

رسائل الزمن المستترة...

السياسة والثورة والدين في التاريخ



د. محمد عبد الستار البدري

رسائل

الزمن المستترة...

السياسة والثورة والدين في التاريخ

تأليــف

د. محمد عبد الستار البدري



العنوان:

رسائل الزمن المستترة

السياسة والثورة والدين في التاريخ

تأليف:

د. محمد عبد الستار البدري

إشراف عام:

داليا محمد إبراهيم

الترقيم الدولي: 978-977-14-4622-4

رقم الإيداع: 19362 / 2013

الطبعة الأولى: أكتوبر 2013

تليفون: 33466434 - 33472864 02

فاكس: 33462576 02

خدمة العملاء: 16766

Website: www.nahdetmisr.com

E-mail: publishing@nahdetmisr.com



أسسها أحمد محمد إبراهيم سنة 1938

21 شارع أحمد عرابي -

المهندسين - الجيزة

رسائل الزمن المستترة...

إهـــداء

إلى وزارة الخارجية العريقة

إلى مدرسة الدبلوماسية العظيمة

إلى سفراء كبار قومونا

إلى شخصيات رفيعة علمونا

إلى شهداء عظماء فدونا

إلى زملاء كثيرين أثرونا

إلى إخوتي في الدفعة الحادية والعشرين

إلى أبنائي في الدفعة الخامسة والأربعين

إلى الشخصية التي ظهرت أو لم تظهر بعد

إليكم جميعًا كل تحية وشكر وتقدير

محمد البـدري

مقدمة
قراءة مختلفة في التاريخ

يقدم الدكتور محمد عبد الستار البدري في هذا الكتاب المبدع مجموعة منتقاة من مقالات تحمل قراءة مختلفة في التاريخ لا يمكن أن تخفى على القارئ الفطن، فهو لا يقدم سردًا تاريخيًا لوقائع أو سيرة شخصية معينة، لكنه يلتقط اللحظة أو الظاهرة التاريخية ويضعها في سياق ماهر يمكن إسقاطه بسهولة على الحاضر أو المستقبل.

وأكاد أجزم أن أحدًا لم يقدم الرواية أو الواقعة التاريخية في كبسولة سهلة ممتعة سهلة القراءة مثلما قدمها الكاتب في مقالات؛ كل واحدة منها تحمل مغزًى معينًا وتبحر في مسيرة البشر والمجتمعات شرقًا وغربًا يعكسها عنوان كل مقال، وكل واحد يتحدث عن نفسه، ويرسل إشارات إلى عقولنا للإبحار في الفكرة في الماضي والتمعن في إسقاطاتها على الحاضر والمستقبل.

إسقاطات التاريخ تبدو من العناوين المختارة بعناية فائقة بعقلية الدبلوماسي المدرك لأنه حتى التاريخ يمكن أن يكون جدليًا في اللحظة الحالية، ولنأخذ العناوين المختارة بعناية عقلية الدبلوماسي المثقف كرومويل والدولة الدينية المتشددة، أو لماذا ولدت أمريكا ديمقراطية، أو

الشـعوب البؤريـة في التاريخ، ويضع مصر بينها، أو هـو يناقش في مقاله عن تاليرانـد ومفهـوم الأخلاق في تقييـم السياسـيين. أما سلسـلة المقالات عن الدولـة الإسـلامية في السياسـة الدولية – فهـي تبحر بإبداع في هـذا التاريخ بعمق، وتسـلط الضوء كما لم يفعل أحد بسـهولة مدهشـة لتجيب عن أسئلة جوهريـة كان أبرزهـا وعلى رأسـها: لماذا لم تسـتطع الدولة الإسـلامية رغم قوتها وامتدادها أن تفرض السـلام الإسـلامي بمعنى الهيمنة أسوة بالسلام الروماني أو البريطاني أو الأمريكي؟

الصديق الدبلوماسي الدكتور محمد البدري الذي طالما أبهرني في جلسات نقاش في لندن والقاهرة بثقافته الموسـوعية وعمق فهمه للتاريخ والحاضر – يقدم في هذا الكتاب إضافة مهمة للمكتبة العربية.

هـو ليـس كتاب مـؤرخ، لكنه قراءة شـخص هضم التاريخ واسـتوعبه وقـدم بعـض مفاصلـه أو ظواهر، مـع اهتـمام بالجانب الإنسـاني المحرك له بشـكل موضوعي ومحايد يسـتند إلى الحقيقة المجردة؛ فالتاريخ في النهاية هو نتاج الحراك الإنساني،وهذا الحراك ليس مثاليًا، ومليء بالأخطاء، والعبرة منه مطلوبة، فما دام هناك بشر فهناك تاريخ يصنع الآن وفي المستقبل.

علي إبراهيـم

نائب رئيس تحرير صحيفة الشرق الأوسط

«أكثر قربًا إلى القلب»

لا بد لمن يحتلون الأماكن المرموقة من المبادرة؛
ليشكلوا حقائق جديدة تكون أكثر قربًا إلى القلب،
فيعكسها الفنان والحداد في فنهما،
فيخلقان بإبداعهما حقيقة تكون أكثر قربًا إلى القلب،
على كل من الفيلسوف وعازق الأرض أن يعرف دوره
في زراعة عقلية جديدة تكون أكثر قربًا إلى القلب...

نيـــل بيـــرت
«أقرب إلى القلب»

تصدير

«الكلمة نور، وبعض الكلمات قبور»...

هكذا قال الأديب العظيم..

عبد الرحمن الشرقاوي، وحقيقة الأمر أن بين النور والقبور خطًّا مستورًا، قد تتناثر حوله بعض المعاني بين السطور، كلمات قد تكون بالحق أو بالجور، فالفكرة سلاح والكلمة كفاح، وهذه هي روح السياسة وجزء لا يتجزأ من كيانها، وهذا ما تعلمته في وزارة الخارجية المصرية ومؤسسة الدبلوماسية التي تربيت في بيتها، تلك المؤسسة العريقة والعظيمة التي تمتد جذورها لما هو أبعد من تاريخ نشأتها الرسمية، وقد علمتنا هذه المدرسة في درسها الأول أن نقول الرأي بصراحة وبصدق، وفي مناسبات أخرى ،إما لأسباب تتعلق بظروف مهنتنا أو القواعد الحاكمة لها، أن نقول ما نريد بطرق يمكن وصفها بأنها «دبلوماسية»، وإما بمعنى أدق يتطلب منا الأمر أن تكون رسائلنا في بعض المناسبات واضحة المعالم ولكن منزوعة الحساسية، مدببة المضمون ولكن مزينة الشكل، قد نكتب السطور ولكن على القارئ أن يقرأ ما بينها، وفي أحيان أخرى نقيس على تجارب الغير فيكون التلميح مستترًا

والمعنى واضحًا، وفي كل الأحوال فإن عليك أن تُرضي ضميرك كخادم لوطنك ودولتك وتقول الحقيقة بأشكالها المختلفة حتى في أحلك الظروف، مستعينًا على هذه المهمة بعكس مقولة فولتير الشهيرة بأن: «أحد أهم مجالات استخدام الكلمات هو التستر على أفكارنا».

إن أبناء هذا الصرح قد لا يلتزمون بالأساليب الدبلوماسية في بعض الأحيان عندما يتعلق الأمر بوطنيتهم، والأمثلة عديدة لرجال الدبلوماسية المصرية الذين تقدموا باستقالاتهم احترامًا لرؤيتهم وحمايةً لمصالح بلادهم من وجهة نظرهم، كما كانت هناك مواقف لوزراء ودبلوماسيين آخرين وقفوا ليدافعوا عن آرائهم، وهؤلاء جميعًا كانوا من فرسان الدبلوماسية المصرية وهم جميعًا استخدموا الكلمة ليعبروا عن الرأي، بعضهم بشكل مستتر والبعض الآخر بشكل أوضح، وأيًّا ما كانت الوسيلة فالمحصلة أن ما لا تقوله صراحةً يقال بوضوح ولكن بأساليب مستترة، وهو الأسلوب الذي اعتادت أيادينا كتابته وسط ضباب الكلمات، واستطاعت ألسنتنا قوله وسط زحام الجمل وتركيباتها، كما اعتادت آذاننا أن تلتقطه في خضم الكلمات المقعرة أو المبعثرة.

عزيزي القارئ: إن عنوان هذا الكتاب هو في نفس الوقت جوهره، فهو سلسلة من الرسائل التي يهمس التاريخ بها إلينا، فهي مبادئ عامة في السياسة والفكر مستوحاة من التاريخ لنستنير بها في الحاضر، فهذا الكتاب مجموعة منتقاة من المقالات التاريخية التي أكتبها في بابي الأسبوعي «من التاريخ» في صحيفة الشرق الأوسط، وكل مقال كتبته كانت له رسالة تعكس رؤية ما حول الحاضر، إما تعبيرًا عن شيء أنا مقتنع به وإما عن شيء أشمئز منه

بسبب حدث أو ظرف أو شخص، أو رسائل رأيت أن الوقت أصبح مناسبًا لطرحها، ومن أمثلة المقالات التي كتبتها مقال «تأملات ثورية»، وفيه مقارنة بين الثورتين الفرنسية والروسية، فرأيت ضرورة أن أخرج برسائل واضحة حول الثورات، منها أن من يبدأ بالثورة غالبًا ما لا ينتهي بها، وأن القول السياسي المعسول ليس بالضرورة استمرارية لحلم جميل وردي كثيرًا ما كان يرتطم بالحقيقة فيتمزق على صخرة الواقع، والأمثلة متعددة، كما أنني كنت أحذر من التبعات التي أدت للأنماط السيئة المترتبة على نتائج الأحداث في هاتين الثورتين الفرنسية والروسية، والتي يجب أن نتعلم كيف نتفاداها حتى لا نصبح تكرارًا لمثال فاشل لثورة ناجحة، فليس هناك أخطر ممن لا يتعلم من التاريخ، ومن ناحية أخرى فقد أضفت مقالين عقب ثورة 30 يونيو، الأول بعنوان «شعب الكنانة» والثاني بعنوان «ثورة مايو 1805»، وهما مقالان في تقديري أنه يجب على كل مصري أن يدرك أهميتهما، فالأول يعكس حقيقة أن شعب مصر ليس خانعًا كما يعتقد البعض، بل هو من أكثر الشعوب ثورة، والثاني يثبت حقيقة أن مصر قامت بأول ثورة على نمط ديمقراطي بُدائي في تاريخ المنطقة العربية.

وحتى يمكن فك شفرة اللغة التاريخية المزخرفة بالدبلوماسية وتصبح الرسائل واضحة والمستترة مكشوفة، فقد وضعت في مقدمة كل مقال فقرة أوضح فيها رسالة المقال من خلال ما فاض بداخلي أثناء كتابته بكل صراحة حتى يكون الأصل والهدف واضحين، كما أنني سعيت لأن أُصنف المقالات في أبواب مختلفة تسهيلًا لجمعها تحت رءوس موضوعات محددة، فالكتاب يبدأ بمقالين مرتبطين بالدبلوماسية ودورها في الدولة، والباب الأول جاء

بعنوان «في الثورة والسياسة» ليشمل مقتطفات من التجارب التاريخية حول الثورات والشـخصيات التي صنعتها وبعض الآراء المتعلقة بمبادئ سياسية عامة أو خاصة بحالات تاريخية محددة في هذا المجال.

أما الباب الثاني والمعنون «مقالات من التاريخ والتراث الإسلاميين» فهو من أقرب المقالات إلى قلبي، لأنه مرتبط ليس بقراءتي للتاريخ الإسلامي فقط ولكنه يلمس وترًا لارتباطه بديني الذي أعتز به، وأرى أن تاريخه يحتاج لرؤية سياسـية تجعلنا نتذوق قيمة الشخصيات السياسية الإسلامية العظيمة كقيمة سياسـية إلى جانب بُعدها الروحي، كما يهمني أن نضع رؤية سياسـية تسمح لنـا بأن نقدم تاريخنا للغير بثقل فكري لمبارزة الحجة بالحجة، والمنطق بالمنطق من خلال أدوات التحليل السياسي والاستراتيجي والاقتصادي... إلخ.

يتناول الباب الثالث والمعنون «رجال الدولة في عهود إسـلامية» مجموعة من المقالات حول الشـخصيات التاريخية البارزة التي نعرفها جميعًا من أمثال معاويـة بـن أبي سـفيان أو هارون الرشـيد إلخ.. لشرح كيـف كانت حياتهم وكيف كانت سلوكياتهم كلها تعكس حقيقة أساسية وهي أنهم جميعًا التزموا المبادئ المرتبطة بالسياسة بشكل تام، وهذه المقالات ترفع الهالة التي صنعناها حول بعض من هؤلاء الحكام في تاريخنا الإسلامي من خلال كشف الحقيقة الأساسـية وهي أنهم كانوا ساسة ورجال دولة، ومن ثم ضرورة مراعاة رفع القدسية عنهم لأنهم بشر، وأن ارتباطهم بلقب «خليفة المسلمين» لا يجعلهم بالـضرورة أفضـل المسـلمين خلقًـا أو أكثرهم التزامًـا، بـل إن العكس كان صحيحًـا في بعـض الحالات، لأن هذه هي سـنة السياسـة، ومن ثم ضرورة التفرقة بين رجل السياسة واستخدامات الدين.

يتناول الباب الأخير وعنوانه «أحاديث المحروسة» مجموعة من المقالات حول مصر وتاريخها ولكن من زاوية مختلفة أسعى من خلالها لوضع التطورات التي شهدتها مصرنا الحبيبة ضمن حركة التاريخ لتأخذ حقها الطبيعي فيه بعيدًا عن المزايدات التي تربينا على سماعها، والتي قد لا يمكن إسنادها في أغلب الأوقات لتفسيرات تاريخية ومنطقية في إطار علمي واضح ومفهوم.

وختامًا، فإن هناك نقطتين أساسيتين أود الإشارة إليهما: أولاهما أن هذا الكتاب لا يمثل بأي حال من الأحوال توجهًا لصالح تيار سياسي مصري على حساب الآخر، ليس فقط لاقتناعي بأن الحِكَم من التاريخ يجب أن تُجرد من الأهواء السياسية أو الأيديولوجية، ولكن لأننا في وظيفتنا نمثل الشرعية أينما كانت وأينما استقر عليها شعبنا المصري العريق، وبالتالي فقد آثرت أن أستقي الحِكمة من التاريخ، وأن أسعى لإنارة الحاضر بشعلة الماضي، لأجعل من التاريخ بوصلة سياسية مستوحاة من تجارب الآخرين.

أما النقطة الثانية فهي أن الأغلبية العظمى لهذه المقالات كُتبت في مراحل سابقة على الانتخابات الرئاسية أو ثورة 30 يونيو (باستثناء الباب الثالث وأول مقالين في الباب الرابع)، ومن ثم فإن هذا الكتاب ليس له أية علاقة زمنية بهذا التطور السياسي العظيم والمهم في التاريخ والنظام السياسي المصري، بل إن كثيرًا من الأفكار الخاصة بهذا الكتاب قد تشكلت بداخلي من خلال دراسة السياسة والتاريخ قبل اندلاع الثورة المصرية بسنوات طويلة.

عزيزي القارئ، إنني أضع قراءتي للتاريخ بتوليفة فكرية وسياسية عايشتها على مدى عملي في المجال السياسي سواء كدبلوماسي أو كأستاذ جامعي أو كاتب لأخرجها في شكل رسائل قد أكون مصيبًا في بعضها أو مخطئًا في البعض الآخر، ولكن الإنسان كالشعوب يتعلم من الخطأ والصواب على حد سواء، الصواب من خلال اتباعه، والخطأ من خلال تلافيه، وكما قال السياسي الألماني العظيم وموحد ألمانيا بسمارك: «فإن السذج وحدهم هم الذين يتعلمون من أخطائهم.. أما أنا فأتعلم من أخطاء السذج»... فاللهم اجعلنا ممن يتعلمون من أخطاء السذج والمبصرين بتجاربهم، حتى نكون منارة لمن معنا وليس عبرةً لمن بعدنا.

والله ولي التوفيق...

د. محمد عبد الستار البدري

القاهرة 2013

شكر وتقدير

بداية فإنني أتوجه بالشكر لأسرة صحيفة الشرق الأوسط اللندنية، كما أتقدم بخالص التقدير للأخ العزيز الأستاذ علي إبراهيم نائب رئيس التحرير، والذي ربطتني به علاقة قوية على مدى السنوات السبع الماضية، والذي يعد قامة صحفية كبيرة تعلمت منها الكثير، كما أشكره لتحمله كثرة مطالبي، وأعتب عليه تصميمه الدائم على ألا يتخطى حجم المقال الكلمات المحددة، ومع ذلك فنحن لا نزال في صراع إرادة ممتد حتى يومنا هذا، فلا هو يتزحزح ولا أنا أيئس، ولكنني أنجح في بعض المحاولات بصعوبة... فإليك كل تحية وتقدير.

لا أنسى أن أشكر زملائي وأصدقائي من خيرة شباب وزارة الخارجية الذين كانوا دائمًا يراجعون معي المقالات قبل نشرها، وأخص منهم بالذكر السكرتير الأول باسم سعيد والأخ العزيز السكرتير الأول الحسن سليمان والدكتور عبيدة الدندراوي والزميل سكرتير ثان مصطفى حسنين والملحق عمر عزت، والزميل سكرتير ثان حسام نور الدين والزميلة الملحقة مي رأفت كشك فلكم جميعًا خالص الشكر والتقدير.

وأتوجه بالشكر أيضًا إلى أسرة دار نهضة مصر على رقيهم في التعامل ومهنيتهم العالية، كما أتوجه بالشكر إلى كل مراجعيهم على مساعدتهم لي وتعليقاتهم القيمة.

محمد البدري

دمعة على نهر دجلة[1]

لقد عرفت العراق وأهله منذ أن كنت صبيًّا ثم طالبًا ثم قارئًا في التاريخ، ولكن لم تسنح لي الفرصة قطُّ أن أزور هذا البلد العربي إلى أن شاءت الأقدار السعيدة أن أزوره منذ قريب، ولقد ذهبت إلى هناك حاملًا معي التاريخ وصفحاته، الفكر وأدواته، الدين ومشتقاته، فأنا كنت مثالًا لشخص جهل العراق ولكنه عرف تاريخه وشعبه، وهذه سمة من لم يزر دولة محورية قرأ عنها كثيرًا.

---

(1) أستهل هذا الكتاب بمقالين عزيزين علي؛ فالأول هو هذا المقال، والذي كتبته أثناء إيفادي ورئيسي الفاضل السفير محمد مصطفى كمال مساعد وزير الخارجية (حاليًّا سفير مصر في باريس) إلى العراق في 8 مارس 2012 لإنهاء التفاوض على اتفاق استعادة مستحقات المصريين العاملين في العراق، والمعروفة «بالحوالات الصفراء»، هذا الدين الذي تأخر قرابة اثنين وعشرين عامًا في صرفه، وأذكر أن الفرحة غمرتني؛ لأنني كنت أتطلع لزيارة العراق ليس فقط لإنهاء هذا الدين العالق، والذي أصبح كالدين الشخصي في رقبتي والسفير محمد مصطفى، ولكن لأنني كنت مشتاقًا لأن أرى العراق بعد أن قرأت عنه الكثير، وقد ملكني الفضول لأتعرف على هذا البلد العربي وأراه يتعافى بعد الاحتلال والدمار، وأذكر أن دموعي غلبتني وأنا أرى رمز الخلافة العباسية قد تأثر بالاحتلال والديكتاتوريات المتعاقبة، فلم أشعر إلا والقلم يكتب تاريخ المصائب التي ابتلي بها هذا الشعب العظيم على مدار التاريخ، وأذكر كيف أنه خرج من كل مصيبة أقوى مما كان عليه، وهذه المقالة هي جرد سريع لما عاناه هذا الشعب ولكنه ظل عراقًا شامخًا لم تكسره المحن... كما أنني لا أستطيع أن أنكر أن هذا المقال هو في حقيقة الأمر بكاء على العروبة المسكوبة والهوان السياسي الذي نعيشه جميعًا.

وبعد هبوط الطائرة وأنا في طريقي إلى بلد الرشـيد وبالأخص عند عبور نهـر دجلة العريـق، وجدتني أتصارع مـع نفسي لأكتم مشـاعري، فدموعي عصـت جفوني وانزلقت عابرة إياها، ولكننـي تمالكت نفسي على الفور أمام الزملاء والأصدقاء، فلم يكن هذا بسبب ما رأيته من صغر عرض هذا النهر، والذي مثل ضيقًا عكسته مواقف عصيبة مرت بها دولة تاريخية قلما تجد مثلها في عمق تاريخها وثروة فكرها، فهذا النهر الشـهير جسـد لي آلاف السـنوات مـن تاريـخ العراق في هـذه اللحظة، كما مثل لي وقفة تاريخيـة حادة وجادة في الوقت نفسـه، ففي هذه اللحظة تداخلت محطـات التاريخ بكل قوة لتزج بي في حالة من الانفعال التاريخي، إنها لحظة غريبة لم أشـعر بزمنها وأنا أرى نهر دجلة يُجسـد التاريخ ويحكي قصة شعب، ولم أندم على شيء وأنا هناك سوى أن الفرصة لم تسنح لي لأرى توءمه نهر الفرات، فها هو نهر دجلة الذي عشت في صباي أعرفه من شوارع وميادين القاهرة قبل أن أقرأ عنه في كتب التاريخ وأسـتذكره في كتب الجغرافيا، ها هو النهر العظيم الذي شـهد حلقات ممتدة من تاريخ هذا الشعب العريق.

لو عُرِفت القيمةُ التاريخيةُ لهذا البلد العريق لأدرك الإنسـان معنى العبور عـبر أراضيه والنظر للتاريخ يتدلى منه، وأعتقد أن شريط الذكريات التاريخية بـدأ يمـر في ذهنـي في عُجالـة كأنه حلم بوقفـات مختلفة، وسأسـعى لأشرك القارئ العزيز فيها من خلال المحطات التاريخية التالية:

المحطة الأولى التي عبرت أمام ذهني كانـت ممثلة في حضارة الرافدين، والتي تتزامن مع حضارة مصر، وعند هذا الحد تذكرت على الفور أول رواية قرأتهـا في مادة التاريخ القديم بالجامعـة وهي «قصة جيلجامش»، والتي تعد

أول رواية عرفها الإنسان وتحكي قصة خيالية لبطل قديم في صراعه مع البشر والآلهة، وعلى الفور تذكرت حضارة بابل الشهيرة، والتي مثلت ركنًا مهمًا من أركان الحضارة في العالم، ثم تذكرت بعدها الحضارة الأشورية وما لها من نفوذ عظيم وإشعاع حضاري وثقافي أثر على الجميع بما في ذلك الإسكندر الأكبر، والذي تأثر حتى بملابسهم في نهاية عهده، ففي هذه الأرض الطيبة نبتت حضارات محورية.

المحطة الثانية التي توقفت عندها كانت الدور المهم الذي لعبه العراق قبيل الفتح الإسلامي عندما خضع المناذرة أو اللخميون للنفوذ الفارسي كمنطقة عازلة بينهم وبين دولة بيزنطة وقبائل الغساسنة، وهو ما استمر حتى جاء قرار الخليفة أبي بكر الصديق بالسماح للمثنى بن حارثة بمناوشة الفرس ثم أمره بالانضمام لجيش خالد بن الوليد لإخضاع فارس، فكان جيش العراق أكبر دعم لجيش الإسلام، ثم تذكرت عددًا من المعارك التي خاضها سيف الله من كاظمة إلى ذات السلاسل إلى نهر الدم، وكيف أن سعد ابن أبي وقاص حسم سقوط دولة فارس انطلاقًا من قاعدة العراق وبدعم من الشعب العراقي.

المحطة الثالثة كانت انتقال الثقل السياسي لدولة الإسلام مرتين إلى العراق المرة الأولى من المدينة المنورة إلى الكوفة بالراق في عهد الإمام علي بن أبي طالب كرم الله وجهه حيث كان يتجمع أنصاره إلى أن خر فيها شهيدًا، ثم انتقلت الدولة الإسلامية إلى العراق مرة أخرى مع سقوط الدولة الأموية ومبايعة «أبو العباس» أول خليفة للدولة العباسية بها في عام 132 هجرية، وبهذا انتقل مركز الدولة الإسلامية من الشام إلى العراق، والذي

ظـل مسـيطرًا على مقاليد الدولة الإسـلامية لقرون ممتـدة حتى أخذت مصر شرف الريادة السياسـية باسـتضافة مركز الثقل الإسـلامي إليها على مراحل مختلفة.

المحطة الرابعة كانت ذكريات كُتبت عن المرارة التي تجرعها هذا الشعب العريـق وألـوان العذاب التي ابتلي بها على أيدي طغاة مختلفين سـواء من بني أميـة أو حتـى بني العباس أو غيرهما، فليس أقل من أن يرد ذكر زياد بن أبيه، والذي أعتقد أنه كان أول من طبق حظر التجوال الليلي في مدن العراق لحماية مُلـك أخيـه معاوية بن أبي سـفيان، ويُحكى أن أحد الرعية نـام فأيقظه جنود زيـاد أثناء الحظر فحملـوه له، وأمامه شرح الرجل أمره وأنـه قد غلبه النوم، وبعـد أن صدقـه زياد أمر بقتلـه قائلًا: إنه يـرى «في قتله إصلاحًـا للرعية»! وحقيقـة الأمر أن هذا الشـعب عانى ظلمات كسرى ومن بعـده بنـو أمية ثم بنـو العباس حتى عصرنا هذا، وهو ما لا يمكن أن تنساه ذاكرتنا الحية، وكأن المعاناة كتبت على هذا الشعب العريق.

المحطـة الخامسـة كانـت مرتبطـة بـدوره الثـوري في مواجهـة الدولـة الأموية، فلقد لعب العراقيون دورًا محوريًّا في إضعاف الدولة الأموية بما مهد لميلاد الدولة العباسية، وكما قال لي أحد السياسيين العراقيين فإن العراق إبان الحكـم الأمـوي وقبيله مباشرة مثلوا الفكر الثوري في الإسـلام، وأيًّا ما كان التقييم أو التقدير لهذا الأمر، فإن مما لا شك فيه أن مدن العراق مثلت مراكز لرفض الدولة الأموية، والتي اعتبرها الكثير مغتصبة للسلطة.

المحطـة السادسـة تمثلـت فيما رأيتـه في بعض جوانب الحيـاة من خراب

ناشئ عن حرب ضروس ومن قبلها حصار مرير، ففي كل مكان لا يخلو ركن في ميدان إلا وكان قد شهد قتيلًا أو شهيدًا، ولكن الجَلد موجود في هذا الشعب على مدار السنين، فالغزو ليس بالأمر الجديد عليه فهو الشعب الذي واجه المغول بقسوتهم وخرابهم ودمارهم، فليس أبشع من هذا الغزو الهمجي الذي تحمله هذا الشعب القوي، والذي يعد أسوأ بكثير من الغزو النازي، ومع ذلك فهذا الشعب وقف وأعاد بناء حضارته في كل مرة.

المحطة الأخيرة شعرت بها والطائرة تقلع غربًا صوب القاهرة، فحتى في هذه الصحراء الجرداء التي تمتد بين حضارة الرافدين والنيل، فإنها كانت مسرحًا لواحدة من أندر المناورات والحركات العسكرية في التاريخ، فعندما أتى لخالد بن الوليد قرار الخليفة بالانضمام إلى جيش الشام لمواجهة الروم، عبر خالد هذه الصحراء بكل قوة وهو غير مجهز وليس معه إلا بطون البعير والقرب ليخزن فيها مياهه، وبهذه المغامرة المهمة استطاع سيف الله أن يمر من العراق للشام ليمد جيش الإسلام بالعون عبر صحراء العراق.

عندما ننظر للعراق فإننا نكون أمام حضارة ممتدة وقيمة تاريخية عريقة، إننا أمام دولة تفاعلت مع العظمة عبر التاريخ كما تعايشت مع الضربات والصدمات الواحدة تلو الأخرى في تسلسل يكاد يكون ممتدًّا، ولكن في طريق الاستقرار يظل للشوط بقية، ويظل للتاريخ في هذه الدولة عبرة نعتبر بها جميعًا، كما أن لنا في العراق مكانة يشعر بها كل قلب عربي خفاق.

قيمة الدبلوماسية[1]

لا أجد مناصًا من الإشارة مرة أخرى لكتاب «السياسة بين الدول» لمؤسس علم السياسة والعلاقات الدولية «هانس مورجنثاو» والذي خصص جزءًا كبيرًا لتشريح تركيبة القوة لدى الدولة، فجاء الجهاز الدبلوماسي كعنصر له وزنه في هذه التركيبة، وكانت فلسفته هي أن هذا الجهاز لو كان قويًا متميزًا فإنه يمنح الدولة قيمة مضافة قد لا تتناسب بالضرورة وإمكاناتها الحقيقية المبنية على الميزان العسكري والاقتصادي إلخ..، كما رأى أن جهاز الدبلوماسية في الدولة قد يستطيع أن يساهم في حسم مشاكل كثيرة ويأخذ المبادرات التي

(1) هذا هو ثاني مقال عزيز علي وكتبته في 13 إبريل 2012 تفاعلًا مع رأي سمعته من أحد المتطلعين للعب دور سياسي يعترض فيه على الدبلوماسية ويهاجم وزارة الخارجية، ولم يكن انتقاده لشخص أو شخصية، ولكن على فكرة الدبلوماسية ذاتها، والتي اعتبرها «غير ذات قيمة»، وعبثًا حاولت أن أقنعه أن الدبلوماسية قد تكون أقوى من ألف مدفع، وأنها امتداد لدور الدولة في الداخل وخط دفاعها الأول في الخارج، وهذا المقال كتبته تأثرًا بهذه الواقعة لأعرف الجميع بقيمة مؤسسة الدبلوماسية في كل دولة من خلال تجربة الغير، وقد رأيت أن أستخدم نماذج من الدبلوماسية الدولية للتعبير عن قيمة هذا الجهاز والتعريف به، ولكنني لم أستطع أن أتعرض لدور الخارجية المصرية في السياسة المصرية وفي إثراء الحياة السياسية، فلو اختارت مصر عشر شخصيات مهمة لعبت دورًا محوريًا منذ اندلاع ثورة يناير حتى اليوم سنجد أن هناك ثلاثة منهم على الأقل من أبناء مدرسة الدبلوماسية المصرية، وتقديري أنها ستظل مدرسة «رجال الدولة» في مصر.

قد لا تستطيع عناصر القوة الأخرى تحقيقها، ناهيك عما يمثله هذا الجهاز من مدرسة سياسية قوية بحكم الخبرة والقدرة على التفاعل مع العالم الخارجي، بما يساهم في إخراج كوادر من رجال الدولة لهم تميز خاص ورؤية واسعة.

حقيقة الأمر فإن الدبلوماسية أحد الأجهزة المهمة في الدولة وغالبًا ما تحظى بأهمية خاصة في هيكل السلطة التنفيذية للبلاد لدى دول كثيرة، بل إن البعض قد يضعها في مقدمة هذه الأجهزة مثل النظام الأمريكي، والذي يجعل وزير الخارجية ترتيبه الثالث بعد الرئيس ونائب الرئيس، وهذا ليس بجديد، فكثير من الدول مثل بريطانيا يشير تاريخها إلى أن سفراءها في الخارج كانوا يتمتعون بصلاحيات واسعة النطاق، فكان سفيرهم في الآستانة على سبيل المثال يعطي التعليمات لقائد الأسطول البريطاني إبان الأزمة مع مصر ومحمد علي في 1840، وإلى هذا الحد مُنح جهاز الدبلوماسية صلاحيات ومواقع متقدمة عند البعض.

إننا لسنا هنا بصدد رصد هذا النمط من القوة التي تمثلها الدبلوماسية، والتي هي أمر واقع، ولكننا بصدد تقديم نماذج تاريخية تعضد من الاعتقاد العام بأن الجهاز الدبلوماسي للدولة عنصر مهم في معادلة قوتها، وهي الأمثلة التالية:

أولًا: المثال الذي يحضرني على الفور هو للدبلوماسي «مترنيخ»، والذي يعد أيقونة الدبلوماسية الدولية في النصف الأول من القرن التاسع عشر، فلقد كان دبلوماسيًّا متمرسًا للدولة النمساوية-المجرية، وهي الدولة التي كانت تعاني معاناة شديدة لكونها واقعة بين فرنسا الثورية وروسيا الجامحة، وقد لعب دورًا متميزًا في جعل فيينا العاصمة الدبلوماسية لأوروبا كلها من

خلال مؤتمر فيينا الشهير الذي أعاد ترسيم الحدود والسياسة في أوروبا بعد الحروب النابوليونية، ومن بعدها أصبحت فيينا هي مركز السياسية الدولية وسيدة المسرح الأوروبي، فمترنيخ هو الذي أدخل لأول مرة في تاريخ السياسة الأوروبية فكرة الأمن الجماعي من خلال منظومة عرفت فيما بعد «بنظام الكونجرس Congress System» عندما جمع العمل الدولي من خلال المؤتمرات المتعاقبة لحل المشاكل السياسية في القارة الأوروبية، وهكذا استطاع هذا الرجل من خلال الدبلوماسية وجهازها أن يُعلي من الشأن النمساوي؛ علمًا بأن بلاده لم تكن أقوى الدول على الإطلاق، ويضاف إلى ذلك أنه استطاع بحنكة كبيرة أن يسخر العمل الأوروبي لصالح قضايا بلاده الداخلية حيث كانت تمثل أكبر قوة محافظة في القارة الأوروبية تحارب كافة الأفكار الثورية التي كانت فرنسا تصدرها.

ثانيًا: لعل المثال الذي يحضرني والقريب لأذهان كل مسلم هو مثال معركة «صفين» بين الإمام علي بن أبي طالب كرم الله وجهه ومعاوية بن أبي سفيان، فتشير أغلبية من مصادر التاريخ إلى أن جيش الشام لمعاوية كان قاب قوسين أو أدنى من الهزيمة، وحقيقة الأمر أن الإمام عليًا - كرم الله وجهه - انتصر عسكريًا ولكنه هُزم دبلوماسيًا على أيدي داهيتين من العرب هما عمرو بن العاص ومعاوية بن أبي سفيان، فالناظر إلى هذا الصراع سيجد أنه بدأ بمحاولات لرأب الصدع المتولد عن رفض معاوية البيعة للإمام علي، فكان الصدام بينهما، والذي عكس نهايةً للحوار وفرص لم الشمل، ووفقًا للمصادر التاريخية المختلفة فعندما شعر معاوية وعمرو بالهزيمة أو قربها أو حتى الضعف النسبي لقوتهما مقارنة بقوة جيش الإمام علي كرم الله وجهه،

سعى الاثنان لنقل الصراع من حالته العدائية لمحاولة تغيير الدفة نحو المنطقة التي لديهما فيها قدرة تنافسية أعلى، وهي الدبلوماسية وأحد مشتقاتها؛ أي التحكيم، فكانت فكرة رفع المصاحف على أسنة الرماح لنقل الصراع من الميدان العسكري حيث قوة الإمام علي إلى منضدة المفاوضات، والتي غالبًا ما لا يصل إليها المتصارعون إلا بعد استسلام أحد الأطراف أو الوصول إلى طريق مسدود في الحرب، ولكن ما حدث هو أن الطرف الأضعف هو الذي فرض مسار العلاقة وغير نمطها من الحرب إلى التفاوض، والأغرب من ذلك هو انتصار الفئة الأضعف عسكريًّا في المعركة الدبلوماسية، فالأضعف عسكريًّا أصبح المنتصر سياسيًّا وذلك بفضل الدبلوماسية.

ثالثًا، يحضرني أيضًا مثال السياسي الألماني «جوستاف شتريسمان»، والذي كان وزيرًا للخارجية الألمانية في أحلك ظروفها التاريخية بعد هزيمتها في الحرب العالمية الأولى، فبعد الهزيمة فرضت فرنسا - وبدرجة أقل من بريطانيا - شروطًا مجحفة على ألمانيا كان من نتائجها تحميل ألمانيا مسئولية اندلاع الحرب، ومن ثم تكبيلها تعويضات الحرب التي كسرت اقتصادها، إضافة إلى التسويات الحدودية التي لا تأتي على هوى المهزومين، كما أسفرت الشروط عن ضياع مقاطعتي «الألزاس واللورين» وإعادة احتلال منطقة الراين ونزع السلاح الألماني باستثناء مائة ألف جندي وبضع سفن ...إلخ.

عندما تولى «شتريسمان» قيادة الجهاز الدبلوماسي الألماني كان للرجل استراتيجية واضحة وهي تفكيك معاهدة فيرساي وقيودها على بلاده ولكن بشكل «دبلوماسي» أي دون استثارة الدول الأوروبية ضد بلاده، فميزان القوة ليس في صالحه ودولته مهزومة، كما أن وضع بلاده لا يسمح له بهامش

منـاورة واسـع، ومع ذلك فقد اسـتطاع الرجل من خـلال الظروف المحيطة به أن يقوم بمجموعة من التحركات خاصة مع فرنسـا مسـتخدمًا التعاطف البريطـاني معـه ليناور بحنكـة شـديدة وحسـابات دقيقـة، وبالفعـل أتـت دبلوماسـيته الهادئـة بنتائج مهمة منهـا تخفيف كاهل التعويضـات المفروضة عـلى بلاده، كما سـوى مشـاكل الحدود مع نظـيره الفرنسي «أرسـتيد برياند» بالتعـاون مع الدول وبريطانيـا فيما عرف باتفاقية «لوكارنـو»، والتي نظمت الحـدود في غرب أوروبـا، ولكن الرجل برؤيته الثاقبة رفض تسـوية الحدود الشرقيـة لبـلاده، والتي لم ير لها ضرورة حيث كانت ألمانيا تسـعى لاسـتعادة حقوق بلادها فيها ولم شـمل الشـعوب التي تتكلم الألمانية تحت جناحها كما كان قبـل الحرب العالمية الأولى، وقد حصل «شترايسـمان» عـلى جائزة نوبل للسلام، كما حصل على تقدير واحترام بلاده لأنه استطاع بقوة نسبية ضعيفة جدًّا أن يحسـم الأمور لصالح بلاده فيحصل على مكاسب مهمة تفوق بكثير الواقع المحدود لقوة بلاده، وذلك من خلال كفاءة الآلة الدبلوماسية الألمانية من ناحية ومن خلال جمع المساندة الدولية من ناحية أخرى.

هذه كانت مجرد نماذج تعكس بوضوح أهمية الجهاز الدبلوماسي للدول، وهو ما لفت انتباه الفيلسـوف الألماني الشـهير «فون كلوزويتز»، والذي ترن عبارته الشـهيرة في أروقة السياسة الدولية عندما قال: «إن الحرب هي امتداد للسياسـة بطـرق أخـرى»؛ أي أن العلاقات بين الدول يتم تسـييرها بالطرق السياسـية، وأن الاسـتثناء هو اللجوء للحرب، والتي تعد وسيلة من وسائل التعامـل مع الدول الأخرى، وبالتالي يكون جهاز الدبلوماسـية لدى الدولة أحـد مرتكـزات قوتهـا، وهو مـا يدفعنـا لمحاولـة صياغة حكمـة تدعو لأن الدبلوماسية المتمكنة قد تكون أقوى من ألف مدفع وبلايين الدولارات.

الجيش وصناعة أنماط التغيير في مصر[1]

كان للجيش المصري دور حاسم في نجاح ثورة الخامس والعشرين من يناير (كانون الثاني)، وهذا ليس بجديد عليه، فلا يفوت قارئ تاريخ مصر الحديث والمعاصر أن يلاحظ دور الجيش في صناعة الأنماط السياسية المحورية في مصر منذ تكوينه مطلع القرن التاسع عشر، فلم تكد البلاد تمر بمنعطف سياسي حاسم إلا وكان الجيش له الريادة أو القيادة أو دور فيه، والأمثلة متعددة، وهذا بعض منها:

أولاً: الجيش المصري كان العمود الفقري للدولة القومية الحديثة، فجهود

(1) لقد كتبت هذا المقال في 25 إبريل 2011 وذلك بالتوازي مع بعض الحركات التي بدأت تطالب بإقصاء العسكريين من الخريطة السياسية المصرية، وهو التوجه الذي تطور تحت شعار «يسقط يسقط حكم العسكر»، ومع رفضي الكامل لأية ديكتاتوريات عسكرية، خاصة بعد الثورة المصرية، إلا أنني أردت أن أقول بوضوح شديد إن الجيش المصري جزء من التاريخ السياسي لهذه الدولة، فالناظر للتاريخ المصري ولنشأة هذه الدولة سيجد أن محمد علي بنى مؤسسات الدولة على فكرة مؤسسة الجيش وهو ما يجعل تطليق الجيش من المعادلة السياسية أمرًا صعبًا للغاية، وقد تلقيت بعض الانتقادات عند نشر هذا المقال في ذلك التوقيت، ولكن اليوم كثير من المنتقدين عادوا ليدركوا حقيقة هامة للغاية هي أن الجيش يجب أن يصبح من الأعمدة الأساسية لصيانة ديمقراطية الدولة ذاتها.

محمد علي لإقامة الدولة المدنية الحديثة لم تتبلور إلا من خلال نشأة الجيش المصري وتحديثه، فكان دوره فيصليًا في تغذية روح الدولة القومية مع مرور الوقت، فالجيوش القومية عادة ما تكون بداية الروح الوطنية في الدول الحديثة، ناهيك عن دور الجيش المهم في دفع قطاعات الصناعة والزراعة والتجارة التي ارتبطت به وبفتوحاته وتسليحه.

لقد كان الجيش المصري منذ تكوينه وسيلة بدائية لربط المواطن المصري بالدولة الوليدة، وإذا كانت فرنسا هي الرائدة في مجال الجيش القومي أو الوطني بعد إدخال الـ «Levee en Mass» أو التجنيد الإجباري بعد الثورة الفرنسية ليحل الجيش الوطني محل جيوش الارتزاق، فإن الجيش المصري هو أول جيش قومي في الشرق الأوسط، وبالتالي لم يكن مستغربًا أن تسعى معاهدة لندن 1840 لتحجيمه كوسيلة لضرب الدولة القومية المصرية الفتية، ومع ذلك فالجيش ضعف لكنه لم ينكسر كما كان مستهدفًا، بل إنه شارك في حروب القرم عام 1856، ثم في الثورة المكسيكية لصالح الدولة الفرنسية في ستينيات القرن التاسع عشر، وهو ما جعل ملك فرنسا يمنح اللواءين المصريين المشاركين أرفع الأوسمة.

ثانيًا: ارتبطت مرحلة تالية للقومية المصرية بحركة أخرى للجيش المصري، والمعروفة بحركة الزعيم عرابي، فقاد الجيش مرة أخرى لواء العمل القومي في البلاد ضد محاولة إضعافه أو تحجيم العنصر الوطني فيه، كذلك قاد لواء الحركة الوطنية بالتصدي للاحتلال البريطاني، لكن الحركة فشلت بهزيمتها في موقعة التل الكبير واحتلال مصر في 1882، وتم مرة أخرى تحجيم دور الجيش المصري ومعه الدولة القومية والحركة الوطنية، فأجهز المستعمر على الجيش، فغاب دوره تقريبًا عن الحياة السياسية خلال الحقب

الأولى من القرن التاسع عشر، فانتقلت الحركة الوطنية للشعب للمرة الثانية بعد الأولى التي كانت في 1805 عندما انتفض الشعب بقيادة علمائه لفرض محمد علي واليًا على البلاد.

ثالثًا: لعب الجيش المصري الدور المحوري في 1952 للإطاحة بالنظام الملكي؛ فخلق الضباط الأحرار شرعية جديدة في مصر والعالمين العربي والنامي معًا. وكانت الفكرة جديدة والمفهوم مبشرًا، لكن الواقع جاء على غير ذلك خاصة بعد هزيمة 1967، فخسر الجيش اللعبة السياسية، واستمر الإرث السلبي له حتى انتصار 1973 الذي كان المحك الحقيقي لعودة الروح الوطنية.

لقد بدأت المحطة الأخيرة للجيش في الحياة المصرية في 28 يناير 2011؛ محطة كان المصريون يتوقعونها لكن لم يتوقع أحد تاريخها أو من بالتحديد الذي سيقوم بها، وقد شاءت الأقدار أن ألتقي في مناسبة في يوليو (تموز) الماضي بعض العسكريين، فكان السؤال الغالب: «هل سيتصدى الجيش لأي ثورة لصالح النظام السياسي حماية له؟» فجاء الرد بجملة ظلت ترن في أذني إلى يومنا هذا: «.. الجيش المصري عمره ما هيضرب مصريين.. إحنا مستعدين للدفاع عن الوطن وأراضيه، لكننا مش مستعدين لضرب مصري علشان خاطر حد». ولقد صدقت المقولة، فحمى الجيش الثورة، وأخذ موقفًا وطنيًا في الحرب السياسية التي دارت بين الشارع والنظام السياسي، ولم يكتف بإعلان الحياد، وكما هو معروف وثابت في التاريخ فإن ثورات الشارع الغاضب والممتدة لا تهزم إلا بالجيوش، لكن لفترات زمنية محدودة بطبيعة الحال. لقد لعب الجيش دورًا محوريًا في حماية هذه الثورة، وبموقفه هذا فإنه وضع نمطًا جديدًا لدور الجيش في السياسة، فحقق بهذا ما يلي:

أولًا: وضع الجيش نمطًا يفرق بين نظام الحكم والشـعب، فولاؤه لشـعبه وليس للنظام، والجيش لم يعد مصدر قوة الحاكم بل قوة الدولة ككل وشعبها، فلم يعد وسيلة لقمعه.

ثانيًـا: نقـل الجيـش المـصري مفهـوم الشرعيـة مـن المدفـع إلى صندوق الاقـتراع، وكفـل دوره الداخلي لحماية شرعية الشـعب الناشـئة ومؤسسـاته الدولية؛ فحماية اختيار الشعب ورغبته وهياكله صارت مهمة مقدسة جديدة لا يمكن أن يغفلها.

ثالثًا: أثبتت الأحداث الماضية أن مؤسسة الجيش هي التي أنقذت الدولة بعد انهيار بعض الركائز المؤسسـية؛ فهي المؤسسـة الوحيدة التي كانت قادرة عـلى لعـب هذا الدور، وهو دور لا بد أن تحافظ عليه بحياد من دون التدخل فيـه حتى تثبت مؤسسـات الديمقراطية وتنتشر ثقافـة الديمقراطية. إذا كان الجيـش المصري له مهامـه التقليدية، فاليوم أضيفت لـه مهمة الإشراف على بناء المؤسسـات والهياكل الديمقراطيـة وحمايتها وحكم القانون، لكن مهمته الجديدة تحتـاج لوضعية جديدة مرتبطة بدوره بعد بنـاء مصر لديمقراطيتها، فجيـش مـصر لا بـد أن تُضمن له وضعيـة تحافظ على اسـتقلاليته في المرحلة الجديدة، ليصبح هو ضامن الدولة المدنية الديمقراطية ونظامها الحر، وهو ما سـيحتاج لمعادلة جديدة ستتم صياغتها مسـتقبلًا بعد تسليمه السلطة إلى من ينتخبه الشـعب كما وعد. هـذا هو التحدي الجديد، فهو نمط سيسـتحدث، لكنه ليس بمستحيل على جيش أثبت وطنيته وجدارته في تاريخ مصر الحديث سـواء كمنتصر في الحروب أو كضامن للسـلام، واليوم كحـامٍ للديمقراطية التي ستكون إحدى أهم ثمار ثورة الشعب المصري.

الباب الأول

مقالات في الثورة والسياسة

دروسٌ دُرست ولكنها لم تُفهم،

الغضب يشتعل من حولنا في كل اتجاه،

أرشد المستقبل من خلال الماضي،

فلقد نُحِتت العجينةُ منذ زمن بعيد....

استمع لصدى القرون

فإن القوة ليست كل ما يستطيع المال شراءه

نيل بيرت

«حضن الحديد»

تأملات ثورية[1]

تحدث الثورات عادة عندما تعجز النظم عن التأقلم مع المتغيرات أو تفقد شرعيتها لدى مواطنيها أو لأسباب أيديولوجية مرتبطة بالقائمين على الثورة، وهنا يكون للشعوب حق التحرر من مستعبديها، وهذا ما حدث في الثورتين الفرنسية والروسية اللتين تعدان من أهم الثورات على الإطلاق في التاريخ السياسي الحديث لأنهما غيرتا مجرى الأحداث في دولتيهما وإقليميهما وبدرجة أقل في العالم، ورغم الاختلافات بينهما فإن هناك من القواسم المشتركة المرتبطة بمسيرة الثورتين وليس فكرهما ما يساعدنا على استشفاف نمط نورد بعض معالمه فيما يلي:

(1) هذا المقال إسقاط مباشر على واقع الثورات كتبته في 22 يوليو 2011؛ أي بعد مرور أشهر قليلة من اندلاع الثورة المصرية، ورسائله واضحة وصريحة ولا لبس فيها، وهي أن الثورات تقوم لمصلحة غير القائمين عليها، وأن هناك مرحلة صراعات ممتدة ما لم تحسم الأمور بشكل واضح وصريح بخريطة سياسية وشرعية لا خلاف عليها تكون مقبولة للشعب، كما أردت التأكيد على ضرورة تفادي أن تصبح الثورة المصرية أداة لاستثارة الدول التي حولها؛ لأن النظم الإقليمية هي أول من يلتقط إشارات الثورات، ومن ثم الكراهية الإقليمية للدولة حاضنة الثورة، وبالتالي ضرورة التعامل بحذر مع الأطراف الإقليمية الأخرى حتى لا تتحول النظم إلى ما نسميه في علم العلاقات الدولية «نظم غير متجانسة Heterogeneous System»، فيمثل ذلك ضغطًا سلبيًّا على الثورة ومستقبلها.

أولاً: لم تتطور الثورتان في مرحلة زمنية واحدة بل اتبعتا سلسلة من المراحل والأحداث المتعاقبة، والتي استهلكت فترات زمنية طويلة، فالثورة الفرنسية بدأت بانتفاضات ثم اجتماع البرلمان واستمرار الانعقاد حتى وضع دستور للبلاد، ثم تلا ذلك الهجوم على «الباستيل» أو السجن الذي كان مقر المحتجزين السياسيين في 14 يوليو 1789، ثم أعقب ذلك مجموعة من الصراعات الداخلية بين مؤيدين للثورة ومختلفين في الوسائل، ومحافظين يرغبون في إقرار النظام السابق وكنيسة كاثوليكية ترفض الثورة من الأساس، ثم قتل الملك لويس السادس عشر على يد الجيوتين، فدخلت فرنسا بعدها فيما عرف بـ «حكم الإرهاب» حيث سيطر على النظام أمثال روبسبير وغيرهم من الذين قتلوا عشرات الآلاف من الضحايا عن حق أو عن باطل حتى آلت السلطة إلى حكومة «الديركتوار»، والتي فشلت بدورها في إقرار الأمن والاستقرار في البلاد، فجاءت اللحظة التي حُسم فيها الأمر لصالح نابليون بونابرت الديكتاتور الجديد لفرنسا بعد قرابة اثنتي عشرة سنة من الخلافات.

أما الثورة الروسية فقد نحت منحى مشابهًا، فكانت إرهاصاتها في انتفاضات 1905 فيما عرف «بالأحد الدامي» عندما قاد «الأب جابون» عشرات الآلاف من الروس للمطالبة بالإصلاحات فكان في انتظارهم الرصاص الغاشم للقيصر، والذي أودى بحياة المئات، لكن العديد من العوامل بدأ يساهم في نشر الثورة في البلاد؛ منها الهزائم المتكررة للجيش الروسي في الحرب العالمية الأولى وحالة الفقر وانتشار الفساد وديكتاتورية القيصر، فظلت هذه العوامل تتفاعل حتى عام 1917 عندما بدأت الثورة

الروسية تأخذ شكلها بثورة أولى في مارس عندما استولى البرلمان الروسي (الدوما) على السلطة وعين حكومة انتقالية بقيادة ألكسندر كارنسكي، واضطر القيصر الروسي للتنازل عن العرش بعدما يئس من مساندة الجيش له، ثم دخلت البلاد في حالة من الصراع بين القوى المختلفة، فالحكومة الانتقالية والبرلمان من ناحية يحاربون التنظيمات والثورات المختلفة خاصة قوى الحزب الاشتراكي، ومنها فلاديمير أوليانوف (لينين) زعيم البلاشفة ويدعمه عباقرة في التنظيم السياسي من أمثال «تروتسكي»، والذي استطاع أن ينظم السوفييت (المجالس الروسية) ومعهم الشرطة السرية «التشيكا»؛ ثم قرر البلاشفة في أكتوبر 1917 الانقضاض على السلطة والإطاحة بالحكومة والاستيلاء على الحكم لتدخل البلاد في حالة حرب أهلية واسعة بين البلاشفة وتحالف البيض المكون من الليبراليين والملكيين بل اليساريين الرافضين لديكتاتورية البلاشفة، وقد انتهت هذه الحرب في 1923 ومات الملايين ليُحسم الصراع لصالح البلاشفة رغم أنهم لم يمثلوا الأغلبية ولكنهم كانوا الأكثر تنظيماً والأوفر حظًّا.

ثانيًا: يلاحظ أن البرلمان لعب دورًا مهمًّا في الثورتين، وهو أمر يجب ألا يثير الاستغراب لوجود جذور برلمانية في الأعراف الغربية، ففي الغرب كان للبرلمان قيمته باعتباره المجلس الذي من خلاله لعب الإقطاعيون دورهم الأساسي في الحكم كلما سمحت الظروف بذلك، فهو المجلس الذي احتاجه الملك من أجل إقرار الضرائب وغيرها من الجباية، والتي كانت تحتاج لموافقة الإقطاعيين، ولكن مع مرور الوقت تحول دور البرلمان ليصبح أداة سياسية قوية.

أما في روسـيا فنظرًا لطبيعتها الإقطاعية فإن دور البرلمان تأخر في التطور، فبدأ بكونه مجلسًـا استشـاريًّا ثم تطور بعد 1905 عندمـا فُرض على القيصر الـروسي إقـراره، وبالتـالي لعـب البرلمان دورًا مهـمًا في إطـلاق شرارة الثورة ولكنـه بالتأكيـد لم يكـن صاحب الفصل والحسـم فيها، بـل إن دوره تراجع تباعًا بعدما أخذت القوى السياسية الأخرى موقعها من السلطة.

ثالثًـا: الملاحظ أن من بدأ هذه الثـورات لم يكن من انتهى بها، فالذي بدأ الثورة الروسية من قيادات ليبرالية ليسوا هم من انتهوا بها، والثورة الفرنسية لم تشـذ عن هذا النمط، فالمتغيرات والتقلبات السياسـية التـي تتبع الثورات غالبًـا ما تـؤدي إلى تبوء مـن لم يكن في الحسـبان المواقع القياديـة، فلم يتوقع أحـد أن تئول البلاد لنابليون بونابرت كما لم يتوقع أحد أن يتولى لينين مقاليد الحكـم وسـتالين من بعده، ولكن الأغـرب من ذلك هـو أن هاتين الثورتين المطالبتـين بالحريات انتهـت بديكتاتوريـات صارمة، فالنظام البلشـفي كان نظامًا قمعيًّا إلى أقصى الحدود تمامًا مثل حكم الإرهاب لروبسـبيير في فرنسـا ومـن بعده نابليـون بونابرت ليصبحا أكثـر قمعًا من ملـوك البوربون الذين انتفض الشعب لعزلهم!

رابعًـا: كنتيجـة طبيعية لما سبق، فـإن القيـادات الثورية بـدأت في ابتكار وسـائل قمع فكري وبدني على عكس ما كانت تنـادي به الحركات الليبرالية التـي أشـعلت الثـورة، وكان الشـعار المرفـوع في الحالتين هو حمايـة الثورة، فبـدأت «الجيوتـين» تعمـل في فرنسـا للقضـاء عـلى من تآمـروا ضـد الثورة بالحـق أو بالباطـل، وفي كل الحالات فإنها كانت وسـيلة التصفية السياسـية للمعارضـين لفترة زمنيـة تولت بعدها السـجون هذه المهمة، تمامًـا مثلما بدأ

«التشيكا» (البوليس السري) في تصفية المعارضين للبلشفية، والتي راح ضحيتها مئات الآلاف. كذلك كانت السلطات تستخدم الأقلام الصحفية للوصول لأعداء الثورة أو الإشارة بأصابع الاتهام لهم تمهيدًا لتصفيتهم، ولعل أبرز الأمثلة كان شخصية «جان بول مارا»، والذي تحول من طبيب إلى ثوري متطرف يوجه الاتهامات بقلمه عن حق أو باطل ولكنها اتخذت حججًا في المحاكمات الموجزة والصورية، فانتهت حياة هذا الرجل مذبوحًا على يد امرأة منتقمة أثناء أخذه حمام العلاج الساخن.

خامسًا: الثورتان خلقتا حالة من النفور الإقليمي لأسباب متعلقة بتغيير الشرعية السائدة في نظام الحكم، فالثورتان خلقتا شرعية جديدة أثرتا مباشرة على المفهوم العام للنظم السياسية التي حولها بشكل جمع هذه الأنظمة ضدها، فرغم أحقية الشعوب في الانتفاضة فإن الدول المجاورة باتت تقلق من المفاهيم الثورية الجديدة، ففي الثورة الفرنسية كانت فكرة قتل الملك والانقلاب على مفهوم الحق الإلهي في الحكم الملكي المطلق أمرًا مرفوضًا، وفي الثورة الروسية رفضت الدول الغربية فكرة استبدال المنظومة الرأسمالية الحرة بأيديولوجية متناقضة تشمل ديكتاتورية البروليتاريا وفكرة الاقتصاد المركزي وتمكين العمال من وسائل الإنتاج... إلخ.

لذلك سعت الدول المجاورة للقضاء على الثورتين باستخدام القوة بشكل مباشر أو غير مباشر، ففي عام 1792 أعلنت النمسا وبروسيا ـ بدعم من بريطانيا ـ الحرب على فرنسا، مما أسفر عن حالة حروب ممتدة ضد الثورة الفرنسية استمرت حتى 1815 باستثناء فترات صلح متقطعة لم تدم كثيرًا. أما في روسيا فقد دعمت الدول الغربية الكبرى الفريق الليبرالي والمحافظ في

حربه ضد البلاشفة ولكنها فشلت واضطرت هذه الدول لقبول ميلاد أول دولة شيوعية.

بصفة عامة فإن أغلبية الثورات قبل أو بعد الثورتين الفرنسية والروسية سعت لإضعاف النظام السائد وقوة الدولة لصالح المواطن المقهور، ولكنها جميعًا انتهت كما قال المفكر الفرنسي «ألبيرت كامو» إلى زيادة قوة الدولة، ومع ذلك يبقى اليقين بأن الثورات الحديثة ستضع أنماطًا جديدة ومتوازنة للعلاقة بين الدولة والفرد؛ لأن هذا التوازن هو في النهاية أساس الحرية والتعددية.

الدولة ورجل الدولة[1]

كثيرًا ما نستخدم لفظ رجل الدولة statesman لنعبر عن الشخصية السياسية المحنكة وذات القدرات العالية التي يمكن لها أن تقود بلادها داخليًا وخارجيًا سواء في الظروف الصعبة أو حتى الطبيعية، والأمثلة التاريخية عديدة على رجال الدولة منها تشرشيل ومترنيخ وشارل ديجول ومحمد علي وغيرهم، وعلى الرغم من عدم وجود تعريف محدد لمفهوم رجل الدولة فإننا يمكن أن نضع لها بعض المعايير، فيقال: إن الصفة الأساسية هي أن هذا السياسي يكون عنده القدرة على القيادة وأن يرتكز هدفه الأساسي على دولته ورفعتها، ومن سمات هذه الشخصية أيضًا القدرة على وضع رؤية استراتيجية نافذة لتحقيق أهداف الدولة ناهيك عن القدرة على تحقيق هذه الرؤية بما ينعكس على قوة وعظمة الدولة، ويضاف إلى كل ما سبق أن تكون لدى هذه الشخصية القدرة

---

(1) بالرغم من أن هذا المقال نشر في 18 نوفمبر 2011، فإن مقاصده واضحة، فلقد كتبته قبيل انتهاء السنة الأولى للثورة المصرية متنبئًا بوجود مشكلة حقيقية نبحث فيها عن رجال دولة لإدارة السياسة بها، ولو جاز لي أن أغير عنوانها لاخترت «في البحث عن رجال لإدارة الدولة»... ففي عالم السياسة تكون السلعة الأساسية المتداولة هي «رجال الدولة»، كل وفق قيمته، فالإدارة السياسية حق لكل مواطن شريطة أن يلعب لعبة السياسة كما لعبها بطل هذا المقال وهو الكاردينال «ريشيليو»، فالسياسة تحتاج لرجال الدولة أكثر من العلماء أو الأدباء أو المفكرين... إلخ، فالدول تكون محظوظة بقدر ما يتوافر لها من رجال دولة يديرونها أو يحكمونها.

على اتخاذ القرار المناسب في الوقت المناسب تحت أي ضغط؛ فما فائدة الرؤية والقيادة والعمق الفكري في حالة غياب القدرة على اتخاذ القرار وتنفيذه؟

هذه بصفة عامة هي الصفات الأساسية لرجل الدولة، ولكن تطور هذا المفهوم في العصر الحديث ارتبط بشكل مهم بالتطورات السياسية على الساحة الدولية، خاصة الأوروبية، والتي كانت المقياس الأساسي للتقدم السياسي في ذلك الوقت، ويمكن أن نُرجع الجذور الحديثة لمفهوم «رجل الدولة» في السياسة إلى القرن السابع عشر، وهي الفترة التي كانت تتخلص فيها أوروبا من المفاهيم التقليدية لتكوينات الدولة على أسس إقطاعية وفساد المؤسسة الدينية وحلم الدولة الأوروبية الواحدة.

عند هذا الحد بدأت أوروبا تتجه نحو مفهوم «الدولة القومية»؛ أي الكيان السياسي المبني على الأسس القومية والعرقية ووحدة الشعوب وليس الإقطاعية أو الدينية، وقد أسفرت حرب «الثلاثين عامًا» بين الإمبراطورية الرومانية المقدسة والمقاطعات الألمانية الداخلية بسبب خروج هذه المقاطعات عن الديانة الكاثوليكية السائدة، وهي الحرب التي سرعان ما انتشرت إلى قطاع كبير من أوروبا فأدت لظهور البذور الحقيقية للدولة القومية الحديثة في أوروبا، وقد تلازم مع ظهور مفهوم الدولة القومية ظهور مفهوم القيادة السياسية غير المرتبطة بالإقطاع أو الإمبراطور أو الكنيسة، ولكنها مرتبطة بالدولة وتضع قوتها وترابطها كأولوية قصوى.

وعلى عكس كل التوقعات، فإن الفضل الحقيقي لظهور مفهوم رجل الدولة يرجع لسياسات شخصية تاريخية دينية فرنسية معروفة هي

«الكاردينال ريشيليو» الذي كان رئيسًا لوزراء البلاد في 1624 لقرابة عقدين من الزمان، فهو رجل دين تدرج إلى أن وصل لأرفع المناصب الكنسية، ولكنه في السياسة كان له وجه مختلف تمامًا عن عباءته الدينية، فسياساته كانت تصب في مصلحة الدولة الفرنسية بلا أي قيد ديني أو شرط أخلاقي، فلقد كان الرجل يساند الدويلات البروتستانتية في حروبها ضد الإمبراطور مخالفًا عقيدته الشخصية وعقيدة بلاده الكاثوليكية :لأنه كان يرغب في كسر سلطة الإمبراطور النمساوي ودولته لمنافستهما فرنسا وذلك من خلال تقوية الحركة الثورية الداخلية ضد الإمبراطور من خلال الإقطاعيين، فما كاد الإمبراطور يكسر شوكة البروتستانت حتى تدخل «ريشيليو» بالدعم الفوري للأمراء البروتستانت في الوقت الذي أنفذ فيه قوانين داخلية حازمة لتقوية دور الكنيسة الكاثوليكية في فرنسا، وهو ما عكس تناقضًا صريحًا لدى البعض، ولكن هذه السياسة كانت مرتبطة بمصلحة الدولة الفرنسية، فالديانة الكاثوليكية مهمَّة للشعب الفرنسي ولكن تأييدها خارجيًّا على حساب مصلحة الدولة الفرنسية أمر يختلف تمامًا وغير مقبول.

إزاء هذا التناقض الفج في الولاءات فقد ابتكر «ريشيليو» غطاءً شرعيًّا لسلوكه بطرح مفهوم جديد أصبح اليوم سلعة دارجة في قاموس أي سياسي وهو «Raison d’etat أو لأسباب متعلقة بالدولة»، أي أن مرجعية سلوك أي سياسي أو دولة يجب أن يكون خدمة أهداف الدولة ممثلة في مصلحتها، وأي سلوك يجب أن يُحكم بهذا وليس بالمصلحة الفردية أو الأبعاد الأخلاقية، فالمصلحة الجماعية لأفراد الدولة هي في تقدير البعض أسمى أنواع الأخلاق، بل إن البعض قد يعتبر الدولة ذاتها أعلى تعبير أخلاقي للجماعة الوطنية،

وخدمتهـا في النهايـة خدمة للفرد ذاته، وهكذا كسر «ريشـيليو» فكر القرون الوسـطى السـاعي لفرض النظرية الأخلاقية العامة Universal Morality على كل المسيحية بهدف تقوية سلطة كنيسة روما والإمبراطور، وليس مفهوم الأخلاق في حد ذاته.

هكذا طلق «ريشـيليو» الأخلاق عن سياسة الدولة في تحرك أصبح جزءًا من قاموس وسلوك الساسة من بعده، وقد برر «ريشيليو» سياسته من خلال جملـة شـهيرة له هي «إن الإنسـان خالـد لأنه سـيذهب إلى الـدار الآخرة... ولكـن بقاء الدولة يعتمد على سياسـتها اليـوم والآن»، وهكذا فصل الرجل بين الإنسـان والدولة، فلكل بوصلته؛ الإنسـان بوصلته الأخلاق ، والدولة بوصلتها المصلحة.

لقد كان تأثير «ريشيليو» حاسمًا في منح الشرعية للدولة وضرورة إرجاع السياسات لحماية الدولة ومصلحتها العليا، فكلما اصطدم سلوك أو سياسات بمعايير فردية عليا، فإن الإجابة كانت في مصلحة الدولة لأنها الممثل الجماعي للأفراد، وقد كان هذا سببًا جديدًا لكسر سلطة بابا الفاتيكان، والذي حارب ريشـيليو بكل قوة، وينسـب لبابا الفاتيكان مقولة شهيرة أطلقها بعدما سمع نبأ وفاة «ريشيليو» قال فيها :«...إن الرجل لديه الكثير من التبرير ليقدمه بين يدي الله... أما لو كانت معتقداتنا خاطئة فإن الرجل سـيكون قد عاش حياة ناجحة وسعيدة جدًّا».

ولكـن هل يختلـف رجل الدولة اليوم عما قصده «ريشـيليو» عندما ابتكر مفهوم «Raison d'etat»؟، هنا يرى الكثير ضرورة القضاء على مفهوم رجل

الدولـة التقليدي على ضوء تطور السياسـة داخليًـا وخارجيًا وثبات مفاهيم الديمقراطيـة والعدالة ومفاهيـم العولمة، وأنه حان الوقت لاسـتبدال رجل الدولة بمفهوم عصري جديد يُخرج السياسة من المفاهيم التقليدية للمصلحة واللا-أخلاقية، على أن تتولى مؤسسـات الدولة جزءًا من هذه المهمة، وهذه أصبحت بالفعل مطلبًا لدى قطاع لا بأس به من الشعوب المختلفة.

ولكن اعتقادي أن الأمر يحتاج منا إلى أن ندرك أن لعبة السياسـة واضحة المعالم ولم تتغير قواعدها حتى مع تغير الظواهر السياسية التي حولنا، فسياسة الـدول الخارجيـة مازالت مبنية على مفهـوم المصلحة البحتة، أما السياسـات الداخليـة فهي مبنيـة على مفهوم تـوازن المصالح في إطار مـن الشرعية المتفق عليهـا داخـل المجتمع من خلال عقده السـياسي، وفي كلتـا الحالتين فالحاجة لم تنتـف لرجـال الدولة، بـل أصبـح وجودهـم الآن ضرورة ملحة في بعض الأوقات سواء في العالم المتقدم أو في الدول النامية خاصة التي تحارب في معركة البناء الاقتصادي والديمقراطي، فرجال الدولة هم القادرون على إدراك فكر التحول برؤيتهم الشـاملة وقدراتهم القوية على وضع دولهم في الأولوية التي تسـتحقها، كـما أنهم القادرون عـلى مواءمة عملية المصالـح والمصالحة الناجمة عن التغيير الداخلي والتأقلم مع العالم الخارجي، وتقديري أن السـؤال الحالي يجب ألا يكون حول مدى الحاجة لرجل الدولة من عدمه، فالحاجة موجودة، ولكن هناك حاجة لصياغة مبادئ عامة تضمن صراحة التزام «رجل الدولة» ومعـه الساسـة بمبادئ أولهـا أن الأمة هي مصـدر السـلطات وأن شرعيتهم مسـتقاة من رأي الأغلبية وعليهم التزامات عند صياغة السياسات بالأخص الداخلية، لاسيما مع وجود نمط تاريخي يتكرر في بعض الأحيان يدفع رجال الدولة للتحول من رواد حرية لرموز ديكتاتورية.

سقطة إيكاروس[1]

لقد تميزت الحضارة الإغريقية مثلها مثل الفرعونية بمفهوم الأساطير، والتي كانت تستخدم في مناسبات عديدة لتقديم تفسير لظواهر الأمور، أو لتُكون تركيبات موروثة لإضفاء بُعد روحي في المجتمعات البدائية، ولكن تظل أسطورة «إيكاروس بن ديدالوس» أحد أبلغ الأساطير اليونانية، فتقول الأسطورة :إن «إيكاروس» هرب مع أبيه من سجن الملك «مينوس» مستعينًا بأجنحة من الشمع صنعها لنفسه، وعندما طار بها أثناء هروبه أخذه الفضول فأخذ يصعد إلى أعلى ليقرب الشمس، فما كان من أجنحته إلا أن ساحت فهوى في البحر ومات غريقًا. وتؤخذ هذه الأسطورة كمثال على تسرع الإنسان نحو القمة غير مدرك أن إمكاناته تلهث وراء تطلعاته، وأن

(1) هذا مقال كتبته في لحظة انفعال كبير عام 1998 وظللت أحتفظ به طيلة هذه السنين، ثم عدت إليه لأعدله في مرحلة لاحقة، فهو نموذج لشخصية تدعي العظمة وهي مقعرة بلا ثقل حقيقي، فكانت النتيجة هي تعذيب من حولها في سعيها لتحقيق حلم العظمة والمجد والوصول لعالم العمالقة وهم أقزام، ثم عند إعادة قراءتها رأيت أن نفس الشيء قد ينطبق أيضًا على الدول فيتكرر النموذج مع دول تسعى للعب دور أكبر من حجمها، فتفاعلت معي فكرة الشخص والدولة فأعدت كتابة هذا المقال على النحو الحالي لأوضح أن الناس والدول إمكانات وهياكل، فلا يمكن أن تتجاهل عناصرها الأساسية إذا ما توافر لك عنصر أو عنصران آخران، وبالتالي تكون النتيجة واحدة وهي أن الطموح الجارف يعصف بصاحبه أو بدولته.

قدراته لا تسـاير طموحـه، فتكون النتيجة الحتمية هي فقدان الإنسـان لذاته بفضل طموحه.

وحقيقـة الأمر أن العلاقة بين طموح الإنسـان وقدراته ما هي إلا معادلة كثيرًا ما يصعب على الإنسـان موازنتها أو السـيطرة عـلى أبعادها، فكثير من البـشر غـير قادرين عـلى إدراك حقيقة تغلـب طموحاتهم عـلى قدراتهم التي وهبهـا لهـم المولى عز وجل، فيظل الإنسـان على جهله وسـعيه المسـتمر نحو العلا تملؤه النشـوة وحب الذات والاعتقاد بأنـه أذكى ممن حوله، مقتنعًا بأن التاريـخ لن يعيد نفسـه معه وكأنه سـيتوقف عنـد حالته ليستثنيها، تمامًا كما يتخيل البعض أنهم قادرون على تفادي الموت حتى آخر لحظة.

ولكـن أخطر ما في هذا الطموح هـو أنه لا يؤثر فقط على فاقدي الإدراك بقـدرة الذات النسـبية، فهـو غالبًا ما يمتد أيضًـا للدول التي كثـيرًا ما تنتابها حالات عظمة وتوسـع؛ فإذا كان الطموح الفـردي يعبر عن الضمير الذاتي، فـإن الدولـة ما هي إلا تعبير عن طموح الضمير الجماعي لسـكانها وحكامها -عـلى الأقل من الناحية النظريـة، وكما ينخدع الضمير الفردي، فإن الضمير الجماعي لا يملك الحصانة ضد الطموح المفرط، عندئذ تُدخل الدولة نفسـها في صدامـات مـع المجتمع الدولي -سـواءً كانت لأسـباب مشروعـة أو غير ذلـك، وتلعب على تفتتـه دون إدراك حقيقي لحجم قوتها المقارن، أو العلاقة النسـبية بين هذا الطموح وقدرة الدولة الاسـتيعابية، والتاريخ مليء بالأمثلة العديدة من «هانيبال» إلى «الإسكندر» إلى «هتلر» مرورًا بنابليون وأمثاله.

لقد ملك «الإسكندر» الأكبر جزءًا كبيرًا من العالم، ولكنه أراد ما هو أكثر من

قدرات بلاده الاستيعابية، فاحتلال الأراضي نقرة واستيعابها نقرة أخرى تمامًا، والإبقاء عليها نقرة ثالثة، فبعد وفاته وحتى أثناء حياته ما كان له أن يُحكم قبضته كاملةً على الدول والحضارات التي فتحها، والتي راح ضحيتها ألوفٌ مؤلفة من البشر لينقشع الحلم في سنوات معدودات بعد مماته، ولا يشفع له إيمانه الشخصي أو اعتقاد أمه أنه نصف إله من سلالة كبير الآلهة «زيوس»، كما لم يشفع لشعبه إيمانهم الكامل بأنهم أمة ذات رسالة ثقافية لتنوير الشعوب الأخرى.

أما «نابليون بونابرت» فمصيبته أكبر، فقد كان يحكم نصف أوروبا بعد معاهدة «تلست» في 1807، ومع ذلك ورغم قدراته العسكرية الممزوجة بحسن الطالع، اعتقد الرجل أنه قادر على احتلال روسيا والنصف الباقي من القارة، فكانت النتيجة أنه في سبيل تحقيق جزء من طموحاته فقد الرجل كل ما كان يملكه ومعه حريته، فدفعت فرنسا ثمنًا غاليًا لطموحاته التي كانت أكبر من قدراتها.

ومثال محمد علي في مصر لا يبعد كل البعد عن الأمثلة السابقة، فالرجل عندما حاول السيطرة على الشام هدد توازنات القوى في أوروبا وهو ما دفع الدول الأوروبية للتكاتف ضده رغم مشروعية أهدافه، ولكنه دفع الثمن في النهاية لطموح متناقض مع المصالح الدولية السائدة، ولكن الفرق بين محمد علي من ناحية ونابليون من ناحية أخرى هو أن الأول احتفظ بنصف مملكته لأنه عرف كيف يراهن ويلعب والأهم من ذلك متى يتوقف.

إن أمثلة هذه الشخصيات كثيرة عبر التاريخ، فهي لا تختلف كثيرًا، فكم من القادة يعتقدون أنهم يملكون ما لا يملكه غيرهم من مواهب وقدرات،

وكم منهم يعتقد أن ملكاته لا يملكها غيره، وكم من الأمثلة الحية التي نراها يومًا بعـد يوم تحاول الوصـول إلى ما هو أكبر من قدراتهـا وإمكانات دولتها مستغلة ومضة حظ أتت إليها معتقدة أنها أزلية.

لقد كان «ميكيافيللي» من أوائل من حاول أن يُنظر لدور الحظ في السياسة من خلال كتابه «الأمير»، والذي شمل توصيفًا للقدرات المطلوبة والمكتسبة للحاكم المنتظر لتوحيد إيطاليا، فأكد في النهاية أن كل هذا لن يشفع للحاكم ما لم يكن الحظ Fortuna حليفه، وكل النصائح لن تجدي أمام سـوء الطالع، ولكـن عنـصر الحـظ في المعادلـة الماكيافيللية يـأتي في وضعـه الطبيعـي بعد القـدرات الذاتية وليس قبلها، فيا ليت الإنسـان يدرك هـذه الحقيقة، فكيف يعتقد أن الحظ سيكون خليله والتوفيق الممتد نصير سـعيه لإرضاء طموحه الذي يفوق قدراته؟

يشير التاريخ في أغلب أمثلته إلى أن فقدان السلطة هي نهاية المطاف للقيادة السياسـية الطمـوح التي لا تـوازن قدراتها مـع تطلعاتها، ومع ذلـك فيا ليت الضحيـة تكون مقصـورة على القيادة ذاتها، ولكن في درب الطموح السياسي تترنح الأضحية في الطرقات، فيعذب ذو الطموح نفسه تقربًا لغروره، ويصلب شـعبه على صليب حب الذات، ويقدم القرابـين البشرية تقربًا لكبريائه، فليت ضحية الطموح تقتصر على صاحبها، فلو كان الأمر كذلك لهان.

ومع الأسـف تبقى أسطورة «إيكاروس» حية، ويبقى الإنسان على ما هو عليه، فلا الأسطورة تتغير مع الزمن ولا الإنسان يتعظ مع الوقت...

رحم الله قائدًا عرف قدر نفسه وثقل بلاده.

ديكتاتوريات محببة![1]

مازلت أقف حائرًا كل الحيرة عندما يتعلق الأمر بحب الشعوب لقياداتها التاريخية، فكثير من الشخصيات التاريخية تستحق هذا الحب والتقدير من قبل شعوبها، ولكن الكثير من هذه الشخصيات المحببة نجدها عند إعداد حسابات المكسب والخسارة قد أضرت بشعوبها ضررًا بالغًا، بل إن بعضها ترك لشعوبه إرثًا من الخراب والاحتلال والديون والأيتام والأرامل لا حصر له، ولكن تظل هذه القيادات ذات قيمة كبيرة للغاية في وجدان الشعوب، وهو ما يعكس أن معايير الحب والكراهية لدى الشعوب بعيدة كل البعد عن المنطق السياسي والمعيار المصلحي الذي يحكم السياسة، فمشاعر الشعوب كمشاعر الفرد، تتقلب بمعايير في مناسبات كثيرة تكون غير موضوعية.

---

(1) رسالة المقال واضحة وهي الخوف، بل الذعر الشديد من فكرة الديكتاتوريات التي تعشقها الدول فتدفع ثمن اختيارها ومساندتها فيها بعد دمًا وخرابًا، ولا أخفي أن سببًا أساسيًّا وراء هذا التخوف هو أنني أرى علامات ميلاد الديكتاتورية في مصر، فلقد كتبت المقال في «مايو 2012»، وأنا أخشى على بلادي منها، فنحن نصنع هذه الديكتاتوريات أملًا في أمن غائب، أو نظام مأمول، أو حلم معسول، فالأمل في الديمقراطية وليس اختصارها أو التطلع لرجل ينشل البلاد من المرحلة الانتقالية على حساب الحرية، وهو ما يتم عادة من خلال تقديس هذه الشخصية القوية الصاعدة واعتبارها مصدر الأمن بينما هي مصدر عدم الأمان، وهذا المقال تعبير واضح عن هذا الخوف بعدما شعرت في الأشهر الأولى قبيل الانتخابات بأصوات تنادي بفكرة «المستبد العادل» وغيرها من الكُنَى التي تزخرف بها الشعوب مُستبديها لتضفي الشرعية عليهم.

لعل من أكثر النماذج التاريخية تعبيرًا عن ذلك النموذج هو نابليون بونابرت ويوليوس قيصر، وفي هذا الإطار فإنني أسوق النقاط التالية:

أولا: يظل نابليون بونابرت محبوب فرنسا الأول في العهد الحديث، فقبره في الإينفاليد يعد مزارًا مهمًا لكل فرنسي، فهو محبوب القومية الفرنسية بالرغم من أن الرجل لم يكن فرنسيًّا، كما أن أغلبية فرنسية تعتبره الرجل الذي أعاد المجد للبلاد مع أن حكمه انتهى باحتلال فرنسا، وحقيقة الأمر أن نابليون منح لفرنسا العديد من الانتصارات العسكرية التي فشل فيها الملك لويس الرابع عشر منها «مارنجو» في إيطاليا، و«أوسترلتز» في النمسا و«ينا» في بروسيا، ولكنه كان أيضًا صاحب الهزيمة الكبري في الحملة الروسية، كما أنه صاحب الهزيمة الكبرى في معركة «ليبزيج» في ألمانيا، ومع ذلك فيتذكر الجميع الانتصارات ويغضون الطرف عن الهزائم في سلوك مرتبط بقوة بالنظرة غير الموضوعية للزعامات التاريخية.

ولعل أغرب ما في أمر نابليون هو أن الرجل لم يكن فرنسيًّا من الأساس، فهو من مواليد جزيرة كورسيكا، والتي كانت جزءًا من إيطاليا قبل احتلالها وضمها لفرنسا قبيل ميلاد نابليون بسنوات قليلة، والثابت تاريخيًّا أن الرجل لم يكن يتحدث الفرنسية إلا في مراحل متأخرة من طفولته، وظل يتحدثها بعد ذلك بلكنة غير فرنسية جعلته دائمًا في محط تقدير بعض الزملاء الفرنسيين عندما انضم للكلية الحربية، ومع ذلك فقد تقبله الفرنسيون قائدًا محبوبًا رغم أن جذوره الفرنسية مشكوك فيها كل الشك.

ثانيا: يعد يوليوس قيصر أحد النماذج الأخرى لتعظيم القادة وجعلهم

قيمة سياسية وتأميرهم على العباد بلا أي مبرر اللهم إلا الإنجاز العسكري، فالمعروف أن «جايوس يوليوس قيصر» كان أحد النبلاء الرومان، وكانت له قـدرة فائقة على تنظيم الجيوش وقيادتها إضافـة إلى لباقته وقدرته في الحديث والمناورات السياسـية والكاريزما العالية، وقد أبلى الرجل بلاءً حسـنًا عندما كان يقـود قواته في المعارك المختلفـة خاصة في بلاد «الغال» حيث انتصر على القبائـل الهمجية وأخضعها لقوة روما، وما لبـث أن توجه إلى إِنجلترا حيث وسع ممالك روما في الشمال.

لم يكن يوليوس قيصر يهدف إلى المجد العسكري فحسب، فهذا كان مجرد هدف تكتيك لهدف أعمق وهو اعتلاء كرسي الحكم في روما مسـتغلًّا أقرب شيء لقلـب المواطن وهـو الانتصار العسـكري، ولكن العوائـق التي كانت أمامه ما كان ليستهان بها، وعلى رأسها حليفه ثم غريمه «بومبي» ذلك الخصم العنيـد الـذي آثر مواجهة قيصر بكل قوة، مسـتغلًا حالة الفوضى السياسـية التـي كانـت تعم روما بقـوة، فاشـتعلت الحرب الأهليـة التـي كان وقودها طمـوح يوليوس قيصر وبومبـي، فدخل قيصر روما بأحد فيالقه العسـكرية فيما يشـبه الانقلاب العسـكري، فكانت الغلبة لقوات قيصر، فهُزم «بومبي» ورجاله، ثم اسـتكمل قيصر المسيرة واحتل مصر ضامنًا بذلك موارد غذائية مهمـة لروما، ثم أصبح الرجل متفرغًا لنيـل حلمه بأن يتم اعتماده ديكتاتورًا مدى الحياة من قبل «السـينيت»، والأغرب من ذلك هو أن يسـانده الشعب الرومـاني بكل قـوة فيذهب البعض لمحاولة اعتباره إلهًا، فلقد سـيطر الرجل عـلى الشـارع بمزيد من المكر والحيـل والكاريزما، ولكن رجال السياسـة في رومـا أدركـوا خطورة الرجل عليهـم جميعًا وعلى دولة رومـا، فكان قرارهم

اغتياله على باب السينيت طعنًا بالخناجر فمات الرجل على أيدي أقرب الناس إليـه، والذي اعتبره ابنًا له، ولكن في السياسـة يقتل الآبـاء الأبناء والعكس، وكله في سبيل هدف أسمى للجميع وهو السلطة.

هـذه النـماذج السياسـية هـي انعكاس واضـح للظـروف والمـزاج العام للشعوب، والتي تتأرجح وفق معايير أغلب الظن أنها غير موضوعية، وعلى رأسـها عوامل الكاريزمـا وآلة الإعلام الموجه والخديعـة وعدد من العوامل غـير الموضوعية التـي تجعل الشـعوب في النهاية تنحنـي للديكتاتور وتبجله تبجيـلًا لا يسـتحقه، وفي التقدير أن عددًا من العوامل هي التي تسـاعد على جعل أمثال نابليون وقيصر يحتلون هذه المكانة منها:

أولا، أن كليهـما بـرع في صناعـة الهالة حول نفسـه فجعـل يوليوس قيصر قـاب قوسـين أو أدنى من إعلانـه ديكتاتورًا مدى الحيـاة، وفي حالة نابليون لم يتشـكك أحـد في شرعيـة حكمـه حتى وهو مهـزوم ومشـكوك في أصوله الفرنسية، فالقيصر استخدم إمكاناته السياسية وسلاح المال بكل قوة لجذب التحالفـات التـي سـمحت له بهـذه الوضعيـة، بينما لجـأت الآلـة الإعلامية لنابليون لتعظيم مجده واعتباره من منح فرنسا المجد.

ثانيـا، لعل الظروف السياسـية المرتبطة بصعود النجم السـياسي لكليهما لهـا دورهـا الحاسـم في هذا الشـأن، فكلاهما صعد لسـدة الحكـم في ظروف اسـتثنائية، ففرنسا كانت تمر بحالة حرب ثورية داخلية ما بين مؤيدين للثورة ومعارضـين لهـا، بينـما كانـت روما تمر بظـروف مرتبطـة بالتخبط السـياسي الـذي وصـل لحالة من الحـرب الأهلية، وقد اسـتغل الاثنان هـذه الظروف

وميل الشعوب للاستقرار السياسي والاجتماعي على المدى القصير لتثبيت صورتها لدى الرأي العام.

أيًا كانت المبررات التي قد نسوقها لمحاولة فهم معضلة الديكتاتور المحبوب، فإننا أغلب الظن لن نجد لها سببًا جامعًا مانعًا، فتظل بالفعل معضلة؛ فتكون عاطفة الشعوب أغلب الظن مستقطعة من مصلحة الوطن ورفعة الدولة وقيمتها، ومع ذلك تنحني الشعوب وتبكي بعد الديكتاتور بكاءً حارًا عند الوفاة، ويعتبره آخرون منقذ البلاد، والذي لن يجود الزمن بمثله، وتقول الحكمة الشائعة :إنك لا تستطيع أن تفهم قلب المرأة، ونفس الحكمة تنطبق على الشعوب فإنه سيصعب عليك أن تفهم قلوب الشعوب، بالتالي قد نحسم الأمر بتبني الحكمة الرومانية القائلة :«إننا نرث معتقداتنا من آبائنا، ولكننا نصنع قياصرنا بأيدينا».

نابليون الثالث وتركة الاسم[1]

لقد ظلت البشرية على مدار آلاف السنين لا تعرف وسيلة للانتقال السلمي للسلطة إلا من خلال الوراثة وبدرجات أقل الانقلاب أو الاحتلال، وحتى وسيلة الوراثة كانت تعتريها في مناسبات كثيرة صدامات داخل الأسرة الواحدة حتى يسيطر جناح أو فرد من الأسرة ويحسم الأمر لصالحه، غالبًا من خلال الإطاحة برءوس أفراد من عائلته، ولكن هذه التركة قد تكون في مناسبات أخرى عبئًا على صاحبها، والأمثلة التاريخية عديدة للتدليل على هذه الحالات.

ولعل من أبرز هذه النماذج سيرة «لووي نابليون»، والمعروف باسم

(1) هذا المقال متصل بالمقال السابق رغم وجود فارق زمني بين تاريخ نشرهما... وحقيقة الأمر أننا أسرى الأسماء والسير، نعصم قياداتنا ونصنع فراعيننا بأنفسنا، ولكننا لسنا وحدنا، ولهذا المقال رسالتان واضحتان الأولى هي خطورة تقديس القيادات والاستناد إلى تراث مضى لاكتساب الشرعية أو النجومية، والثانية هي أن الديمقراطية ليست نهاية المطاف بل بدايته، وهي مثل الطفل المولود الذي يحتاج لرعاية كبيرة ليكبر ويترعرع ويستطيع أن يثبت وجوده ونفسه مع الزمن، ومثالي المستخدم هنا هو انتخاب نابليون الثالث رئيسًا لفرنسا، غير أنه أصبح ديكتاتورًا على رقاب العباد استنادًا لاسم عمه الكبير واستخفافًا بقومه، فالعبرة منه ومن هتلر هي أن الديمقراطية قد تأتي بالحاكم بشكل ليبرالي، ولكنها ليست بالضرورة قادرة على التخلص منه بنفس الطريقة!

«نابليون الثالث» إمبراطور فرنسـا مـن 1852-1870، فالرجل كان ابن أخ نابليون بونابرت إمبراطور فرنسـا العظيم من أخيـه جوزيف، لكنه لم يمتلك قدراته العسكرية أو السياسية، ولكنه كان مدفوعًا بالطموح السياسي الجارف، فانتظـر حتى آلت إليه عـادة أسرة بونابرت، فتحرك على الفور صوب محاولة انقلاب عسـكري في «شتراسـبورج» ولكنه فشـل فأعاد الكرة مرة أخرى في فرنسـا في «بولوني» ولكنه فشل أيضًا وفي هذه المرة ألقي القبض عليه وسجن لسنوات عديدة إلى أن هرب وعاش في بريطانيا، ولكنه عاد لبلاده مرة أخرى بمساعدة بريطانية وفرنسية في 1848 بعد أن اندلعت الثورة في البلاد ووضع نفسـه على اعتباره المخلص السـياسي لفرنسـا فغازل أغلبية القوى الفرنسية، والتـي ضجت مـن الأوضاع المتردية في البلاد والحكـم الملكي وبدأت تتطلع لشـخصية تعيـد لفرنسـا مجدها وقيمتهـا الثقافية مـرة أخرى فلـم يكن هناك أفضل من هذا الرجل لتولي هذه المهمة لأنه ابن أخ بطل ومعبود فرنسـا فرأى الشعب فيه امتدادًا لعمه، ولكنه لم ير فيه ضعفه المقارن.

أصبـح لووي نابليون عضوًا في البرلمان الجديد ثم رشـح نفسـه لرئاسـة الجمهورية ونجح بفضل دعم طبقة العمال والكنيسة وأبناء الشعب المتطلعين لمسـتقبل أفضل لفرنسـا، ولكن طموح الرجل كان أكبر من ذلك فسرعان ما دبر انقلابًا سياسيًا سلميًا وديمقراطيًا على حد سواء، ففي صراعه مع البرلمان، والـذي كانت فيه أغلبية ملكية قـدم الرجل بعض تشريعات ليبرالية وعندما رفضـت اتخذ الرفـض ذريعة لحل البرلمان أعقبه عقد اسـتفتاء حصل فيه على قرابة 90 ٪ من الأصوات ليخول لنفسـه حق وضع الدسـتور، والذي منحه سـلطات واسـعة لا تقل عن أي ملك، وفي 1852 وبموافقة الشـعب أيضًا

توج نفسه إمبراطورًا على فرنسا في ذكرى انتصار عمه في معركة «أوسترلتز» الشهيرة على النمسا.

لقد كانت السنوات الأولى لحكمه سنوات رغدٍ وإنجازات، فسرعان ما وضع خططًا لتطوير الصناعات في البلاد وشجع الاستثمار ونظم الضرائب ووضع خطة لتنمية اقتصادية واسعة النطاق، وينسب له أنه وضع البعد الجمالي لمدينة باريس وأعاد بناءها بشكل حضاري وراقٍ، كذلك كان مشروعه الثقافي عظيمًا حيث شجع الفنون بأشكالها ورفع القيمة الفرنسية على المستوى الدولي في هذا الإطار؛ ولكنه انحرف عن مسار السياسة الداخلية، فاتبع سياسة انكماشية في مجال الحريات، بدأت بالرقابة على الصحف والكتب تدريجيًّا، ثم تحولت إلى رقابة لصيقة على المعارضين السياسيين إلى أن أصبح نظامًا ديكتاتوريًّا بكل ما تعنيه الكلمة، فضجت السجون بالمعارضين والرقابة على التجمعات والفكر والإعلام والرأي.

ونظرًا لأن نابليون الثالث وضع شرعيته في إعادة إحياء الحلم البونابرتي، فقد سعى لسياسة خارجية عنيفة وقوية ولكنها لم تكن تتناسب والقدرات الفرنسية بطبيعة الحال، فكانت سببًا أساسيًّا في سقوطه ومعه الجمهورية الثانية التي مثلها، فقد سعى الرجل لسياسة إمبريالية عنيفة ضم من خلالها الجزائر لفرنسا ثم توسع في الاستعمار في الهند الصينية ثم أدخل بلاده في حرب القرم مع روسيا لرفع البرستيج الفرنسي على المستوى الدولي وهي الحرب التي وضعت ضغوطًا على الخزانة الفرنسية وراح ضحيتها قرابة 75 ألف جندي فرنسي في معارك لا ناقة لفرنسا فيها ولا جمل، وكانت مغامرته الأخرى هي محاولة مد نفوذ بلاده إلى أمريكا من خلال إرسال جيش فرنسي لدعم شخصية

نمساوية تدعى «ماكسيمليان»، والذي توَّجَه ملكًا على المكسيك، وبمجرد أن استفاقت الولايات المتحدة من حربها الأهلية عملت جاهدة على تطبيق «مبدأ مونرو» الشهير لتقليص النفوذ الأجنبي في القارة الأمريكية، فانهزمت القوات الفرنسية هناك وقتل الثوار المكسيكيون ماكسيمليان.

وفي بداية عام 1860 بدأت الآثار السلبية للحكم الفردي الممزوج بسياسة خارجية لا تتناسب وإمكانات الدولة تظهر، فبدأت المعارضة الداخلية تدرك أنها أعطت صوتها لديكتاتور بديلًا عن ديكتاتور آخر، وأن الإنجازات المختلفة لم تكن لتكفي لاستمرار الرجل، ولكن نهاية الرجل السياسية جاءت إثر فشل في السياسة الخارجية بعد أن تقلصت شعبيته بسبب سياساته السلطوية.

- وفي خطوة نمطية تلجأ بعض الديكتاتوريات إلى نفس النهج الذي اتبعه نابليون في حربه مع بروسيا الصاعدة كوسيلة لجمع شمل الكلمة الفرنسية وإعادة هيبته بانتصار قوي ليعضد شرعيته المتآكلة، وفي سعيه لصيد الثعلب الألماني «بسمارك» صاده الأخير صيدًا سهلًا باستدراجه لحرب معتمدًا على قوته، فلم يدرك الرجل أن الآلة العسكرية الألمانية كانت أقوى آلة فكانت الهزيمة النكراء لفرنسا في معركة «سيدان» الشهيرة، والتي أُسر فيها نابليون الثالث، وهو ما فتح المجال أمام نجاح الانقلاب الذي أطاح بحكمه في الداخل، وفي خطوة واحدة أسر نابليون الثالث وخلع من إمبراطوريته وانهار حلمه ومعه الجمهورية الفرنسية الثانية، كما احتلت بلاده وفرض عليها أن تدفع تعويضات وصلت لبليون دولار ناهيك عن عدد القتلى والدمار بسبب مغامرته الأخيرة.

حقيقـة الأمـر أن سـيرة نابليون الثالـث تمثل درسًـا مهمًا للشـعوب أكثر منهـا للديكتاتوريـات أو أنصـاف الديمقراطيين المتطلعين للسـلطة المطلقة، واعتقادي أن أهم هذه الدروس هو:

أولًا: إن اختيار الشخصية الحاكمة لارتباطها باسم تاريخي هو أكبر خطيئة يمكـن أن يقع فيها شـعب عند اختيـاره لقياداته، فالحقيقـة الثابتة أن نابليون الثالـث تميز بقدرات سياسـية لا يمكـن إنكارها خاصة التخطيط السـياسي واسـتخدام اسـم عمه لاجتذاب الشرعية وانتزاع الحكم المطلق، ولكن هذه التركة المعنوية وضعت عليه ثقلًا عظيمًا جعلته يلهث ومعه الشـعب الفرنسي لتحقيقها من خلال سياسـة خارجية لا تتوازن والقدرات الداخلية للشعب أو الدولة الفرنسية، فانهارت الدولة في إحدى هذه المغامرات وانكسر الحلم على الواقع المر، فالاسم تركة قد تكون سلبية وليس بالضرورة إيجابية.

ثانيًا: إن الوسيلة الديمقراطية لاختيار القيادات ليست بالضرورة ضمانًا لاسـتمرار الديمقراطيـة في المجتمعـات، ومثـال نابليـون الثالـث أكبر دليل عـلى خطورة اسـتخدام الديمقراطية كوسـيلة لوطأة السـلطة للإبقـاء عليها بـلا رجعـة، فالديمقراطية عملية ديناميكية لا تتم بإعطاء الشرعية لشـخص وتركـه بـلا رقابة، ومن ثم أهمية الدسـاتير لتشـمل القيود والحـدود لفترات الحكم، فالديمقراطية ليسـت ضمانًا في حد ذاتها والتاريخ مليء بهذه الأمثلة، فيوليوس قيصر أصبح بالديمقراطية ديكتاتورًا، وهتلر انتخبه الشعب الألماني ليصبح ديكتاتورًا والأمثلة متعددة.

ثالثًـا: لقـد أثبـت التاريـخ أن مغامـرات السياسـة الخارجيـة يمكـن أن

تطيح بالديكتاتوريات تمامًا مثل الفساد والاستبداد في الداخل، وهنا تدفع الشعوب ثمنًا غاليًا من أبنائها وأموالها بل وأراضيها وكبريائها، فتكون نهاية الظالم طابورًا طويلًا من الضحايا ودمارًا لبلاده، وبكل أسف فإن التاريخ عبرة ولكنها لا تمثل لقاحًا للشعوب يقيها مخاطر مغامرات السياسة الخارجية لديكتاتورييها، فقديمًا قال كليمنصو رئيس الوزراء الفرنسي الشهير «إن الحرب أمر مهم لا يمكن تركه للجنرالات وحدهم» ولكنها المقولة التي يجب تعديلها لتصبح «إن الحرب أمر مهم لا يمكن تركه للقرار الفردي لنفر أو مؤسسة فردية».

ربيع أوروبا
ونمط ثوري غير مبرر[1]

يشير علم النفس إلى معاناة البعض من مرض «الشخصيات القهرية Compulsive Characters»، ومن السمات الجانبية لهذا الاضطراب النفسي رفض هذه الشخصيات للنصائح وإصرارها على خوض التجارب بنفسها مهما كلفها ذلك، وإذا كان هذا السلوك له ما يبرره لدى الفرد في علم النفس، فإنه لا يوجد من يمكن تسميتهم «بالشعوب القهرية» لأن هذا اضطراب فردي ويجب ألا يصيب إدارة الدول أو الشعوب حتى لا تدفع

---

(1) نشر هذا المقال في 20 يناير 2012 لدى اقتناعي بأن تكرار خطأ نعلم جميعًا أن غيرنا اقترفه هو أمر غريب بحق، فلا يوجد مبرر لذلك، فنحن لابد أن تتغلب على الحاضر بالتعلم من الماضي، ونسيطر عليه من خلال الاستنارة بمصباح التاريخ، وكما يقولون من لا يقرأ التاريخ فإنه ملتزم بتكرار الأخطاء التي وقع فيها غيره، وهذا المقال نموذج لما يجب أن نتعلمه من الأنماط الثورية لنتفادى تأخر الليبرالية والحرية مثلما حدث في الغرب، فلقد تأخر ربيعهم في تحقيق أهدافه لفترات تتراوح من حقب إلى قرون، فهل يجب على الدول أن تمر بنفس المراحل التي مرت بها الدول التي سبقتها؟ هل نحن مضطرون إلى الدخول في العنف السياسي مثل من سبقونا؟ هل يجب تكرار نفس أنماط الفشل السياسي المؤقت الذي حدث للغير؟ هل لابد لكي تعبر الدول للحرية أن تطأ أقدام ديكتاتورياتها أجساد الشعوب مثلما فعلت الثورة الفرنسية ومن قبلها الإنجليزية؟ هذا مقال يدعو للتأمل لنعرف ما حدث لأوروبا وكيف مرت بأنماط ثورية متكررة لا داعي لأن نكررها في الحاضر.

أثمانًا باهظة من أرواح أبنائها ومواردها المختلفة في تجربة مقروءة سبقتها إليها دول أخرى، ولكن التاريخ الأوروبي يشير إلى عكس ذلك، فهناك بالفعل نمط ملحوظ للثورات الأوروبية في القرون الثلاثة الأخيرة رفضت بمقتضاها كثير من الشعوب التعلم من تجربة الثورة الإنجليزية وأصرت على خوض نفس نمط العنف والتشدد بل والتأخر في جني ثمرات الحرية بالدخول في نفس الدائرة المغلقة العبثية للتحول.

لقد اندلعت إرهاصات الثورة الإنجليزية في مطالع القرن السابع عشر للقضاء على سلطة الملك المطلقة ولكنها تبلورت لحرب أهلية في الحقبة الرابعة من هذا القرن، ثم تحولت بعد ذلك لديكتاتورية دينية متطرفة في عهد «كرومويل» بعد حرب أهلية ضروس، وعندما مات هذا الرجل ترك الحكم بلا مؤسسات حيث كان نظامه أوتوقراطيًا صرفًا، والحساب الختامي لهذه الثورة كان قتل الملك واستبدال سلطة مستبدة بسلطة دينية أكثر استبدادًا -حتى وإن كانت مستنيرة بعض الشيء- ثم استبدالها بملك مستبد جديد هو شارل الثاني، واستمر هذا النهج إلى أن جاءت «الثورة المجيدة The Glorious Revolution» في نهاية القرن السابع عشر بقدوم الأمير «ويليام أوف أورنج» وزوجته ماري ابنة الملك الإنجليزي، ودخلا لندن معًا على رأس جيش قوي، وقد حدث ذلك بسبب ترشيح الملك أخاه الكاثوليكي لولاية العهد بدلًا منه، وهو ما لم يلق استحسان البرلمان بسبب انتشار المذهب الإنجليكي ورفض الشعب للكاثوليكية، وقد جاءت الثورة في مجملها سلمية باستثناء بعض المعارك في إيرلندا بسبب وجود نوازع كاثوليكية قوية، ولكنها انتهت بإعلان البرلمان تولي وليم وزوجته ماري عرش البلاد بحكم مشترك.

لقد وضعت هذه الثورة إنجلترا على سلم التطور الليبرالي والديمقراطي من خلال تثبيت الأسس القانونية والسياسية للحقوق والواجبات ونظمت العلاقة بين الملك والبرلمان، فوضعت بذلك حدًّا للعبث التحكمي والسلطوي ومنحت البلاد الصيغة الليبرالية الشاملة التي ضمنت الحقوق الأساسية والسياسية للشعب الإنجليزي ومعها نظم الحكم في البلاد، وهكذا احتاجت إنجلترا لقرابة قرن من الزمان لاكتمال الدائرة الأولى للفكر الليبرالي، وأنهت حكم مجموعة من الديكتاتورية الساعية للديمقراطية!

لقد سبقت إنجلترا باقي أوروبا بقرابة قرنين من الزمان في هذا التحول الليبرالي، ومع ذلك فالملاحظة الغريبة هي أن الشعوب الأوروبية في عهد التنوير لم تتعلم من تجربة الثورة الإنجليزية، بل إنها كادت تتبع نفس نهج هذه التجربة بتكرار نمطها العبثي من الخروج من الثورات بأنظمة أكثر ديكتاتورية من التي تخلصوا منها وذلك بإصرار غير مبرر أو مفهوم، وقد دفعت هذه الثورات نفس التكلفة بل أكثر بكثير، وفي هذا الإطار يمكن تتبع أجزاء من هذا النمط من خلال المحطات التالية:

أولًا: كانت التجربة الفرنسية هي الرائدة، فالثورة بدأت في 1789 ودخلت في حالة من الفوضى أعقبها حالة من العنف السياسي في عهد «روبسبيير» ثم حكومة الديركتوار الضعيفة ثم ديكتاتورية لنابليون بونابرت التي استمرت حتى 1814 وانتهت باحتلال فرنسا من قبل الحلفاء والذين أعادوا النظام الملكي وامتداده، والذي استمر حتى إعلان الجمهورية الثانية والتي انتهت بديكتاتورية نابليون الثالث والتي انكسرت بدورها في 1870، والنتيجة تظل واحدة، قرابة قرن من الزمان حتى الوصول لأسس الليبرالية

والثمن من الدماء والموارد وعبث السياسيين الذين كانت مطامعهم أكبر من وطنيتهم وفي أغلبية الأحيان من قدراتهم أيضًا.

ثانيًا: لقد أثرت الثورة الفرنسية في كل الدول الأوروبية المجاورة لاسيما بعدما نشرت الجيوش الفرنسـية الثورة ومبادئها في كل الدول التي احتلتها، ولكـن نظرًا للسياسـة المحافظة التي سـيطرت عـلى أوروبا بقيادة المستشـار النمسـاوي «مترنيخ» بدعم من روسيا وبروسيا، فقد تأخر جني أي ثمار لهذه الأفـكار حتى عام 1848، والذي يطلق عليه في الأدبيات الأوروبية «الربيع الأوروبي» حيـث كانـت هـذه السـنة بداية انهيـار النظام المحافـظ في أوروبا وفتـح الطريق أمام الحركات الليبرالية ولكنها فشـلت أيضًـا لعوامل متعلقة بالسياسـة وسـوء الإدارة، فدخلت أوروبا مرحلة من الصراعات بين الفكر الليـبرالي والجمود المحافـظ، بين الجمهوريين والملكيـين، وهو الصراع الذي امتد لحقب طويلة.

ثالثـا: تأكيدًا لما سبق، فقد انتشرت في الكونفدراليـة الألمانية بعد الثورة والاحتلال الفرنسي الأفكار الليبرالية، والتي نقلتها جيوش الثورة الفرنسـية إلى بروسـيا، ولكن بمجرد أن انهزم التيار الثوري الفرنسي عادت البلاد مرة أخرى إلى حظيرة الفكر المحافظ، والذي قاده المستشـار النمساوي «مترنيخ» سـعيًا لحمايـة دولـة «الهابسـبورج» أو النمسـا مـن خـلال تعطيـل الحركات الانفصالية وكبت الحركات الثورية بفكر محافظ متجمد، وقد برز هذا الفكر من خلال «مرسوم كارلسباد Carlsbad Decree» عام 1819، والذي فرض السـيطرة على التجمعات داخل الجامعات والأنشطة السياسية المختلفة بما في ذلـك تقييـد الحريات وقمع الفكـر وأدواته من خـلال الرقابة على الصحف

والكتب والتجمعات... إلخ، وهو ما أعاد البلاد إلى حالة جمود لم تتخلص منها إلا في 1848 بثورة الشعب الألماني وإعلان «جمعية فرانكفرت» الحرة الدستور الجديد للمقاطعات الألمانية المختلفة التي كانت تواقة للتوحد، ولكنها سرعان ما فشلت الحركة الثورية بسبب تآمر الملوك والأمراء الألمان على هذا الفكر لأسباب تتعلق بفكرهم المحافظ وقلقهم من تقليص نفوذهم في حالة الانصهار السياسي والليبرالية، فتأجل مشروع الوحدة الألمانية لما بعد الحرب الفرنسية الألمانية عام 1870، ولكن شمس الحرية والليبرالية لم تسطع إلا بعد هزيمة هذه الدولة في الحرب العالمية الأولى وإعلان «جمهورية الفيمار» ولكنها أتت في ظل ظروف اقتصادية واجتماعية صعبة عقب استسلام ألمانيا في الحرب العالمية الأولى، فلم تستطع الليبرالية الصمود أمامها إذ انقض الحزب النازي بقيادة هتلر على الحكم في البلاد بوسائل ديمقراطية، ومن سخرية القدر أن ألمانيا لم تنعم بالديمقراطية المستقرة إلا بعد هزيمتها العسكرية في الحرب العالمية الثانية، والأغرب من ذلك أنها جاءت على أيدي الاحتلال الأجنبي بعد تقسيم ألمانيا؛ أي أن الحساب الختامي كان قرابة مائة وأربعين عامًا من العبث السياسي للوصول لليبرالية!

رابعًا: النماذج الأوروبية الأخرى متعددة وكلها تصب في الاتجاه نفسه تقريبًا، ولكن تحضرنا هنا التجربة الإسبانية، فبعد هزيمة القوات النابليونية وجلائها عن البلاد عاد حكم أسرة «البوربون» الفرنسيين ممثلة في الملك «فرديناند السابع»، والذي رفض الدستور الليبرالي للبلاد وأقام حكمًا سلطويًّا وأطاح بما سمي «الليبرالية البرجوازية»، ولكن الحركة الليبرالية بُعثت من جديد ضد الملك الذي استعان بالقوات الفرنسية لضربها في

1822 بعد موافقة الدول الأوروبية في مؤتمرها العام المنعقد في مدينة فيرونا في إطار ما عرف «بنظام الكونجرس»، وقد استمر نفس هذا النمط العبثي من الكر والفر حتى جاء الحكم العسكري للجنرال «فرانكو» بعد قرابة مائة عام ومن بعده تحولت إسبانيا إلى النمط الديمقراطي الأوروبي، بدستور يضمن الحريات وبملك يملك ولا يحكم.

لقد مثل هذا النمط الثوري خطًّا يكاد يكون متكررًا دون محاولة التعلم من التجارب الأخرى، نمط من العنف والديكتاتورية بهدف الوصول للديمقراطية، والضحية كانت الشعوب والفقر والتأخر السياسي والاقتصادي والليبرالي، ورغم أن الثورة الإنجليزية كان من المفترض أن تكون المنارة السياسية للثورات التي تلتها، فإن تاريخ هذه الثورات في باقي القارة الأوروبية يعكس غير ذلك ليؤكد مقولة الفيلسوف الألماني العظيم «هيجل» (بأن ما علمه لنا التاريخ هو أن الأمم والحكومات لا تتعلم أبدًا من التاريخ، كما أنهما لا يتصرفان على أساس أي درس تعلماه)، وهنا تحضرني أيضًا مقولة شهيرة للمستشار الألماني «بسمارك» الذي وحد ألمانيا يقول فيها «إن السذج هم الذين يتعلمون من أخطائهم، أما أنا فأتعلم من أخطاء السذج»، والدعوة للمولى عز وجل ألا يجعلنا ممن يمكن تسميتهم مجازًا «الشعوب القهرية»، بل أن يجعلنا نتعلم من تجارب من قبلنا حتى لا نكون عبرة لمن بعدنا.

تاليراند: ومقاييس السياسة والأخلاق[1]

لا يزال معيار الأخلاق أحد أهم المعايير التي تؤثر على قراءتنا للتاريخ، فهو المعيار الذي نقيس عليه في كثير من تقييماتنا للعبة السياسية في الماضي كما في الحاضر، فالأخلاق خصلة محمودة ومحببة لنا، بل تكاد تكون مقدسة، ولكن هل هي فعلًا مطلوبة في تقييم القائمين على إدارة العلاقات بين الدول على مر التاريخ؟ والإجابة الأقرب إلى الذهن هي النفي، مع التأكيد على أننا يجب ألا نذهب إلى الحد الذي دعا ماكيافيللي للتأكيد على وجود درجتين للأخلاقيات في السياسة، درجة للحكام وأخرى للمحكومين، ومن خلالها تستبيح الفئة الأولى السيطرة على الفئة الثانية مستغلة عنصر الأخلاق.

(1) كتبت هذا المقال في إبريل 2011 عقب صدمتي الشديدة بعدما طفت شخصيات عديدة متواضعة القدرات لتحمل مقدرات الوطن تحت حجة أنها ثورية، أو أنها من ذوي الأخلاق أو كما يحلو لنا أن نسميهم «راجل طيب»، وأهداف المقال واضحة وهي أن الخُلق يجب ألا يكون المعيار الأساسي لاختيار السياسي، فالأصل في الأمر يجب أن تكون قدراته السياسية وحنكته القيادية وخبرته التراكمية، فالخلق الرفيع لا يصنع بالضرورة سياسيًّا عظيمًا، فلقد دخل رئيس الوزراء البريطاني نيفيل تشيمبرلين إلى سلة مهملات التاريخ لأنه لم يستطع إدارة الحرب الدبلوماسية مع ألمانيا النازية برغم كونه رجلًا على خلق، فالأخلاق الحميدة لا تعني رجل دولة ناجحًا، فالسياسة تحتاج لرجل دولة، لهذا اخترت مثالًا متطرفًا لشخصية لا يُختلف على وضاعتها الخلقية وعظمتها السياسية في آن واحد.

وبعيـدًا عن الفكـر الماكيافيللي فإن الواقع يفرض علينـا أن نضع هذا المعيار في مكانـه الصحيـح عبر التاريـخ، ولا أملك دليلًا على هـذه الأطروحة أفضل من السيرة الذاتية لشـارلز موريس تاليراند Tallyrand أحد ألمع الشخصيات السياسـية الفرنسـية، ولكنها كانت أيضًا أحد أسـفل هذه الشـخصيات خلقًا، فالرجل كان من مواليد الطبقة الأرستقراطية، ورُسم فيها بعد قسًّا ثم ممثلًا للبابا في البرلمـان الفرنـسي Estates General قبيـل الثورة الفرنسـية مباشرةً، ولكنه سرعان ما غير مواقفه ليصبح من مسـاندي النظام الملكي ثم سرعان ما أصبح من الثوار بعد اندلاع الثورة، فحارب الكنيسـة وكان له دوره الحاسـم في تأميم أراضيها لصالح الدولة الفرنسية وهو ما أدى لقيام بابا الفاتيكان بحرمانه كنسيًّا Excommunicate فلـم يأبه، فأصبح دبلوماسـيًّا وهرب من فرنسـا بعيدًا عن المطـاردات ثم عاد وزيرًا للخارجية في 1797 وبدأ في مغازلة نابليون بونابرت سياسيًّا وراهن عليه، فلعب دورًا حاسمًا في ترشيحه ليصبح حاكمًا للبلاد.

لقد استفادت فرنسا منه بشدة في موقعه هذا، فعلى الرغم من عدم اتفاقه مع سياسة نابليون الخارجية فإنه لعب دورًا مهمًّا في إنجاحها، خاصة صلح Amien والذي أمهل فرنسـا الوقت للاسـتعداد للحروب التالية، ولكن سرعان ما بدأ الرجل يتحالف مع أعداء فرنسـا من النمسـا وروسـيا احتجاجًا على سياسات سيده مما جعل بونابرت ينعته بجملته الشهيرة بأنه «قذارة محتواة في حرير».

لم يأبـه الرجل واسـتمر يؤثر في الأمور حتى تقدم باسـتقالته من منصبه، ولكـن دوره لم ينتـه، فلعب أعظـم أدواره بعد ذلـك أثناء التوصـل لاتفاقية باريس الأولى، والتـي حمـى بمقتضاهـا بلاده مـن شرور المتربصين بفرنسـا في المفاوضـات، فأعـاد بـلاده لحدود عـام 1792 بعـد أن استسـلم نابليون بونابرت، والأمثلة على ذلك قليلة للغاية في التاريخ.

حقيقة الأمر أن الرجل كان سياسيًا محنكًا، فاستطاع أن يعمل التحالفات مع الدول الكبيرة والصغيرة على حد سـواء في مؤتمر فيينا 1815، فبدلًا من إهانة دولته باعتبارها دولة مهزومة وتفتيتها كما جرت الأعراف، فإن فرنسا خرجت من هذا المؤتمر جزءًا من المسرح الأوروبي يحترمها الجميع وتعتنق دين الفكر المحافظ الذي ساد في أوروبا بعد هزيمة الثورة، وصارت فرنسا دولة تنعم بالاستقرار وتلعب دورًا محوريًا في السياسة الأوروبية، فحققت بذلك مركزًا لم تحققه بقوة سلاحها المنفرد إبان حكم بونابرت.

وحتى بعد استقالته في 1815، فإن الرجل أصبح كبيرًا للساسة في فرنسا إلى أن عين سفيرًا لبلاده لمدة أربع سنوات في عهد حكومة لويس فيليب في 1830.

هكذا أصبح تاليراند من الآكلين على كل الموائد وعضوًا في أغلبية التيارات السياسية في فرنسا، فلقد انتمى الرجل إلى كل الحكومات الفرنسية على مدار ستة عقود، ناهيك عن انتسابه للكنيسة قبلها، وهو ما جعل جملته الشهيرة «الأنظمة تسقط أما أنا فلا أسقط أبدًا» ذات مغزى خاص، وتعكس في الوقت نفسه أخلاقه التي تكاد تكون معدومة، فهو أب للعديد من الأطفال من السِّفاح، كما أنه لم يتورع عن مصادقة زوجة ابن أخيه، ناهيك عمن دمرهم من شخصيات خلال صعوده سلم المجد السياسي، فضلًا عن افتقاره لأي نوع من المبادئ وممارسته النفاق والرياء.

لكل هذه الخصال صار الرجل رمزًا تبجله العامة لقدراته السياسية وتحتقره الأغلبية لأخلاقه، وجهان متناقضان لعملة واحدة: أحدهما ذهب والثاني نيكل، ولكنها العملة التي أنقذت بلادها ونجتها من ويلات الهزيمة العسكرية؛ فهل يجب أن نُحكم معيار الأخلاق كمقياس على السياسيين في خدمة أوطانهم؟

قد يقول البعض إن هذا نموذج يجب ألا يحتذى به باعتباره استثناءً، ولكن تاليرانـد مثال لقائمـة طويلة من ذوي التناقضات بـين القدرات والأخلاق، فهـذه ظاهـرة ممتدة، ولعل أبرز مثال يحضرني كان شـخصية هنري كيسـنجر مثـلًا، فهناك كتاب يدعو فيه كاتبه لضرورة محاكمـة الرجل رغم أنه كان من أفضل من شغل منصبي مستشار الأمن القومي ووزير الخارجية في الإدارات الأمريكيـة، فالحكـم عليه يجب ألا يكون بأخلاقـه ولكن بما حققه لبلاده من مكاسب، وهناك أمثلة أخرى نجدها في تاريخنا الإسلامي إبان الفتنة الكبرى وبعدهـا، وخلاصـة الأمر أن القائمـة طويلة من يوليوس قيصر للإسـكندر الأكبر لجانكيزخان للظاهر بيبرس...إلخ.

حقيقـة الأمر أن المعيار الفيصل في مثل هذه الأمور يجب ألا يكون طبيعة ودور الشـخصية التاريخية تحت المجهر، فالشخصيات السياسية والعسكرية عـبر التاريـخ، لا يجوز قيـاس عظمتها بأخلاقهـا ولكن بإنجازاتهـا، فأغلبية العباقـرة في المجالـين يحصـدون درجـات الامتياز مـع مرتبة الـشرف في فن السياسـة أو الحـرب أو الاثنـين معًـا، ولكن كثـيرًا منهم يرسـبون في اختبار الأخلاقيات والنزاهة.

في التقدير أن فض الاشتباك في هذه المعضلة لا يتأتى إلا من خلال تطبيق معيار حسـن الخلق عن حسـن إدارة السياسـة، فالعلاقات بـين الدول ليس معيارها الأخلاق بل المصالح.... وكل مبتدئ في مجال السياسة لا يدرك هذه الحقيقة مثواه الدرك الأسـفل من التقدير، حتى وإن كان من ذوي الفضيلة، وعليه ستحل لعنات الشعوب التي يمثلها لما اقترفت يداه في حق بني وطنه؛ لأنـه خلط معيـارًا بمعيار، وتغافل عـن إدراك أن مصالح الشـعوب لا تقيَّم بأخلاقياتها.

القيـادة بين السـن والنـوع[1]

دأبـت خلال السـنوات الماضية تأمل تمثال وليم بيـت الصغير William Pitt the Younger كلـما أتت الفرصة، وقـد كنت كل مرة أتذكر دوره المهم في تاريخ بريطانيا، ورغم سـنه الصغيرة فإنه ترك خلفه مثالًا نتعلم منه، فلقد فعل هذا الشـاب لبلاده مـا لم يفعله أغلبية من القيادات الأكبر سنًّا والأكثر خبرة.

لقد كانت بداية عهدي بسيرة الرجل خلال الدراسـة، ثـم تعمقت أكثر عندما كنت أجهز رسالة الدكتوراه نظرًا لدوره المحوري في تشكيل العلاقات الأوروبية بعد الثورة الفرنسية، لاسيما وأن والده «بيت الأكبر» - كما يطلقون

(1) كتبـت هـذا المقال في مايـو 2011، وقد جاء بعد فـترة تأمل طويلة فيمن كانـوا يدعون دائمًا أن صغـر السـن عقبـة أمام اسـتفادة الوطن بـه، فأذكر أنني تأملـت هذه الفكـرة طويلًا أمام تمثـال الزعيـم البريطاني الشـاب «وليم بيت الأصغـر» الذي كان خلف مكتبـي في العاصمة البريطانيـة لنـدن، وقد زاد من إيماني بفكرة المقال عندما رأيت على شاشـة التليفزيون قيادات سياسـية متهالكة، ثم نقلت على محطة أخرى فرأيت وزيـر خارجية بريطانيا آنذاك «ميليباند» وهو شـاب دون الأربعين من عمـره، فكتبت هـذا المقال لأؤكد أن رجال الدولة لا يقاسون بالسـن أو النوع، وأن هذا يجب ألا يؤثر بشـكل سـلبي على فرص تمكين الشـباب، ورسـالة المقـال واضحـة فيكفي أن نعرف أن دولـة متقدمة مثل بريطانيا اسـتخدمت نماذج صغيرة في السـن وأنثى لقيادة البلاد في أحلك الظروف، في رسـالة واضحة أن السـن والنوع ليسـا من العوائق السياسية.

عليه – كان من المؤسسين لمبادئ السياسة الخارجية البريطانية التي ربما لم تنحرف عن بعض قواعدها إلى يومنا هذا، وعلى رأسها مبدأ توازن القوى وعدم السماح للقارة الأوروبية أن تتوحد في مواجهة إنجلترا، وهو ما خلق لإنجلترا نوعًا من الاستقلالية والقومية المختلفة عن باقي القارة الأوروبية بما يُصعب من مهمة الانضمام للمؤسسات الأوروبية بالكامل إلى يومنا هذا، وقد كان كتاب هنري كيسنجر «عالم يعاد ترميمه: مترنيخ كاسلر وقضايا السلام» من أفضل التحليلات إن لم يكن أفضلها لمبادئ هذه السياسة التي وضعها الأب والابن عمليًا.

لقد عمل وليم بيت الأصغر بالسياسة رغم حداثة سنه حيث تم انتخابه كعضو في البرلمان الإنجليزي وهو دون الثانية والعشرين من العمر، ثم تولى مقاليد رئاسة الوزراء وعمره لم يتخط الرابعة والعشرين لمدة سبعة عشر عامًا، وهو ما يعد أمرًا غير تقليدي في مجتمع يقيم السن والخبرة، ومن ثم كان الشاب مثار سخافات القول لصغر سنه، ولكنه صمد وقاد أعتى الديمقراطيات في التاريخ، حتى وإن كانت ديمقراطية النخبة إذا ما جاز لنا تسميتها كذلك، فهي بالقطع لم تكن ديمقراطية كاملة.

ومع ذلك كتب القدر لهذا الشاب أن يقود بريطانيا وهي في أحلك ظروفها السياسية خلال قرون، ففرنسا الثورية كانت عاقدة العزم على ضرب التحالفات المختلفة التي شيدت ضدها خاصة إنجلترا اعتقادًا منها أنها توفر المال والقوة البحرية، والتي كانت من العوامل الحاسمة في ضرب المشروع التوسعي الفرنسي خلال حكم بونابرت، واعتقادي أن إنجلترا لم تتعرض لخطر الاحتلال بعد حملة الأرمادا الإسبانية الشهيرة Spanish Armada في

1588 إلا خـلال الحـروب النابليونية وبالأخص في عـام 1804 عندما جمع نابليون جيوشـه وأساطيله في شمال البلاد تمهيدًا لغزو إنجلترا، ولكنه سرعان ما غير رأيه ووجه جيوشه نحو النمسا وهزمها عسكريًّا في معركة أوسترلتز.

هكـذا كانت جهود «بيت» حاسـمة في حماية بلاده ولكـن القدر لم يمهله لـيرى نتائـج عملـه وجهـده، فـمات القائد الشـاب وتـرك خلفه إرثًـا وطنيًّا وسياسـيًّا كبيرًا وفقرًا أكـبر، حيث مات والديون تطـارده إلى أن قرر البرلمان الإنجليـزي سـداد ديونه تقديرًا لـدوره الوطني، فهو الـذي جهز بلاده ضد الغزو وقادها وهي في أسوأ الظروف، ولكنه لعب أيضًا دورًا حاسمًا في تاريخ البشرية حيث سـاهم بشـكل كبير في تمرير قانون تحريم الاتجار في العبيد من خـلال صداقته القوية مع وليم ويلبرفورس، فوضعـت إنجلترا بداية النمط للتخلـص من هـذه التجارة البغيضة، كذلك فقد ثبـت أواصر الإمبراطورية الإنجليزية بشكل كبير.

أمـا النمـوذج الثاني الذي قدمته لنـا إنجلترا أيضًا فكان من خلال سـيرة الملكة إليزابيث الأولى، فهي شابة دون الخامسة والعشرين من عمرها ولكنها كانـت صلبـة، وقد راهنت الأغلبيـة من أعدائها على أنها لـن تصمد كثيرًا في الحكم، ولكنهم خسروا جميعًا فقد حسمت الأقدار وحنكتها السياسية الأمر فأمسكت بدفة البلاد كما لم يُمسكها أحد، فنظمت البلاد وأخرجتها من حالة الفـوضى التي كانت تمر بها واسـتقرت الدولة سياسـيًّا واقتصاديًّا في عهدها ورأبت صدع ما ولدته الحرب الأهلية الإنجليزية.

وفي التقدير فإن أهم إنجازات هذه الملكة يظل أولًا حماية بلادها من أكبر غزو

بحري تعرضت له عبر تاريخها فيما عرف بالأرمادا، حيث قادت بلادها مدعمة بالعناية الإلهية حتى هزمت هذا الخطر الذي كان سيغير وجه التاريخ. أما ثاني أهم إنجازاتها فكان دورها في بناء الدولة البريطانية الحديثة، فتخلصت من تبعية بابا الفاتيكان رسميًّا من خلال ما عرف بـ «التسويات الدينية»، فاللبنة الأولى لمسيرة بريطانيا المدنية في السياسة الدولية بدأت على أيدي هذه الملكة الشابة مما فتح المجال أمام بداية صعود بريطانيا كقوة عظمى، ولكن ليس قبل أن تبني لها أيضًا البنية الأساسية الثقافية فيما عرف بالعصر الإليزابيثي ـ Elizabethan Era والذي ازدهرت خلاله الفنون والثقافة والأدب والشعر أو ما يمكن أن نسميه بداية القوة الناعمة الإنجليزية، بل إن أغلب التقديرات تشير إلى أن هذه الملكة كانت بلا أدنى شك مؤسسة الدولة الإنجليزية الحديثة.

تقدم الشخصيتان السابقتان نموذجين مهمين يساعداننا على كسر موروثات فكرية لا تستند لأسس موضوعية أهمها ربط الزعامة بالسن، فهل القيادة حقًّا مرتبطة بها؟ والإجابة القطعية هي النفي، فكم من عظماء الزعامات حكموا وهم في مقتبل العمر، محمد علي مؤسس مصر هو أحد هذه الأمثلة، كما أن نابليون بونابرت ملكها وهو صغير (ومن المفارقات أن الرجلين ولدا في نفس السنة)، كذلك ملك السويد شارل العاشر، والذي كانت خططه الحربية تدرس وعمره لم يتخط السابعة والعشرين. أما عنصر النوع فهو أيضًا معيار تثور حوله الاختلافات، ومثال الملكة إليزابيث الأولى يكفينا خاصة إذا ما أضفنا إليه قائمة من السيدات اللاتي أثرن في التاريخ منهن حتشبسوت وكليوباترا وجان دارك، والملكة إيزابيلا الإسبانية ومارجريت تاتشر رئيسة وزراء بريطانيا.

خلاصة القول أن الزعامة لا يجوز ربطها بالسن أو النوع، فكم من شاب تزعم فنجح، وكم من شيخ تزعم ففشل، والعكس صحيح، كم من نساء تزعمن ونجحن، وكم من رجال تزعموا ففشلوا، والعكس صحيح أيضًا! إن القيادة مؤهلات وموهبة وحسن طالع، ولا يجوز أن تكون السن والنوع هما العنصريْن الحاسميْن في حكم الإنسان على الزعامات، فمع إيماننا المطلق واعترافنا الكامل بأن الخبرة التي تُكتسب بمرور السنين هي من أهم مؤهلات القيادة، فإنها ليست الأساس، فالخبرة تأتي أيضًا بعد الفعل والقراءة والتجربة والاطلاع على تجارب الآخرين حتى يتعلم الزعماء منها، وتكفي هنا مقولة المستشار الألماني بسمارك الشهيرة: «إن السذج يريدون التعلم من أخطائهم، أما أنا فأتعلم من أخطاء السذج».

«تروتسكي» الثوري[1]

أذكر أثناء دراستي في المرحلة الإعدادية في إحدى المدارس البريطانية بالمكسيك أنه كان هناك تركيز كبير على الثورة الروسية في المناهج التعليمية، وكان ذلك أمرًا طبيعيًّا على ضوء اشتعال الحرب الباردة آنذاك، فكان هناك توجه لدى الغرب لتعريف العدو الشيوعي للطلبة في سن مبكرة، وكيف أنه يؤثر سلبًا على الليبرالية والحريات العامة في الدول الديمقراطية، وكان يتم تلقيننا ذلك من خلال روايات مثل «مزرعة الحيوانات» للكاتب البريطاني الشهير «جورج أورويل»، أو في مناهج التاريخ، ولكن أكثر ما أثر في كان زيارة نظمتها لنا المدرسة لبيت في مدينة «كويواكان» والتي تبعد قرابة الساعتين عن العاصمة المكسيكية، وكان هذا هو البيت الذي عاش فيه الثوري الروسي «ليف برونستين» المعروف في التاريخ باسمه المستعار

(1) كتبت هذا المقال في 10 فبراير 2012 لأعبر عن خوفي الشديد من اللجوء لخيار العنف في الثورة المصرية خاصة بعدما سمعت تصريحات مختلفة توحي بإمكانية حدوث ذلك، ومن ثم يأتي المقال تعبيرًا عن هذا التخوف العميق من الانزلاق لدائرة العنف تحت مسمى حماية الثورة، فكان نموذج الثوري الروسي تروتسكي هو الشبح الذي تجسد أمامي، فأنا أؤمن أن العنف ليس الحل، ولم يكن الحل يومًا ما، فعلى جثث ملايين الموتى بُنيت الثورة الاشتراكية في روسيا ولكنها فشلت في الاستمرار، بل مات رمزها العسكري ميتة عنف لا تعبر إلا عن الوسيلة التي عاش بها تمامًا كقول السيد المسيح الذي أوردته في نهاية المقال.

«تروتسكي Trotsky» أثناء منفاه في المكسيك، وكان في استقبالنا حفيدته على ما أتذكر، وقدمت لنا شرحًا حول كيفية إرسال ديكتاتور روسيا في ذلك الوقت «جورج دجوكاشفيلي» المعروف باسمه المستعار «ستالين Stalin» القتلة ليغتالوه في منفاه، وكيف أن محاولة الاغتيال كادت تفشل، فلحق القاتل «بتروتسكي» واستطاع أن ينال منه بضربة على الرأس بكسارة ثلج (تشبه البلطة)، فمات الرجل في اليوم التالي متأثرًا بجراحه في عام 1940.

وأذكر أن أكثر ما أثر في خلال هذه الرحلة هو أننا كنا أقرب ما نكون للموت في هذا المكان، وهو أمر تفاعل بكل قوة مع عمرنا المبكر، ولمست عند هذه المرحلة لعبة السياسة والثورات وشعرت بها بحق لأول مرة، وعرفت كيف أن الرجل الثاني في مناسبات كثيرة هو من لا يخلف الأول، بل هو الذي يوضع على رأس قائمة المستبعدين السياسيين إما من خلال ملك الموت أو الإقامة الجبرية أو المنفى، والطرق متعددة ونعرفها جيدًا.

ولكن قصة «تروتسكي» لها خلفية مهمة نعتبر منها بعيدًا عن أيديولوجيته اليسارية، والتي عانت وستظل تعاني في تقديري خللًا هيكليًا وجدليًا شأنها في ذلك شأن العقيدة الأم، ولكنْ في مسيرة هذا الرجل -منذ أن كان شابًا حتى قتل- حِكَمٌ للتاريخ والإنسانية والمسيرة السياسية، كما تظل القدرات السياسية لهذا الرجل ودوره المهم في إنجاح الثورة الروسية مجالًا للخلاف والتعلم على حد سواء.

لقد ولد تروتسكي في 1879 واطلع في شبابه على كتابات «كارل ماركس» «وفريدريك إنجلز» واعتنق من خلالها الفكر الشيوعي، وهو

مـا دفعـه للعمل الثوري وهـو في الثامنة عشرة من عمره، فتـم اعتقاله ونفيه حيـث هرب مـن المنفى وذهب لعواصـم أوروبية عديـدة وعمل كصحفي، والتقـى هناك الزعيم الـروسي «فلاديمـير أولاينوف» (لينـين) ولكنهما كانا مختلفـين بسـبب التطـرف اليسـاري «لتروتسـكي» مقارنة «بلينـين»، ولكن سرعـان ما عاد الرجل عند سماعه بالثورة الروسـية الأولى في 1905 حيث رأس «مجلـس السـوفييت» فكانـت شـخصيته القويـة وملكاتـه التنظيميـة والكاريزمـا الشـخصية له سـندًا كبيرًا لشـخصه في أعين اليسـاريين، ولكن فشل الثورة وإعادة الجيش الروسي الحال على ما هو عليه فرض عليه الهروب والمنفـى مرة أخرى في العواصـم الأوروبية ليعـود في 1917 بعدما اندلعت الثورة الروسية وأُعلنت الحكومة المؤقتة بقيادة «كارينسكي».

بدأ «تروتسكي» يمارس نشـاطه التنظيمي القوي فأسقط الحكومة المؤقتة بالتعـاون مـع «لينـين» في بتروجراد في أكتوبر من العام نفسـه، ثـم قام بإلقاء القبـض على أسرة «الرومانـوف الحاكمة» ولكن الضغوط بدأت على ثورتهم بعدمـا بـدأ الدعم الـدولي يظهر للقـوات المحافظـة ومعارضي «البلاشـفة» والذيـن عملوا جميعًا على ضرب الثورة الاشـتراكية، فنقل الزعيمان مركزهما إلى موسـكو، وهنا لعب «تروتسـكي» أهم دور برع فيه وهو إنشـاء «الجيش الأحمر» وتنظيم قواته وقيادة الحرب ضد تحالف الليبراليين والملكيين وغيرهما، وكان الرجل صاحب فكرة الاسـتعانة بضباط من النظام السـابق للمساهمة في تنظيـم الجيش رغم معارضة كثير من كوادر البلاشـفة لهـذه الخطوة، وقد خاض «تروتسكي» المعركة تلو الأخرى محولًا الهزيمة إلى نصر وهو ما ضمن الانتصار للبلاشفة في روسيا وخارجها أيضًا. لقد كان الرجل شديد البأس،

عنيف التوجه، فقتل كل منشق أو هارب من الجندية، كما ينسب له إصدار الأوامر بقتل الأسرى، ومع ذلك كان الرجل محبوبًا أشد الحب في جيشه الذي دان له بالولاء التام، ولكن ولاء الجيوش ليس للأبد كما سنرى.

وعندما بدأ المرض يداهم الزعيم الروسي «لينين»، كان «تروتسكي» في أوج قوته كقائد للجيش الأحمر، ولكن الرجل لم يكن وحده في حلبة المنافسة السياسية داخل روسيا، فقط كان له غريم شديد البأس هو «ستالين»، وهذا الرجل المولود في جورجيا كان أقل ثقافة وكاريزما منه، كما لم يتمتع بنفس الصفات أو الجاذبية، ولكنه برع فيما فشل فيه «تروتسكي»، وهو فن حِياكة المؤامرات والدسائس والإدارة السياسية على المستوى الصغير، فاستغل كل شيء ضد «تروتسكي» بما في ذلك أنه كان يهوديًا لكسر نفوذه، وبدأ يسحب البساط السياسي من تحته تدريجيًا، وعندما مرض «تروتسكي» ومات «لينين»، أصبح «ستالين» هو القائد الفعلي للبلاد، ولكن عودة «تروتسكي» كانت مقرونة بفكر ثوري متطرف بعض الشيء، فقد كان يريد نقل الثورة إلى أوروبا، بينما كان «ستالين» من أنصار ضرورة السيطرة على الوضع القائم وتثبيت أركان الثورة في روسيا أولًا، وكان في ذلك الأقرب للمنطق حيث كانت البلاد خارجة من حرب أهلية ضروس وتعاني الفقر والجوع، بالفعل كسب «ستالين» الجولة ومعها شعبية «تروتسكي» التي بدأت تنحسر، فتم عزله عن قيادة الجيش وتم تضييق الخناق عليه حتى فرض عليه النفي مرة أخرى، فتجول في دول عديدة حتى استقبلته المكسيك ووفرت له المنفى، وهناك عاش الرجل إلى يوم اغتياله.

إن قصة هذا الثوري أثارت الكثير من الانطباعات داخلي، بعضها ترسخ

وأنـا في سـن مبكرة وبعضها بعد التوسـع في قراءة سـنن التاريـخ، ومن هذه الانطباعات التي أريد أن أشرك القارئ فيها ما يلي:

أولا: لقد كان «تروتسكي» بكل المعايير رجلا مختلفًا، فهو رجل «بوهيمي» النزعة بكل ما تعنيـه الكلمة، فالرجل نبذ ثقافته وخلفيته وطبقته الاجتماعية بل ودينه اليهودي وأسرته واعتنق بدلًا منها الفكر الثوري والمبادئ الماركسية التي مثلت في ذلك الوقت ما يمكن أن نطلق عليه مجازًا «الموضة السياسـية» بسـبب انتشـار الرأسـمالية والفكر الرأسـمالي البحت، والذي ولد من جانبه تيارًا يساريًّا معاكسًا في الاتجاه ولكن أضعف في القوة.

ثـانيـا: يظل «تروتسـكي» بالنسـبة للكثيرين يمثل تيارًا مـن روح الثورة أو الـروح الرومانسـية لهـا، تمامًـا مثل «تشي جيفـارا»، حتـى إن هناك بعض التقارب في هيئة وروح الرجلين، ولو عاش «تروتسـكي» في زمن «جيفارا» لـكان يمكن أن نراه رمزًا لكثير من الشـباب غير اليسـاري حـول العالم مثله مثل «جيفارا» اليوم، ولكن مثل هذه الشـخصيات تمثل للشـباب الشخصية القادرة على حمل لواء التغيير وتوجهاته.

ثـالثـا: إن المنتـصر في المعـارك الكبـيرة أو قائـد الجيـوش الكـبرى ليـس بالضرورة المنتصر في الحرب السياسـية في نهايـة المطاف، فالحرب لها رجالها، وللسياسة مُتقنوها، وأغلب الظن أن الفئة الثانية من الرجال هي الأوفر حظًّا -وفي مناسبات أخرى الأطول عمرًا- لأنها القادرة على تكتيكات ومؤامرات سياسـية غالبًا ما تحسـم الصراعات السياسية لصالحها، وفي هذه الحالة سقط «تروتسـكي» العظيم قائد الجيش الأحمر الكبير لسياسي أقل منه ثقافة وخبرة

وهو ما يعد تفعيلًا للحكمة العربية القائلة «لا تسـتهن بالصغير، فربما تموت الأفاعي من سموم العقارب».

رابعًا: لقـد عاش «تروتسـكي» مؤمنًـا باسـتخدام القوة والإفـراط فيها لتحقيـق الثـورة غير مبال بإزهـاق 9 ملايين روح، وبررها مثـل غيره بفكرة «أن الـدم بقعـة الحرية»؛ وهناك الكثير من الحِكم التـي قد تفسر لنا نهاية هذا الرجـل من خلال نفس الآلة التي أنشـأها قبل عشرين عامًا، من هذه الحِكم قول السـيد المسـيح عليه السـلام «لأن كل الذين يأخذون السـيف بالسيف يهلكـون» (متـى: 26-52)، أو ربـما في قـول الحـق عـز وجـل: ﴿ وَلَكُمْ فِي ٱلْقِصَاصِ حَيَوٰةٌ يَٰٓأُوْلِي ٱلْأَلْبَٰبِ ﴾ (البقرة: 179).

سؤال غير مطلوب لخلاف غير موجود[1]

هل هناك تناقض بين ديني ووطنيتي؟ هذا سؤال كان يتردد منذ قرون طويلة ولا يزال حتى اليوم، وهو سؤال كان من المفترض ألا يطرح من الأساس، ولكنه غالبًا ما يُطرح عندما تمر الشعوب بمراحل عدم اتزان في البوصلة السياسية التي تنير طريق مستقبلها، والبعض يطرح خطأً القضية من خلال مضمون الصراع بين الدولة المدنية والدينية ويرتكزون على فكرة القومية الدينية بديلًا عن القومية الوطنية، بينما جوهر القضية هو ضرورة الفصل بين المدخل الديني والمكون القومي أو الوطني للشعوب، ويؤكد أرباب هذا التوجه مقولتهم بأنه «لا تناقض بين قوميتي من ناحية وإسلامي ومسيحيتي من ناحية أخرى»، مؤكدين عدم وجود التناقض بين القيمتين.

(1) نشرت هذا المقال في 13 يناير 2012 بعد جلوسي لساعات مطولة مثلي مثل كل المصريين أستمع لناس ما أنزل الله بهم من سلطان أو علم يسعون جاهدين لإقناعنا بوجود خلاف بين مصريتنا وإسلاميتنا، فإن قلت أنا مصري مسلم، قيل لي أنت مسلم مصري، وفي حقيقة الأمر فأنا أرى أن الاثنين معًا لأن الصفتين لا تتعارضان، ورغم محاولات البعض وضع هاتين الهويتين في صراع لا وجود له، وأنا أسعى للتوفيق بينهما ومن خلال هذا المقال لأؤكد أنه لا تناقض بين القيمتين، وتقديري أنه مقال مهم في هذه المرحلة الدقيقة من تاريخ مصر، فأخطر شيء هو السعي لكسر مكون قومي لصالح هويتي الدينية مادام لا يوجد تعارض بينهما في الأساس.

ومـع كل ذلـك يظل السـؤال حـول هـذا التناقض قائـمًا، واعتقـادي أن الإجابة عن هذا السـؤال العبثي موجودة في التاريخ وتجاربنا وتجارب الأمم والشعوب من قبلنا، وفي هذا الإطار نستوضح أهم ما يلي:

أولًا: أن البعـد القومـي أو الوطني في تاريخ الإسـلام موجـود منذ فجره وقبـل ذلك بكثير، ولا يمكن إغفاله ولـه دلالاته في كل خطوة من خطوات ظهور الإسـلام، فـروح القومية لم تختـف مع الدين الحنيـف، ولكن يلاحظ هنا ملاحظتان أساسـيتان؛ الأولى أن مفهوم القومية كان بُدائيًا مرتبطًا بشكل أو بآخـر بالمفهوم القبلي، والملاحظة الثانية هي أن أركان هذه القومية البُدائية رغـم بزوغهـا كانت قليلة التأثير النسـبي أثنـاء حياة النبـي ﷺ وذلك لعدد من الأسـباب أهمها قدسـية الوجود النبوي، والذي غطى على أي بعد قومي ولكن وجوده عليه السلام لم ينف أو يتناقض مع المشاعر القومية.

ثانيًا: لقد بدأت مظاهر القومية ممثلةً في القبلية منذ هبوط قصي بن كلاب مكة وتأسيسـه لمجتمع قريش وتمحوره حول بيت الإله لاستخدامه كأساس للشرعيـة القبلية الوليـدة، ومنذ ذلك التاريخ صارت القبلية القرشـية شـيئًا أساسيًا في الوجود العربي وانتقل ذلك حتى بعد هبوط الوحي على النبي ﷺ، فلم تخرج الخلافة الإسلامية عن قريش إلا بعد القضاء على الخلافة العباسية أو عندما ظهرت دول إسلامية موازية خارجة عن هذه الدول مثل الطولونية والإخشـيدية في مصر، والتي رفضت المظلة القرشية، ليس لرفضها الإسلام بل سـعيًا للحكم الذاتي والشرعية السياسـية المنفصلـة. ويضاف إلى ذلك أن جزءًا من الشرعية السياسـية التي استندت إليها الخلافة الراشدة والخلافات من بعدها قول أشرف المرسـلين «الأئمـة من قريش»، وهو ما أكدته أحداث

«سقيفة بني ساعدة» عندما طُرح مبدأ «منا الأمراء ومنكم الوزراء» أي من قريش الأمراء ومن أهل المدينة الوزراء، وهذا سند قومي لا مجال للتشكيك فيه، وروح القومية واضحة لا تحتمل اللبس أو التأويل، وهي لم تتناقض مع الدين الوليد بل إنها كانت صادرة في أغلبها عن العشرة المبشرين بالجنة والذين كون أربعة منهم رضوان الله عليهم الخلافة الراشدة.

ثالثًا: إن النزعات القومية أو الوطنية كانت موجودة حتى في أوج سلطة الخلافات الإسلامية المختلفة، ولكن مع المرحلة الانتقالية للخلافة الإسلامية بعد سقوط الخلافة العباسية فُتح الباب على مصراعيه لظهور القوميات والوطنيات في الأقطار الإسلامية المختلفة لتأخذ موقعها على الساحة السياسية الإسلامية، فكانت مصر هي رائدة الدول القومية في العالم الإسلامي والعربي من خلال التوجهات الاستقلالية لمن قاموا عليها حتى استقر أمر الحكم لمحمد علي في 1805، ومع ذلك فقد ظلت محافظة على روح الإسلام فيها بجانب فكرها القومي أو الوطني.

رابعًا: من المؤكد أن ظهور المشاعر القومية سواء العربية منها أو غير العربية في العالم العربي لم يرتبط بأي شكل من الأشكال بصراع مع أي فكر ديني، فإذا ما اتخذنا من مصر مثالًا فإن ظهور القومية المصرية على مدار القرن التاسع عشر لم يتأثر سلبًا بالفكر الإسلامي، بل إن الفكر الإسلامي قد يكون الرحم الذي ولدت منه هذه القومية، فلم نر تعارضًا بين الروح الإسلامية والقومية أو الفكر القومي المصري.

خامسًا: لنا العبر في أمثلة الأمم التي سبقتنا، والتي يجب أن نتداركها، فلقد

فشلت أوروبا في القرن السابع عشر في تحقيق حلمها «بالإمبراطورية الموحدة: إلـه واحد وحاكـم واحد» والمقصـود هنا إمبراطـور الإمبراطوريـة الرومانية المقدسة وبابا الكنيسة في روما، وكان ذلك الفشل مرتبطًا بأسباب عديدة منها فساد السلطتين سواء الإمبراطور أو المؤسسة الكنسية، كما أن الظروف لم تكن مواتية، ولكن أهم سبب في تقديري لفشل هذا المشروع كان تجاهله التام للفكر القومي للشـعوب المختلفة، والتي اندلعـت فيها التيارات القومية لتبدأ حروبًا موسـعة، ولعل هذا ما دفع بعض الدول الأوروبية لتبني العلمانية المتطرفة كرد فعل للضغط الديني المتشدد، فدفعت الشعوب أثمان التطرف من التوجهين.

إن دلـت كل هـذه الأفكار عـلى شيء فهي تـدل على أن الإسـلام والقومية أو الوطنيـة ليسـوا في تناقـض مـن أي منطلق، بـل إنه عندما أطلق الشـيخ على عبد الرازق كتابه الشـهير «الإسلام وأصول الحكم» ونفى فيه ضرورة وحتمية الخلافـة، فإنها كانـت صدمة فكرية ودينيـة للأغلبية، ولكنهـا لم تمثل بأي حال تغيـيرًا لدفة المسـتقبل المصري لأن مصر كانـت تحيا خارج الخلافة الإسـلامية عمليًا منذ استقلالها الفعلي مع بداية حكم محمد علي عن الدولة العثمانية، ولكن ما حدث هو أن الشـيخ عبد الرازق كان ناقوس استفاقة للمصريين حين طرح أن فكرة الخلافة كانت فكرة مستنتجة أو مستحدثة ويمكن التعامل خارجها.

مما سـبق يتضـح أن كل هذه الحجج تعكس بوضـوح أن الفكر القومي، والـذي لم يتناقـض من قبل مع الإسـلام، يجب ألا يتناقض اليـوم، ولا يجوز افتعـال هـذا التناقض، وهنا تحضرني مقولة سـمعتها منذ أيام لأحد الساسـة اللبنانيـين يقـول فيهـا «إن قيمة الديـن في أن يتسـع لكل الوطنيـات، وقيمة الوطن في أن يتسع لكل الأديان».

وحـــدة الدولـــة[1]

يقـول المولى عـز وجـل: ﴿وَإِن تَعُدُّواْ نِعۡمَتَ ٱللَّهِ لَا تُحۡصُوهَآۗ﴾ (إبراهيم: 34)، وقـد اعتدنـا أن ننظـر لهـذه الآية مـن المنظـور المادي الفـردي، وقلما نسـعى لتفسـيرها مـن المنظور الجماعي السـياسي، ولكن بالفعل هـل هناك ما يمكن أن نسـميه «النعمة السياسـية»؟ واقع الأمر أننا لو أردنـا تطبيق هذا المفهوم ـ أي النعمة السياسـية على هذا المسـتوى الجماعي السياسي ـ فلن نجد نموذجًا للنعم السياسـية أهم من القومية كأسـاس تتوحد عليه الدول، بل إن الدول التـي عانـت عـدم التجانـس السـياسي والاجتماعـي واللغوي ظلـت تعاني سرطانًـا سياسـيًّا زهق بروحها في أغلبية المناسـبات عـبر التاريخ، فمثل هذه الـدول حتماً ضـد التاريخ وتخالف السـنن الاجتماعية وتتناقـض مع ناموس التكوين الإنساني.

---

(1) الصحـة هـي نعمة من المولى عــز وجل على الفرد، والقومية هي نعمته على الشـعوب، ولكن كثيرين لا يرون هذه النعمة لأسـباب أغلب الظن أنها مرتبطة بأهدافهم السياسـية، وكثيرًا ما يسـعون لكسر مفهـوم القومية لصالح مفاهيم أخـرى، وهذا المقال هدفـه التدليل على نعمة القوميـة من خـلال التعريف بتجارب الغـير، وذلك لنعرف نعمـة الله علينا في مصر حتى لا نقتلع الأشـجار التي تحمينا كما قال الفيلسـوف الإنجليزي الشـهير «إدمونـد بورك» (كتبت هذه المقالة في 23 مارس 2012).

لقد ورد لي سـهم هذا الخاطر أثناء قيامـي بتجهيز خريطة لإحدى محاضراتي حـول الإمبراطوريـة النمسـاوية المجريـة Austro-Hungarian Empire قبيل انـدلاع الحرب العالميـة الأولى في 1914، وبعد تأمل طويـل للخريطة هالني ما عكسته من أمراض سياسية واجتماعية لا تخفى على العين المجردة عند النظر إليها والقراءة بشأنها، فهذه الدولة كانت تسيطر على ما نسميه البلقان والنمسا والمجر ومناطق من سـويسرا وجمهورية التشيك والسلوفاك ... إلخ، فهذه الدولة تضم مـا لا يقـل عن خمس عشرة عرقيـة مختلفة، إضافة إلى أقليـات دينية تكاد تقارب نفس العدد، وقد كان طبيعيًا أن تنهار هذه الدولة بعد الحرب العالمية الأولى لأنها كانت دولة مهلهلة سياسـيًا واجتماعيًا وعرقيًا، ولا يوجد رابط حقيقي لشعوبها مـن الشرق للغرب والعكس صحيح، حتى إن ملكها نفسـه كان رجلًا عجوزًا ظل قابعًا في الحكم لعقود طويلة ينتظر الهلاك مثل الدولة التي يحكمها.

ومـن هـذه الخريطة يمكن للمرء أن يدرك مشـكلة الـدول التي لا يرتبط نسـيج سكانها بقيم مشـتركة تولدها القومية أو اللغة أو الدين ... إلخ، ومن ثـم أهميـة إدراك دور القومية والوحدة أو التقارب القيمـي بين رعايا الدولة الواحدة كمكون في البناء السـياسي السليم لها لأنه الأساس الذي يخلق روح الانتماء لدى مواطنيها ويكاد يكون كالأسمنت في البناء.

ولكـن مشـكلة الدولة النمسـاوية المجرية لم تكـن فريدة مـن نوعها، بل انعكاسًا لتأخر ظهور الفكر القومي في أوروبا، والسبب في ذلك قد يرجع في التقدير لعنصرين أساسيين؛ الأول انتشار فكرة الحق الإلهي للملوك، والثاني الـدور السـلبي للكنيسـة؛ وتحت وطأة هذيـن العنصرين تأخـر ظهور فكرة القومية على الساحة السياسية الأوروبية.

فيما يتعلق بالعنصر الأول، فإن السلطة المطلقة للإمبراطور جعلته ينظر لمقاطعات الأراضي المختلفة على اعتبارها جزءًا من سيادته، فالولاء إليه هو أساس الرباط السياسي بلا أي دور لفكرة الهوية أو الدين أو القيمية، فقيمة الهوية غير معني بها هنا، حيث تتحول قيمة المقاطعة أو المنطقة إلى جزء من تعداد سكان الدولة وقيمتها المادية، ومن ثم أصبح التجاهل التام للشعور الوطني أمرًا تلقائيًا، ولكنه حتمًا غير دائم.

أما دور السلطة الكنسية ممثلةً في البابا فكانت الفرامل الحقيقية لوقف نمو مفهوم الوطنية لأسباب متعددة منها طغيان الفكر المؤسسي المسيحي على الساحة الفكرية الأوروبية لقرون طويلة، فظل هذا الفكر يحارب أسس القومية أو أي هوية أخرى غير المسيحية، والتي كان من المفترض أن تكون الشبكة التي تُبنى عليها فكرة الوحدة، فنُظر للفكر الوطني على أنه امتداد للمفهوم الجغرافي الضيق، والذي لا يتسق مع فكرة القيم المسيحية الشاملة Universal Christian Values والتي يجب أن تصبح الهيكل الإطاري الروحي وبدرجة أقل الاجتماعي لكل فرد في أوروبا، ناهيك عن كونها الأبقى من وجهة النظر الكنسية، ومن ثم يجب ألا ينافسها فكر إطاري آخر، وهكذا ظلت القومية أو الفكر الوطني تيارًا يترنح تحت وطأة الملك أو الإمبراطور وأطماعهما من ناحية والبابا ومؤسسته من ناحية أخرى.

ولكن بمجرد أن بدأ الضعف يضرب مؤسستي الكنيسة والإمبراطورية بدأت تيارات القومية تظهر اعتبارًا من القرن السادس عشر، ولعل المفكر المعروف «ماكيافيللي» كان يمثل بداية لتجسيد هذا التيار القوي، فما لا يعرفه كثيرون هو أن السياسة الوصولية التي وضعها هذا المفكر السياسي كانت

بمثابة الوصفة السياسية للقائد الإيطالي الذي سيرمى على عاتقه توحيد المقاطعات الإيطالية بعد أن تحولت من إمبراطورية رومانية عظمى إلى دويلات مفتتة، ومن ثم كان مبرره هو أن القيمة الجماعية تسمو على القيمة الفردية وتعلو عليها، وفي سبيل تحقيق القيم المشتركة الجماعية ممثلةً في القومية فإن الحاكم يمكن أن يلجأ لما يحتاج إليه لتحقيق ذلك.

وسرعان ما انتشر تيار الفكر الوطني في أوروبا كالنار في الهشيم خاصةً في المقاطعات الألمانية بعدما تفتت الوحدة المسيحية بظهور الحركات الإصلاحية المعارضة وانتشار عملية الإصلاح الديني، فدخلت أوروبا في حرب ضروس للقضاء على قبضة الإمبراطور والكنيسة، وكان مركز هذه الحرب في المقاطعات الألمانية المتواجدة تحت سيطرة الإمبراطورية الرومانية المقدسة، وهو فكر امتد لقرون حتى توج بإعلان توحيد ألمانيا على أيدي بسمارك في 1871، فكل إمارة أو إقليم أو حتى دولة في أوروبا كانت تواقة للاستقلال على أساس قيم سياسية ووطنية وعرقية تربط أفرادها بعضهم ببعض بعلاقة مباشرة دون أن تمر من خلال الولاء للملك أو حاكم أو سلطة دينية.

ولعل أحد الأسباب الأساسية التي أدت إلى انهيار النظام الأوروبي ودخوله الحرب العالمية الأولى، ومن بعده الحرب العالمية الثانية، هو أن الساسة الأوروبيين لم يدركوا قيمة وعمق الفكر القومي داخل أوروبا، فلقد أدت التسوية السياسية بعد الحرب العالمية الأولى إلى اندلاع الفوضى في القارة بسبب تغافل البعد القومي وتغليب عناصر سياسة التوازنات البائدة على الأوضاع الجديدة، ففكرة دمج دول البلقان في دولة واحدة هي يوغوسلافيا فشلت بعد عقود لغياب التجانس القومي، كما أن دمج المقاطعات في شرق

أوروبا في دول بعينها أدى لنفس المشكلة فيما بعد وانفصال التشيك، إضافة إلى أن تفتيت مقاطعات ألمانية وضمها لدول أخرى فيما عرف «بالممر البولندي» كلها نماذج ساذجة لغياب الرؤية الصحيحة، وبالتالي دفعت أوروبا الثمن غاليًا فيما بعد من خلال حرب عالمية ثانية كانت أكثر دمارًا على كل القارة، ولعل نموذج الاتحاد الأوروبي فيما بعد يعتبر استيعابًا سليمًا لدرس تفعيل القومية في الطريق السليم، فاليوم الدول الأوروبية تندمج في أكبر مشروع تكاملي عرفته الإنسانية، والذي بُني على مفهوم قومي أيضًا ترجع خلفيته إلى أكثر من اثني عشر قرنًا من الزمان.

إن الشعور الوطني يمثل شعلة طاقة متعددة المنفعة يدرك قيمتها الساسة المستنيرون ويجهلها أو يحاربها ذوو الأنظار السياسية القصيرة، فالوطنية نعمة المولى على الدول يجب أن تدركها الشعوب وقياداتها، فالقومية تاج على رأس شعوبها كثيرًا ما لا يراه إلا فاقدو هذه النعمة.

عقد اجتماعي أم عقد سياسي؟[1]

لقد دأبنا على استخدام مصطلحات عديدة ورثناها عن المفكرين العظماء ولكننا في حقيقة الأمر بدأنـا نستخدمها استخدامًا لا يتماشى والمقصود بها أو في غـير محلها، تمامًا مثل لفظ «الدولة المدنية»، والذي لا أسـاس له في العلوم السياسية، ولكنه أصبح لفظًا دارجًا له معناه ومغزاه لدى الشعوب العربية في السنوات القليلة الماضية، وهو نفس ما حدث تقريبًا لمفهوم العقد الاجتماعي ولكن بشـكل مختلف، فاسـتخدامات هـذا المفهوم اليوم تخرجه عن مسـاره الطبيعـي، وهو مـا قد يدعو لاسـتبداله بلفظ جديد مثل «العقد السـياسي»، وهو في التقدير امتداد طبيعي له.

لقـد اسـتُخدم مفهوم العقـد الاجتماعي خـلال القرنين السـابع والثامن عشر بأسـاليب مختلفة، وقد كانت هذه الفترة أخصب مراحل تطور الفلسفة

(1) كثـيرة هي الفلسـفات، ولكنني أعتقد أننا نحتـاج إلى أن نعبر الجسر الذي نحن واقفون عليه بالنسبة للمفاهيم السياسية الموروثة، ومنها مفهوم العقد الاجتماعي، والذي مر عليه أكثر من أربعة قرون تم خلالها اسـتنزافه من أقصى اليمين لأقصى اليسـار، وتقديري أن هذا المصطلح يحتاج إلى إعادة صياغة من جديد، خاصة بالنسـبة لمصر، فلقد تعبت من كثرة سـماع جملة «أننا نحتـاج إلى عقـد اجتماعي»، وتقديـري أننا لا نحتاج إلى عقد اجتماعـي ولكننا نحتاج إلى عقد سـياسي، فالعقـد الاجتماعـي كان موجودًا منذ زمـن بعيد، ولكننا اليوم نحتـاج إلى أن يكون عندنا ميثاق سياسي على أساس «شرعية» متفق عليها تقودنا إلى المستقبل.

السياسية على مر العصور، وكان ذلك أمرًا طبيعيًا ومتوقعًا على ضوء حركات التحـرر السـياسي في القارة الأوروبية بضغوط من الشـعوب لنيل الحريات، فـكان هذا سـببًا في بـزوغ عهد التنويـر، والذي مهد الشـعوب والحكام على حد سواء لما هو قادم من حريات، وسواءٌ كانت هذه الحركات سببًا أو نتيجة لحركـة التاريخ أو الفكر الفلسـفي لهـذا الزمن، فإنها تركـت للبشرية رصيدًا عظيمًا من الفكـر والزخم الفلسـفي لإقامة المجتمعات الصحيـة، ومن هذه التركة كان مفهوم العقد الاجتماعي.

يهدف هـذا المفهوم النظري أساسًـا لتنظيم العلاقة السياسـية بين الحاكم والمحكـوم، وبصفة عامة يرى هـذا المفهوم وجود علاقـة تعاقدية نظرية بين الطرفين يقوم المواطن بمقتضاها بإخضاع سلطاته لقوة مركزية في الدولة كي تحافظ له على أمنه وتسـير له شـئونه من خلال الدولـة، وهو بكل تأكيد عقد نظري وهيكل مجازي، وقد اسـتخدم الفيلسـوف الإنجليـزي توماس هوبز Hobbes هـذا المفهوم في بداية الأمر ليكون أساسًـا للحكـم الملكي الفردي حيـث غلب عـلى الرجل تشـاؤمه الواضح الـذي لن يخفى على قـارئ كتابه المثير «المارد Leviathan»، فرأى أن الإنسان بطبيعته يميل للعنف والفوضى وأنه كان يعيش فيما وصفه بالـ «حالة الطبيعة State of Nature» والتي هي حالة حرب بين الإنسـان ونظرائه، فكانت الحياة «قبيحة وقاسـية وقصيرة»، وبالتـالي رأى أن العقـد الاجتماعـي وسـيلة من جانبـه ليكون أساسًـا لحكم قويٍّ يسـتطيع أن يمنح كل الأشـخاص الأمن والطمأنينة، وهو ما استوجب معه تخويل سـلطات واسـعة النطاق للملك أو الحاكم، وكان هذا الفكر هو الأسـاس الفلسفي لمفهوم الأنظمة السـلطوية، فالمواطن في هذا العقد يتنازل

عن حقوقه لصالح الديكتاتور أو «المارد» من وجهة نظره مقابل الحفاظ على حياته وأمنه.

ولكـن المفهوم اختلف اسـتخدامه عند الفيلسـوف البريطـاني جون لوك John Locke قطـب الفكر الليبرالي الحديث بعد الفيلسـوف الألماني العظيم «إيمانويـل كانط»، فرأى لوك أن هذا العقد ما هـو إلا نتيجة طبيعية للشرعية التي تبنى عليها الحكومات، وأن الحكومات يجب أن تكون مبنية على أساس مراعاة الحقوق الفردية وعلى رأسـها الملكية الفردية، ومن ثم وجوب احترام الحكومـة لهذه الحقوق، بالتالي فالعقد الاجتماعي ما هو إلا تأكيد لهذه المبادئ وضـمان لالتزام الحكومـات بهذه القواعد في تنظيم العلاقـة بين أفراد الدولة الواحدة، وهي ليسـت طليقـة الأيدي لأن الحكومة تحكـم بموافقة الأفراد، ومـن ثـم فهي حَكَمٌ فيما بينهم وليسـت سـيفًا مُصلتًا عليهم، وهنا اسـتخدم المفهوم على اعتباره أساسًا للفكر الليبرالي.

ولكن سرعان ما استخدم المفكر الفرنسي جان جاك روسو مفهوم العقد الاجتماعـي بشـكل جديد فبناه عـلى مفهوم أن العقد هو أسـاس تحرك الأمة من أجل التعبير عن «الرغبة الجماعية General Will » أو السـيادة الشـعبية، فالفرد عليه أن يذعن ويسلم حقوقه لإرادة الجماهير، والتي هي أفضل تعبير عنـه وله وتمثل حقوقه هو وباقي المواطنين، ونظرًا للتعقيد الفكري لأسـاس فلسفته السياسية فإنها استخدمت كحجر زاوية فلسفي للفكر الشمولي المبني على الأيديولوجيات الشـعبية من الثورة الفرنسية إلى الفكر الثوري المعاصر، وهو ما أسـفر عن ابتلاء الأمم والشـعوب بأسـاس فلسفي ساهم في تضليل الشـعوب تحت ما يمكن تسـميته حرية الفرد من خـلال التعبير الجماعي لها،

والـذي تمثله مجموعة منتقاة، وبالتأكيد كان هناك من رأى في نفسه مسئولًا عن تجسيد التعبير الجماعي سواءٌ كانت نخبة شمولية أو قيادة فردية سلطوية، وهو ما حدث في الثورة الفرنسية، وقد ارتبطت نظريته على مدار الأزمنة بالثورات حيث استخدمت كأساس لتبرير أعمال العنف الثوري مثلما حدث في فرنسا وروسيا والعالم العربي وأمريكا اللاتينية وإفريقيا.

كانت هذه هي النماذج الثلاثة الأساسية لكيفية استخدام مفهوم العقد الاجتماعي، والتي مثَّلت أرضية لثلاثة توجهات مختلفة لأساليب الحكم، ولكن هل ستظل هذه النماذج الثلاثة هي الأركان الأساسية لاستخدام هذا المفهوم؟ ألم تتطور المسيرة الإنسانية ومعها الفكر الدولي في أغلبية مناطق العالم بما فتح المجال أمام تطور هذا المفهوم؟ والإجابة عن هذه الأسئلة ليست بالأمر المعقد، ففي التقدير أن عهد العقد الاجتماعي كركن فلسفي في القاعدة الفكرية السياسية أوشكت صلاحيته على النفاد لأسباب أهمها:

أولًا، أن هذا الإطار أصبح نظريًّا إلى أقصى الحدود، والتجربة الإنسانية دفعت الشعوب والدول إلى اتخاذ أطر قانونية وشرعية مختلفة عن فكرة تنازل الفرد عن حقوقه لصالح السلطة المركزية، أو أن هذا الأمر أصبح تحصيل حاصل.

ثانيا، أن هناك ثقافة دولية بازغة منذ انتهاء الحرب الباردة تدعو إلى الفكر الليبرالي في إطار مثلث أضلاعه الثلاثة هي الديمقراطية وحقوق الإنسان وآليات السوق الحر، وهذا الفكر جعل من فكرة تسيد الحكومة واستبدادها فكرًا شاذًّا من الماضي.

ثالثا: أن ركنين أساسيين من القواعد الفكرية التي بُني عليها الأساس الفلسفي لمفهوم العقد الاجتماعي قد استُنفد الغرض منهما، فاستخدام المفهوم للترويج لأفكار شمولية أو سلطوية لم يعد مقبولًا أو أنه أصبح معيبًا إلى أبعد الحدود.

وكنتيجة طبيعية لهذه التطورات فقد بات من الضروري تطوير مفهوم العقد الاجتماعي بشكل جديد ليشمل فكرًا جديدًا يتناسب مع البيئة البازغة وثقافة الحرية والليبرالية، وهو ما يُحتاج معه إلى تطوير المفهوم التاريخي ليصبح «عقدًا سياسيًا» يتضمن أهم ما يلي:

أولا: التأكيد على أن فكرة العقد في حد ذاتها قد تمت بالفعل عند تكوين الدولة ذات السلطة المركزية، ولكن شكل العقد هو الذي لابد من حسمه، فمن الناحية النظرية فقد تنازلنا جميعًا في كل دولة عن بعض حقوقنا، ولكن صياغة شكل العقد النظري هي التي ستختلف.

ثانيا: اتصالًا بما سبق فإن فكرة تنازل الفرد عن حقوقه للصالح العام ليست مطلقة، ولكنها مشروطة ومقرونة بشرعية السلطة التي سيخول لها مسئولية إدارة الكيان السياسي، وليست على مطلقها مثلما ادعى توماس هوبز أو مثلما التف روسو حول المفهوم الخاص بها، والمقصود هنا أن يكون هذا التخويل على أساس وجود حقوق سياسية غير قابلة للتصرف inalienable rights لا يمكن للمواطن التنازل عنها تحت أي ظرف من الظروف في علاقته بالدولة.

ثالثا: أن العقد السياسي يتضمن الأطر الثابتة التي ستحكم العلاقة بين

الحاكم والمحكوم، وهي المبنية على الأسس الديمقراطية والحقوق الفردية والثقافة الليبرالية، ففكرة استخدام هذا العقد لتبرير أعمال تتنافى والمبادئ الليبرالية أصبح لا مجال لها اليوم في عالم السياسة، وبالتالي فالتنازل هنا مبني على فلسفة حكم الأغلبية المرتبطة بالحقوق الفردية كأساس للحقوق الجماعية، مع ضرورة مراعاة ألا يتم التفاوض مع المواطن أو المجتمع ومقايضتهما للتنازل عن الحقوق مقابل فكرة الأمن الفردي أو صيانة أمن المجتمع من خلال خفض أسقف هذه الحقوق أو إبطالها.

قد يرى البعض أن المجتمعات ليست بحاجة لعقد سياسي لأن العقد الاجتماعي موجود، ولكن نظرًا لأهمية الفلسفة السياسية في صناعة الشرعية والفكر لأي نظام سياسي، فإن فكرة العقد السياسي أصبحت ضرورة ملحة للدول المتحولة نحو الديمقراطية حتى يكون العقد النظري بين المواطن والدولة له شكله وقواعده وبنوده القانونية التي يجب ألا تتغير تحت وطأة الظروف الاستثنائية، إذ إن الاستثناء في الديمقراطية هو القاعدة المؤدية للديكتاتورية.

صائدو الفكر والمفكرين[1]

قال الزعيم الهندي غاندي: «إنك تستطيع أن تقيدني بسلاسل وتعذبني وتدمر هذا الجسد، ولكنك لن تستطيع أبدًا أن تسجن عقلي»، فالعقل هو مصدر الفكرة التي هي أساس أي تقدم بشري، فحركات التقدم لابد أن تسبقها الأرضية الفكرية اللازمة لنجاحها، فالفكر الرأسمالي له إرهاصاته وأرضيته الفكرية التي بشرت به منها كتابات «الفيزيوقراتس» الفرنسيين وآدم سميث وغيرهما، تمامًا كما سبق الليبرالية السياسية فكر عظماء المفكرين من أمثال جون لوك وإيمانويل كانط... إلخ، وبالتالي فإن الراغبين في وقف عملية التقدم إما لأسباب تتعلق بفكر متشدد وإما للخوف من التقدم كان لزامًا عليهم الحيطة من الفكرة ومصدرها، لذا ابتكروا وسائل عديدة لضمان

---

(1) كتبت هذه المقالة في الأول من يوليو 2011 بعد أن تملكني الخوف على حرية الكلمة والفكر والإبداع، وما زلت حتى يومنا هذا أخاف على هذه القيم، فلقد رأينا أمثلة متعددة من تاريخ مصر الحديث يتم فيها مصادرة الفكرة ومحاصرة المفكرين بسجنهم أو حتى قتلهم، فالكلمة تحارب بالكلمة، والقلم غريم القلم، والعنف رمز الضعف وليس القوة، والمنع علاج هزيل لقيادة مستضعفة، وقد رأيت أن أطرح بعض النماذج من التاريخ الغربي الذي تمت فيه مصادرة الفكرة ومطاردة المفكرين لا لسبب إلا لأنهم حركوا المياه الراكدة في بحيرة الفكر العفنة، كما أنني أردت أيضًا من خلال هذا المقال أن أحذر من مخاطر التضييق الفكري مشددًا على أنه لن يجدي في النهاية، فخارج الحفاظ على الآداب العامة والمشاعر المجتمعية والدينية، فإن حرية الفكر لا بد أن تُكفل وتحترم.

الحصار الفكري بحجج مختلفـة أغلبها لحمايـة ما هو قائم من أيديولوجيات أو معتقدات أو أفكار.

لقـد كان أكثـر الوسـائل شـيوعًا للمؤسسـات الشـمولية عـبر التاريـخ -وأعتقد أنها سـتظل- هي السعي لوأد الفكرة من خلال محاصرة المفكرين، فهي الوسـيلة التي يُعتقد أنها سـتضمن اسـتمرارية الوضـع القائم أو تحجم مقومـات التغيير، والأمثلة التاريخية لهذا النمط العقيم متعددة نذكر منها على سـبيل المثال حرق الهراطقة في العصور الوسـطى المظلمة في أوروبا، وبعض حـركات التطرف الإسـلامي التي اسـتباحت دم من لم يتبـع مذاهبها، كما أن التاريخ مليء بالشـخصيات التي وقفت ضد حركة التاريخ من أمثال ستالين وهتلـر والحاكـم بأمـر الله... إلخ فسـعت جميعهـا لفرض نمـط فكري محدد ومحاربة ما دونه.

في التقديـر أن مـن أكـبر وأخطر الأمثلة عـلى هذا السـلوك العاجز كانت محاكـم التفتيـش The Inquisition التابعـة للكنيسـة الكاثوليكيـة، والتـي استمرت لمدة قرون طويلة، فكان الغرض منها القضاء على أية حركة أو فكر من شـأنها التأثير على تعاليم الكنيسـة وسـلطاتها، وقد أخذت هذه المحاكم أشكالًا مختلفة عبر العصور وتطورت مؤسساتها والتي كانت تعمل لترسيخ المعتقدات الكاثوليكية لدى الشعوب وحمايتها من الأفكار الدخيلة، فكانت أوائل ظهورها خلال القرن الثالث عشر لمحاربة حركة «الكاثار Cathars» في فرنسـا، والتي اعتبرها بابا الفاتيكان نوعًا من الردة عن المسيحية، وقد بدأت هـذه المحاكـم بنوع من الفكر المتسـامح ولكـن سرعان ما فشـل في مواجهة الفكـر المضاد، فلجأت للعنف بالتضامن مع الملـوك والأمراء. وتورد بعض

المصـادر التاريخيـة واقعة مفادها أنـه عندما ذهبت الجيوش الفرنسـية ومعها كبير المفتشـين الكنسـيين لإحدى المدن اسـتفسر القائم على أمـر الجيش عن الخطة العسكرية، فأمره القائد بحرق المدينة، فلما علق الرجل بقوله إنه يوجد بالمدينـة كاثوليـك إلى جانب «الكاثاريـين Cathars» رد عليه كبير المفتشـين بقولـه: «نفذ التعليـمات... فإن الله يعرف كيف يُفرق بـين المؤمن والكافر في الـدار الآخـرة». وهكذا اسـتطاعت الكنيسـة في روما أن تتخلـص من هذه الفتنة بمساعدة الجيوش المدنية مستخدمة العنف والقوة.

وحتى بعد القضاء على هذه الحركة، اسـتمرت محاكم التفتيش تعمل على اليهود والمسـلمين المتحولين للمسـيحية تحت ضغوط المد السياسي القوي في إسـبانيا والبرتغال، كما اسـتمرت كمؤسسـة مهمة لمتابعة أية حركة فكرية قد تتناقـض وتعاليـم وأهداف الكنيسـة، فكانت عقبـة قوية أمام انتشـار الفكر الحر. وامتدادًا لهذه السياسـة أقر «المجمع الكنسي في ترنت» مؤسسية جديدة تابعة للكنيسة وهي الـ Index Librorum Prohibitorum أو قائمة الكتب المحرمـة، والتـي تضمنت كتبًـا منعت الكنيسـة طباعتها وتداولها في سـعيها للسيطرة على مؤثرات الفكر في العالم الغربي، فشملت القائمة أعمالًا لمفكرين أوروبيـين في عهـد النهضة ثم عهد التنوير وغيرهما مـن الحركات التي باتت تمثـل خطرًا على الفكر الكنسي خاصة بعد انتشـار حركة الإصلاح الديني في أوروبا وشعور الكنيسة بالخوف من اهتزاز سلطانها الديني والسياسي، ولذا اشتدت حركة العنف خاصة مع ظهور تيارات دينية مؤيدة كرد فعل لحركات الإصلاح وعلى رأسها حركة «الجيزويت»، والتي تضامنت في بعض الأحيان مع محاكم التفتيش لضمان سيادة المذهب الكاثوليكي.

وقد وصل الحال بهذه المؤسسات إلى سعيها لمحاصرة العلماء، ولعل من أغرب الأمثلة ما فعلته الكنيسة بعلماء من أمثال عالم الفلك العظيم «جاليليو جاليلي» فكانت تهمته ادعاءه أن الأرض تدور حول الشمس، وبالتالي فلم تكن مركز الكون واستمر كفره وفجوره بإدعائه أن الأرض تلف حول نفسها! فحُوكم العالم الجليل وأدين بتهمة الاشتباه في الهرطقة لأنه خالف تعاليم الكنيسة القائلة بأن الأرض هي مركز الكون، فتم تحديد إقامته وفُرض عليه قراءة أجزاء من العهد الجديد يوميًا تكفيرًا عن ذنبه، فمات الرجل والهم يعتصره بينما النشوة تملأ رجال الكنيسة بالانتصار على الهرطقة والهراطقة!

وقد استمرت محاكم التفتيش حتى بعدما انحسرت قوة البابا في روما، فضعفت في أوروبا مع انتشار حركات التنوير والفكر الحر، ولكنها استمرت ببعض القوة في أمريكا اللاتينية الخاضعة لإسبانيا، والتي ضمنت محاكم التفتيش -بدعم من ملوك إسبانيا- المحافظة على النقاء النسبي للمذهب الكاثوليكي فيها بعيدًا عن نفوذ الحركات الإصلاحية والفكرية وهو ما أخر مرحلة القضاء على محاكم التفتيش.

ورغم القسوة والعنف اللذين اتبعتهما الكنيسة الكاثوليكية للسيطرة على كل من وقف ضد فكرها وتعاليمها، فإنها فشلت تمامًا في القضاء على معارضيها، بل إنها فقدت تدريجيًا خلال هذه العملية الكثير من أتباعها حتى اضطرت لتقديم الاعتذارات في عصرنا هذا عن الجرائم التي ارتكبت ضد المظلومين تحت حجة حماية الدين.

وهناك أيضًا حركات مماثلة سجلها التاريخ حدثت في أعتى الديمقراطيات

مثل الولايات المتحدة، والتي شهدت خلال الأربعينيات والخمسينيات ما هو معروف «بالمكارثية»، نسبة إلى السيناتور «جوزيف ماكارثي»، والذي شيَّد أكبر حملة تطهير من العناصر الشيوعية في البلاد في تغاض كامل عن الدستور وتجاهل تام للحقوق الأساسية للمواطنين، وهو ما يعكس أن مثل هذه الحملات القسرية ليست مقصورة على دين أو دولة أو شعب، بل هي ممارسات تمثل فكرًا عقيمًا شاعت مؤسسات عديدة تطبيقه لحماية نفسها.

ولقد أثبت التاريخ أن سياسة محاربة الفكرة بمعاقبة المفكر أو محاصرته محدودة القيمة وغالبًا ما تأتي بعكس المطلوب، فلقد جربته الكنيسة الكاثوليكية على مدار قرون ففشلت فشلاً كاملاً، كما أن حرق السحرة والساحرات وحبس المفكرين وتعذيبهم في النظم الشمولية لم يُجد على إطلاقه، فليس بالعنف تقهر الأفكار، فالمقولة المتداولة «أن الفكرة لا تُحارب إلا بالفكرة» هي في حقيقة الأمر الوسيلة الوحيدة الثابت جدواها عبر التاريخ للحفاظ على التقاليد والمؤسسية الفكرية إذا ما كانتا جديرتين بالمحافظة عليهما.

خلاصة القول أن الجمود واحد والتخلف ثابت وطريقة المعالجة العقيم باقية، وقد دفعت الإنسانية الثمن من تطورها، فلم يدرك عائقو التقدم حكمة الكاتب الفرنسي فيكتور هوجو بأنك يمكن أن تتصدى لحملات الجيوش ولكنك لن تستطيع أن توقف فكرة آن أوانها.

كرومويل والدولة الدينية المتشددة[1]

يعد «أوليفر كرومويل» أحد أهم الشخصيات في التاريخ الإنجليزي الحديث، فهو القائد الذي استطاع بحنكته العسكرية وقيادته السياسية أن يدير الصراع المرير بين البرلمان الإنجليزي والملك ويحسمه لصالح الأول ثم يفرض تجربة للحكم البرلماني الخالص، والتي كانت نموذجًا لتجربة فاشلة فتعلمت منها أوروبا والبشرية عدم تكرارها، كذلك ترجع أهمية الرجل أيضًا إلى أن التجربة التي قادها كانت البداية لسلسلة من الصراعات على

---

(1) إن أخطر ما أخشاه الساسة الذين أسميهم «القابضون على الحقيقة»؛ أي الذين يعتقدون أنهم -وهم وحدهم- القادرون على توجيه دفة الأمة نحو الطريق الذي يجب أن تتبعه، وذلك نيابة عن المولى عز وجل، وهذا المقال الذي كتبته في سبتمبر 2011 جاء تعبيرًا عن هذا الخوف من مثل هذه الشخصية، فيكون دورها هو فرض الاستبداد من خلال ادعاء وكالة الله في الأرض، وهم لا يختلفون كثيرًا عن الديكتاتوريات التي يتناولها هذا الكتاب في مقالات أخرى ولكنهم قد يكونون أشد خطرًا لأنهم يتحدثون نيابة عن الخالق سبحانه وتعالى، ومن ثم كتبت هذا المقال كناقوس خطر لأحذر من نوعياتهم في التاريخ، وكذلك لأوضح أن ما يفعلونه في حياتهم يتم تفكيكه سواء قرب نهاية حياتهم أو بعد مماتهم لأنهم خارجون عن اعتدال الأمم ويسعون لفرض الوصاية علي الشعوب، وهو ما يُعد مصادرة لحق الأمة في تسيير أمورها وفق مقتضيات الضرورة والسياسة، خاصة ولو كانت أمة وسط واعتدال وتدين مثلنا في مصر.

المستوى الأوروبي بين الشعوب وممثليها من ناحية والملوك من ناحية أخرى، وهي الموجة التي قضت على العهد الذي يطلق عليه المؤرخون «العهد المطلق Age of Absolutism»، والـذي سـيطر فيه الملـوك بفضل مبدأ الحق الإلهي المطلق على السلطة في بلادهم.

لقد انتمى كرومويل للطبقة المتوسطة ذات الأملاك المحدودة، فكان شديد التدين ينتمي إلى البروتستانت المتشددين والملقبين بالـ Puritans، الرافضين للكاثوليكية وهم أكثر تطرفًا من الإنجليكيين أو البرسـبيتارينز، ولكن دوره الحقيقـي في الثورة الإنجليزية تأخر بعض الشيء لحين ما سـطع نجمه كقائد للجيـش البرلمـاني، فكان الرجـل يدعو في البدايـة للحد من سـلطات الملك الـذي اضطر للتفاوض مـع البرلمان للحصول عـلى موافقته لفرض ضرائب جديدة، وقد بدأ التوتر يأخذ مجراه بين الطرفين وعندما رفض الملك إقرار ما هو معروف بقانون الحقوق Petition of Rights والذي تضمن عدم فرض أيـة ضرائب إلا بعد العـودة للبرلمان لإقرارها وإلغـاء القبض التحكمي على المواطنـين، ولكن عندما فرض الملك الضرائب على المدن السـاحلية وتحدى القوى البروتسـتانتية في البلاد بـدأ الصراع يأخذ الطابع المسـلح خاصة على ضوء استباحة قوات الملك مقر البرلمان للقبض على خمسة أشخاص.

واقـع الأمـر أن هـذا الـصراع كان حربًـا أهليـة لأن إنجلترا انقسـمت إلى فريقين، الأول ضم إلى جانب الملك النبلاء والكاثوليك والإقطاعيين، بينما ضم الفريـق الآخر البرلمان ومعه صغار الملاك والتجار والمُصنعون وأغلبهم يدينون بمذاهب بروتسـتانتية، بل إنه من الملاحظ أن هذه الحرب شملت أيضًا صراعًا طبقيًا ودينيًا، وقد مالت دفة الحرب لصالح الفريق الأول ولكن بمسـاعدة من

كرومويـل عاد البرلمان بقوة جديدة إلى الصراع مـرة أخرى؛ وهنا كانت البداية السياسـية لأوليفـر كرومويل الذي ظهر كقائد عسـكري هزم قـوات الملك في عدد من المعارك على رأسها معركة «نيسبي» الشهيرة فاضطر الملك للاستسلام في 1646، ولكـن لأسـباب تتعلـق بالخلافـات داخـل البرلمان بين المتشـددين والبروتستانت استغل الملك الفرصة فعاود الحرب مرة أخرى لكنَّ البرلمان لَـمَّ الشمل وتوحد مرة أخرى فاضطر إلى الاستسلام التام بعد ذلك في 1648.

- كان كرومويل ورجاله قد سيطروا خلال هذه الفترة على مجريات الأمور في البرلمان فقاموا بطرد 143 عضوًا ممن اختلفوا مع مذاهبهم الدينية، وأعادوا بناء النظام السياسي الإنجليزي من جديد، وقد رفض البرلمان المُحدث الجديد أي نوع من التسامح مع الملك وبدأ كرومويل يضغط لمحاكمته تمهيدًا لإعدامه بعـد أن قاموا بتعديل لتعريف الخيانة العظمـي لتنطبق عليه، وبالفعل نُفذ فيه حكـم الإعدام في يناير من عام 1649، وتغيير اسـم الدولة إلى الكومنولث، وتـم مـلء الفـراغ الناجـم عـن اختفـاء السـلطة التنفيذيـة بمجلـس للدولة مكـون مـن 41 عضوًا وإضافة إلى برلمان لا يشـمل تمثيل إلا من هم في حزب كرومويل وسـمي «ببقايـا البرلمان» الـRump Parliament، ولكن سرعان ما ضاق به ذرعًا فأرسـل جيشـه ليحل البرلمان بجملته الشهيرة «إن الله لم يعد بحاجة إليكم»، ثم قام ومعه الجيش بكتابة دسـتور جديد جعل من كرومويل ديكتاتورًا مدى الحياة تحت مسمى «اللورد الحامي Lord Protectorate».

لقـد حكـم كرومويل خمس سـنوات بقـوة الجيـش كحاكـم أوتوقراطي مطلـق وعمل على نـشر المذهب المتشـدد في كل ربوع إنجلـترا، وعلى الرغم مـن القلق الشـديد الذي انتـاب الإنجليكيين والكاثوليك مـن حكمه فإنهم

لم يسـتطيعوا معارضته خاصة بعدما ضمن تأييد الطبقة المتوسـطة من خلال إعفاءات تجارية وضريبية جذبت له شعبية الطبقة العاملة بالتجارة والصناعة الصاعدة، إضافة إلى انتصاراته العسكرية في إيرلندا وإسكتلندا، والتي أمدته ببعض الشعبية ولكن بمجرد وفاته في عام 1658 انتقل الحكم لابنه ريتشارد ولكنه لم يكن في حنكة أبيه وسرعان ما عادت السلطة للبرلمان مرة أخرى إلى الملك شـارل الثاني، والذي واجه مشـكلة فراغ شديد في الشرعية فاضطر إلى اللجـوء للشرعية القديمة ممثلـةً في الحكم المطلق للملـوك، ورغم طول فترة حكمه فإن الأمور لم تستقر في إنجلترا لأن مبادئ الحكم الأساسية ظلت غير محسـومة بين البرلمان والملك، فلم يُحسم الصراع السياسي بين البرلمان والملك ولكنه أخذ شكلًا جديدًا يميل للهدنة إلى أن أتت «الثورة العظيمة Glorious Revolution» لتضع الحدود والحريات في نصابها الحالي.

لقـد كانـت هـذه هـي بدايـة الليبراليـة البريطانيـة الحقيقيـة، والتي ضل كرومويل الطريق في سـبيله لتحقيقها، فمن المسـتغرب له حقًّا أن الرجل بدأ سـعيه ضد الملـك رفضًا لديكتاتوريتـه ولكنه دخل التاريـخ كآخر ديكتاتور إنجليزي مطلق، هناك بالفعل العديد من التفسيرات لفشل المشروع السياسي لكرومويل ومعه ثورة البرلمان، والتي تتضمن أهم ما يلي:

أولًا: السبب الرئيس والمباشر للفشل يرجع لعوامل الأيديولوجية الدينية التي وقفت حائلًا أمام نجاح الثورة، فالتشـدد الديني قلل من فرص الرجل في التوصل لحلول وسط كانت كفيلة بتضميد الجراح الإنجليزية وفتح المجال للتوصل لصيغة سياسية مقبولة، لكن استمداد الرجل لشرعيته السياسية من معتقداتـه الدينية هي التي بررت له سـلطويته المطلقة وخلقـت عنده اقتناعًا

برسـالة سياسية من السـماء لإقامة المجتمع الديني الصالح، وهذا كان سبب انهيـار مشروعه السـياسي بمجرد وفاته؛ لأنـه لم يمنح للخصوم السياسـيين حقوقهم السياسـية، وعلى رأسها المشاركة السياسية والحريات، كما أنه ضاق ذرعًـا بحقوق معتنقي المذاهب المختلفة وحاربهـم في دينهم، ولعل هذا كان من الأسـباب التي دفعت القوى السياسية والملك لنبش قبره وإخراج جثمانه وتعليقه في الشوارع بلا رأس.

ثانيًا: حاول كرومويل تدشـين مبدأ جديد وهـو الأوتوقراطية البرلمانية، وهو مفهوم يسـتحيل تطبيقه عمليًّا، بالتالي انهارت فكرة الكومنولث بمجرد وفـاة الرجـل؛ لأن هـذا الكيـان كان مبنيًّـا على شـخصية كرومويـل القوية وقـوة الدفع التي ولدتها انتصاراته وسياسـاته دون مؤسسـية حقيقية تضمن الاستمرار والترقي.

ثالثًـا: وبعيـدًا عـن شـخصية كرومويـل فـإن الشرعيـة التي قـام عليها الكومنولث الإنجليزي لم تكن شرعية متوافقًا عليها من الأطياف السياسـية المختلفة في البلاد؛ منها الليبراليون والكاثوليك والبروتسـتانت ... إلخ، هنا يكون العقد السياسي قد اختل ومعه موازين الاستمرارية السياسية.

في الاعتقاد أن كرومويل سيظل من أشهر الحكام الأوتوقراطيين في تاريخ البشريـة، والذي حـارب للحرية ولكنـه ضل الطريق إليها من فرط تشـدده الديني وسـطوة معتقداته على حسه السـياسي، ولعل سخرية القدر تجلَّت في أن كرومويل دخل الحقل السياسي ليقضي على مبدأ التفويض الإلهي للملوك، ولكنه أصبح مفوضًا إلهيًّا بديلًا!

لماذا ولدت أمريكا ديمقراطية؟[1]

تشير النماذج الديمقراطية إلى أن الشعوب تحصل على الديمقراطية بالصراعات أو الثورات أو المتغيرات التدريجية، إلا الولايات المتحدة فهي الدولة التي تكاد تنفرد بكونها ولدت ديمقراطية، فلم تدخل هذه الدولة في صراعات سياسية واجتماعية داخلية لتحصل على ديمقراطيتها عند الاستقلال ولم تعانِ مرارة الديكتاتورية بعدما أصبحت دولة، وهذا يرجع لظروف ميلاد هذه الدولة والتي تضمنت أهم ما يلي:

أولًا: إن ظروف المستعمرات البريطانية الثلاث عشرة التي كونت الولايات المتحدة الأمريكية في عام إعلان الاستقلال 1776 كانت ذات طبيعة خاصة تختلف عن أغلبية المستعمرات البريطانية أو غير البريطانية على مستوى العالم، فهذه المستعمرات تبلورت بفضل ظهور طبقة تجارية-سياسية قوية مما دفع البعض ليطلق عليها مجازًا لفظ Corporate Colonies «المستعمرة

(1) هذا المقال أعتبره امتدادًا للمقالات التي قد تنصب على الثورة المصرية، فالمقصود به أن الثورات الشعبية تحمل في طياتها بذور الديمقراطية؛ لأنها - أغلب الظن - تقوم بتحقيقها، ولكن الولايات المتحدة وضعت نموذجًا فريدًا في تقديري؛ لأنها بنت هيكل ثورتها ودولتها على فكر وفلسفة الليبرالية وتوازن السلطات، وهذا سبب من الأسباب الأساسية لتفوقها وبروزها كقوة عظمى، ومن ثم عرضت هذه التجربة لتكون نموذجًا نتعلم منه، فهذه الدولة حسمت شرعيتها قبل أن تحسم حريتها.

الشركـة» لأنها خلطت بـين الطابع الاقتصادي والسياسي؛ ورغم ولاء هذه المستعمرات وطبقاتها القيادية للملك فإنهم كانـوا يتمتعون بنوع من الحكم الذي يقرُب من الحكم الذاتي باستثناء السياسة الخارجية والدفاعية، والتي تولتها لندن بكل قوة. وقد نمَّى هذا النوع من الحكم الشعور بالاستقلالية التدريجية لدى الأمريكيين على كافة الأوساط والطبقات مما فتح المجال أمام تطـور القوميـة الأمريكية المبنية عـلى وحدة المصلحة وبالتـالي وحدة المصير، وكان لهذا الأمر أكبر الأثر في مسيرة الاستقلال الأمريكي؛ لأنه مجتمع أصبح مبنيًا على نظم تجارية وزراعية مستقلة ومختلفة، وهو ما ساعد على بلورة فكرة المصلحة المشتركة والاعتمادية المتبادلة والتي هي أساس توازن المصالح.

ثانيا: إن الشـعور بالمصالح المشـتركة أخذ عقودًا طويلـة لكي يتحول من شـعور عام إلى شـعور قومي، وسنوات أخرى ليتحول من شعور قومي لعمل وطنـي مشـترك لطـرد القـوات الإنجليزية والانسـلاخ من الملكيـة البريطانية وإعـلان الدولة المستقلة، فلقـد بدأ الشـعور القومي يتبلور بين المسـتعمرات تدريجيًا اقتناعًا منهم بوجود مستقبل أو مصير مشترك، وهو ما دفعها لإرسال ممثليها إلى الكونجرس الذي جمع المستعمرات ووحد كلماتها، وهي الاجتماعات التي بدأت تأخذ طابع الدورية لبحث أمورهم وشئونهم الداخلية، فكانت هذه هي مؤسسية الاتحـاد الأولى، واللبنة الحقيقية للكيـان الديمقراطي الأمريكي الفيـدرالي، وهـو مـا لم يكـن ليتبلور إلا من خـلال ميزان تمثيلي حـر ومصلحة مشتركة، وهو ما لن يتأتى إلا بالديمقراطية والتمثيل المناسب.

ثالثا: الملاحظة المعروفة هي أن تحرك المستوطنات نحو الاستقلال جاء لتعارض المصالح الاقتصادية والتجارية مع الدولة الأم، فالسياسة الميركانتيلية

التي اتبعتها بريطانيا وفرضتها على المستوطنات الأمريكية لم تسمح لها بحرية التجارة المأمولة، ونظرًا لأن الطبقة التجارية والوسطى كانت تُكون القوة الأساسية لهذا التجمع فإن هذا أدى لاختلاف المصالح مع التاج البريطاني، وهذا كان مربط الفرس، فالعراقيل أمام التوسعات التجارية للمستعمرات أضيف إليها العديد من الخطوات غير الموفقة من جانب البرلمان البريطاني، والتي أدت لترسيخ الهوة بين الوطن الأم والمستعمرات، ومنها قانون السكر، والذي منع بمقتضاه التجارة في المولاس مع فرنسا ومستعمراتها وقانون الإيواء Quartering Act والذي فرض على المستعمرات إيواء الجنود البريطانيين ناهيك عن قانون الدمغة Stamp Act والذي فرض الضرائب الباهظة على كل الدمغات والأوراق، فضلًا عن قرار رئيس الوزراء البريطاني بمنع الاستعمار غربًا خوفًا من الصدام مع السكان الأصليين (الهنود)، وقد أضيف إلى هذه الضغائن والمشاكل شعور عام بالكراهية للتاج البريطاني عندما لجأ إلى معاقبة ولاية ماساتشوستس بحصار ميناء بوسطن عقابًا لهم على ما فعله بعض تجار الجملة من إلقاء 17 مليون رطل شاي إنجليزي في المحيط حتى لا تتأثر أوضاعهم التجارية، وقد زاد من الأمر تعقيدًا استخدام القوات البريطانية العنف لقمع الثوريين.

وبعد فشل كل المحاولات اضطر الكونجرس الأمريكي الثاني إلى الموافقة على إعلان الاستقلال عام 1776، وهو ما كان إيذانًا بحرب ضروس بين القوات القارية بقيادة وتمويل الكونجرس والجيش البريطاني النظامي، وقد استمرت الحرب لسنوات حتى اضطرت بريطانيا إلى التسليم والانسحاب ومنح الولايات المتحدة استقلالها بعد دخول فرنسا الحرب لصالح الكونجرس.

لعـل الديمقراطيـة الأمريكيـة كانت بالفعـل في حالة بلـورة حتى قبيل إعلان الاسـتقلال من خلال المداولات والقرارات التي اتخذها الكونجرس الأول والثـاني، فلم يكن هناك ديكتاتور أو مهيمـن على أعمال الكونجرس، بـل إن ممثلي كل المسـتعمرات كانوا يتخذون قراراتهم بأنفسـهم وبالتصويت إذا مـا لزم الأمر، وهو أمر طبيعي حيث إن تشـكيل الكونجرس ذاته لم يكن يسـمح بغير ذلك، فهو عقد اختياري بين كل المسـتعمرات لا إكراه أو إجبار فيه، ومن ثم لم يكن هناك مجال إلا للديمقراطية والشـورى والحوار كوسـيلة لاتخاذ القرار وهو نفس المنحى الذي اتبعه الدستور بعد ذلك.

كان الدسـتور الـذي تـم وضعـه في عـام 1787 هـو المحـك الحقيقـي للديمقراطيـة الأمريكيـة بعـد مـداولات ممتـدة بـين المسـتعمرات ومخاوف وتوترات فيما بينها لتحديد شـكل الدولـة القادمة وضمان صوت كل ولاية، ولعـل من أظـرف التعليقـات كانـت مقولـة :«إن الدسـتور الأمريكي كتبه مجموعة من المفكرين وشبح، والشبح كان لأوليفر كرومويل»، ومدلول هذه العبـارة مهم للغايـة، فكرومويل مثـل الديكتاتورية التي كانت تخشـاها كل القوى الليبرالية الإنجليزية حتى لا ينحرف بمسـار الثورة أو الاستقلال إلى اسـتبداد جديد، ولكن هذا لم يكن ممكنًا في الولايات الناشـئة، والتي ولدت ديمقراطية منذ انعقاد الكونجرس الأول أو قبله.

واقـع الأمـر أن شبح الديكتاتوريـة كان بعيدًا عن هـذا الكيان الوليد للأسباب التالية:

أولا: إن طبيعـة المسـتعمرات وتكويناتهـا الاقتصادية والسياسـية جعلت

المصلحة وتوازنها هى الأساس الذي سيبنى عليه أي نظام سياسي، فلم يكن من الممكن أو المعقول أن يتم صيانة هذا المبدأ إلا من خلال الليبرالية.

ثانيًا: إن انضمام المستعمرات الواحدة تلو الأخرى لهذا الاتحاد الجديد ما كان ليتم إلا على أسس توازن المصالح والقوة بين الولايات وفقًا لإعلان مبادئ الحقوق الأمريكية وذلك حفاظًا على المصلحة المشتركة للولايات المنضمة، وإلا فالولايات لن تنضم، ولعل هذا يفسر سر هزيمة المقترح الذي كان يدعو للكونفدرالية بديلًا عن الفيدرالية الأمريكية، ولا يحمي هذا ويصون توازن القوى بين المؤسسات المختلفة والمصالح المتباينة إلا دستور وآلية حكومية مبنية على ضمانات سياسية وحريات أساسية وصحة التمثيل على المستوى الفردي أو الولاية.

ثالثًا: جاء السياق العام للأحداث بريح الحرية قبل التحرر، فامتزجت ريح القومية بريح الحرية، فجعلت الديمقراطية هي السبيل الوحيد للدولة الوليدة، خاصة بعدما تأثرت المستعمرات بأفكار وريح الليبرالية في الوطن الأم، لاسيما أفكار جون لوك وغيره من فلاسفة عصر التنوير، وبالتالي ما كان يمكن أن يسفر المخاض الثوري والاستقلالي عن جنين للديكتاتورية لتستبدل أمة مستبدًا بآخر.

والاستفسار الذي يأتي للذهن مباشرةً هو سبب عدم انكسار الديمقراطية الأمريكية أسوة بنماذج أوروبية جاءت بعدها بحقب قليلة، واعتقادي أن الإجابة عن هذا السؤال متعددة؛ أهمها أن النظام السياسي الأمريكي وضع بتوازن فائق من الدقة لم يكن بمقدور أي جنرال أو شخصية قوية اختراقه

بسهولة لتكوين ديكتاتورية جديدة، كما أن توازن النظام جعل من المستحيل استبداد أي قوة أو فرد داخل النظام السياسي، ولكن السؤال الأخطر هو سبب تأخر الاعتراف بالحقوق والحريات الأساسية للسود والهنود وغيرهما من الفرق التي عانت لقرون طويلة الكبت والحرمان، والإجابة تكمن في أن الديمقراطية الأمريكية الوليدة لم تكن إلا ديمقراطية النخب الاقتصادية والسياسية والطبقة الوسطي، تمامًا مثل ديمقراطية أثينا التي قصرها أرسطو على المواطن اليوناني دون المرأة والطفل والعمال والعبيد، فحتى قانون التجنس عام 1790 منع الزنوج والعبيد من الجنسية، وهي أمور لم تتغير إلا بالضغوط الاجتماعية تباعًا.

هكذا ولدت أمريكا ديمقراطية وقدمت نموذجًا فريدًا للميلاد الديمقراطي ولكنها كانت أيضًا من أواخر الدول الليبرالية التي أعطت فئات من مواطنيها حقوقها المتأخرة، والسبب الحقيقي في الحالتين قد يكون سيطرة رأس المال على المصلحة السياسية ولكن هذا أمر متروك لاجتهادات مختلفة.

الألمان وعبقرية شعب[1]

كثير من الأجيال تنظر للشعب الألماني اليوم على أنه محرك أوروبا السياسي والاقتصادي وصاحب أفضل وأقوى الصناعات، بينما الأغلبية لديها اعتقاد راسخ بأن التفوق الألماني يكاد يكون في أغلبية المجالات، وهذه كلها بالفعل حقائق ناتجة عن تراكم لدور ممتد للشعب الألماني على مدار أكثر من ألفين وخمسمائة عام، وفي الجعبة التاريخية الألمانية أكثر من سبب لهذا التميز، فلهذا الشعب العظيم والعريق محطات في المسيرة الإنسانية والأوروبية، وإسهاماته ليست وليدة ما بعد القرون الوسطى كما قد يشاع لدى البعض.

كانت بداية إسهامات الشعب الألماني على الساحة الأوروبية من خلال مجموعة من القبائل التي عُرفت في التاريخ باسم القبائل الجيرمانية Germanic Tribes من أمثال «الجوث» و«الفيزجوث» و«الإستروجوث»

---

(1) لا أُخفي أنني عشت أربع سنوات من عمري في ألمانيا وتعلمت خلالها ـ برغم أنني كنت صغيرًا ـ كيف أحترم هذا الشعب، وقد رأيت أن أضع أمام القارئ المصري رسالة واضحة؛ ألا وهي أن الشعوب العظيمة، والتي منها الشعب المصري، أثرت بشكل مباشر على مسيرة الإنسانية، كما أردت أن أقدم نموذجًا لشعب عانى كثيرًا عبر تاريخه وضُرب ضربات قاصمة تصدى لها بقوة، وفي كل مرة يقوم فيها أقوى من قبل، ويتخطى كل كبوة صغيرة كانت أم كبيرة.... إنه معدن الشعوب، وهو معدن نفيس يمنحه المولى لشعوب محددة تكون نموذجًا لغيرها من الشعوب الأخرى.

و«الفرانكس»... إلخ، والتي تنحدر أغلبية منها من أصول شمالية وتستخدم اللغات الإندو-أوروبية. كانت هذه القبائل ذات قوة وبأس ولكنها كانت أقل مدنيةً وتحضرًا مقارنة بجيرانها، وعلى رأسهم الدولة الرومانية، مما دفع غطرسة الأخيرة لاعتبارها قبائل همجية Barbarians للتباين الثقافي والحضاري. وقد اتبعت روما فيما بعد سياسة استمالة هذه القبائل بدلًا من الدخول في صراعات مفتوحة معها، ولكن سرعان ما قويت شوكة هذه القبائل فقامت قبائل «الأوستروجوث» بالاستيلاء على روما في 410 بعد الميلاد، فسقطت روما على أيدي إحدى القبائل الألمانية بعد صمود دام لأكثر من اثني عشر عامًا.

هذا ويمكن اقتفاء الأثر الإيجابي للشعوب الألمانية من خلال تتبع مسيرة قبائل «الفرانكس FRANKS» على سبيل المثال، والتي استطاعت بجهود «شارل مارتيل» تثبيت أركان الإمبراطورية «الكارولينجية» وهي أول سلطة مركزية في وسط وغرب أوروبا بعد سقوط الدولة الرومانية الغربية، وإليه يرجع وقف الزحف الإسلامي في معركة «بواتيه» الشهيرة، وهو في الوقت نفسه جد «شارلمان» العظيم الذي أسس أكبر إمبراطورية مركزية تحولت فيما بعد لأهم عنصر ثقل على الساحة الأوروبية تحت مسمى «الإمبراطورية الرومانية المقدسة»، والتي تكونت من الجذور الألمانية بتركيبة من الإقطاعات والدويلات التي تمركزت حول ما يعرف اليوم بألمانيا والمجر والنمسا والتشيك... إلخ، ولعل من أغرب المفارقات التاريخية أن تكون القبائل الجيرمانية التي أسقطت الدولة الرومانية الغربية هي نفسها التي أنقذت الحضارة الغربية من الزحف الإسلامي بعد ثلاثة قرون ونصف تقريبًا.

ولكـن الدور الألمـاني لم يتوقـف عند حد القوة والسـلطة السياسـية، بل بـدأ يدخـل المجال الحضاري من أوسـع أبوابه، فالمد الثقـافي الألماني سرعان ما بدأ يمثل تيارًا قويًّا في تشـكيل فكر القـارة الأوروبية ووجدانها من خلال التأثـير على المُدخـل الثقافي الأول وهـو الديانة المسـيحية الكاثوليكية، وهنا تبرز مفارقة تاريخية أخرى جديرة بالتأمل، وهي أن نفس الشـعب الجيرماني الذي حمى المسيحية الكاثوليكية في معركة «بواتيه» وبعدها، هو نفس الشعب الـذي يُنسـب له وضع أسـاس تفتيت الكنيسـة الكاثوليكية اعتبـارًا من عام 1517، ففـي هذا التاريخ علق الراهب الألماني الصغير «مارتن لوثر» خمسًـا وتسعين حجة على باب كنيسة «ووتنبرج» ضد ممارسات الكنيسة وخروجها عـلى تعاليم السـيد المسيح، فاتحًا بذلك البـاب لحركة إصلاح ديني واسـعة النطـاق في أوروبا غيرت من شـكل الثقافـة والحضـارة الأوروبية وحركت الميـاه الراكدة للفكر الأوروبي وأخرجت القـارة بأكملها من ظلمات القرون الوسـطى إلى الفكر الحر وبدايـة عصر المنطق والتنويـر، فانطلقت من بعدها الحضارة الأوروبية لآفاق جديدة جعلتها على ما هي عليه اليوم.

ولكـن العلاقـة التفاعليـة بين البأس السـياسي الألمـاني والزخـم الثقافي اسـتمرت في التأثـير عـلى القـارة الأوروبية، فنجـد الإمبراطوريـة الرومانية المقدسـة تدخـل في حـرب أهلية بسـبب الانقسـامات الدينيـة والتداخلات السياسـية لتنتهي بهزيمـة التيـار الكاثوليكي وإضعـاف الإمبراطور لصالح الدويلات والإقطاعيات البروتستانتية، وهو ما فتح المجال أمام بداية ظهور الدولـة القومية في أوروبا، والتي تعتمد على البعد الوطني خاصة بعد اتفاقية «وسـتفاليا وأوسـنابروك» في 1648، والتـي وضعـت الحـد لآخر الحروب

الدينية بعد أن أنهت حرب الثلاثين عامًا. وهكذا صار الشـعب الألماني يضع أسس السياسة الأوروبية بيأسه وفكره وحركاته المختلفة.

وعـلى الرغـم من أن الدولـة القومية الألمانية لم تظهـر جلية حتى النصف الثـاني من القرن التاسـع عشر بعـد أن توحدت تحت راية بروسـيا على أيدي المستشار الألماني الداهية «بسـمارك»، فإن القرنين الثامن والتاسع عشر شهدا بزوغ فجرٍ ثقافي وفني وفلسفي ألماني أثر مباشرة على أوروبا والعالم من خلال حركة فكرية وفنية واسعة النطاق لا يكفي لرصدها كتب، ولكن نسوق منها الحركـة الفلسـفية الألمانيـة التي تأثـرت بفكر الفيلسـوف العظيـم «إيمانويل كانـط Kant»، والـذي يعـد أحد أهم حجـج الفكر الليبرالي الغـربي، ثم من خلال فلاسفة عظام آخرين من أمثال «هيجل» صاحب نظرية الجدلية المادية الشهيرة، والتي استوحى منها «كارل ماركس» الألماني مفهومه لحركة التاريخ وأطروحاته التي كونت الفكر الشيوعي فيما بعد، ومن بعدهم فلاسفة آخرون من أمثال «نيتشة» و«ماركيوزي»، ناهيك عن علماء اجتماع من أمثال «ماكس فيبر» ومؤسـس علم النفس الحديث «سـيجموند فرويد» والشـاعر «جوته» ومؤسـس علم العلاقات الدولية «هانس مورجنثاو» و«أينشـتاين»... إلخ، أمـا عـلى الصعيـد الفني فحـدث ولا حرج مـن «مـوزارت» إلى «ببيتهوفن» و«باخ» و«هايدن» وغيرهم من المبدعين الحقيقيين الذين تركوا للعالم رصيدًا من الإعجاز الفني المنسوب لهم كأشخاص وللعرق الألماني ككل.

أما دور الشـعب الألماني على مدار القرن العشرين فلا يحتاج إلى اسـتزادة، فهو الشعب الوحيد في التاريخ الذي دخل حربين عالميتين في أقل من نصف قـرن وهُزم فيهما ليقـوم أقوى من قبل، وحتى في انتصاراته وهزائمه، ترك لنا

الشعب الألماني فكرًا عسكريًّا يُدرس، فإليه ينسب تأسيس علم الاستراتيجية على أيدي الكاتب العسكري «فون كلاوزفيتز»، ثم ولد لنا هذا الشعب شخصيات عسكرية خالدة مثل «فون مولتك» و«فون شلايفن» إضافة إلى جنرالات في عهد هتلر نختلف مع توجهاتهم بطبيعة الحال ولكن نحترم قدراتهم على رأسهم ثعلب الصحراء «روميل» وغيره.

في التقدير أن الشعب الألماني يمكن اعتباره من أكثر الشعوب التي أثرت في تاريخ ومسيرة القارة الأوروبية والعالم في أغلب المجالات، وهنا تحضرني مقولة شهيرة للفيلسوف الألماني الشهير «آرثر شوبنهاور» والتي يقول فيها: «إن الموهبة هي إصابة الهدف الذي لا يستطيع غيرنا إصابته... أما العبقرية فهي إصابة الهدف الذي لا يستطيع غيرنا رؤيته»، واعتقادي الراسخ أن الشعب الألماني يمثل الفئة الثانية من الشعوب، فمن خلال رحلته من قاع الهمجية إلى أسمى المدنية والتحضر حقق هذا الشعب على مدار تاريخه إنجازات لم تستطع غالبية الشعوب الأوروبية مجرد رؤيتها.

الشعوب البؤرية في التاريخ[1]

تقول الحكمة: إن الجغرافيا هي العنصر الوحيد الثابت في التاريخ، وبالتالي لم يكن من المستغرب أن يشهد مطلع القرن العشرين حالة من التحرك الفكري تجاه الجغرافيا فيما عرف بنظريات الجغرافيا السياسية أو Geopolitics، وهو علم تأثير المكان على حركتي السياسة والتاريخ، وفي هذا الإطار تبرز نظرية «الأرض المركزية الـ Heartland Theory» لعالم الجغرافيا السياسية البريطاني «هالفورد ماكيندر» في مطلع القرن الماضي الذي رأى في منطقة وسط آسيا ما أسماه «بؤرة الثقل الجغرافي للتاريخ Geographic Pivot of History»، وكان تقديره أن من سيسيطر عليها سيسيطر على العالم، ورغم أن التاريخ

(1) هذا المقال امتداد للمقال السابق أردت تأكيد رسائله الأساسية، والتي منها أن الشعوب القوية لا تُدمر، وأن القوة الحقيقية للدول تكمن في بُنية شعبها وقدراتها على التطور والتنمية، على أن تأتي في مراحل متأخرة عناصر أخرى مثل الموارد الطبيعية والديمجرافية... إلخ، وقد كان النموذج المصري هو المسيطر علي تمامًا عند كتابة هذا المقال، فلقد رأيت خطورة ما آل له أمرنا وما بدأت تنادي به بعض الأصوات من أن مصر دولة ضعيفة مستضعفة، وهو أمر غير حقيقي، فهي دولة لها مخزون من القوة والمنعة والزخم السياسي والتاريخي يجعلها ضمن مصاف الدول في المنطقة، فلو أحسنت قيادتها وتم توظيف هذا الشعب مثلما حدث في مراحل تاريخية كثيرة كزمن أحمس ورمسيس وابن طولون ومحمد علي لما آلت الأمور لما نحن فيه اليوم، فالمقومات موجودة والتاريخ يشهد أن هذه الدول التي أصفها بالبؤرية لها طاقاتها السياسية والاقتصادية والاجتماعية المتجددة ولكنها تحتاج لقيادات رشيدة ذات رؤية.

أثبت بُدائية نظريته وآثارها المحدودة، فإن النظرية ابتكرت مفهوم «مركز الثقل» كوحدة قياس للدور التاريخي.

لقد غلب على نظريته بُعد المكان، ولو عاش «ماكيندر» حتى يومنا هذا فغالبًا ما كان سيتجه نحو تنقيح نظريته لتشمل مفهوم «البؤر الشعبية للتاريخ»؛ أي المناطق التي كانت بشعوبها وليس بجغرافيتها فقط تمثل مراكز الثقل السياسي عبر التاريخ، فدولة مثل بنما وضعها الجيوستراتيجي فريد لا تنافسها فيه إلا بعض الدول القليلة، ولكنها لم تكن قطُّ مركزًا لصناعة التاريخ؛ فالمقصود هنا هي الشعوب التي اقترن وجودها بمناطق جغرافية محددة عبر التاريخ فأصبح دورها محوريًّا بتزاوج العنصر البشري مع عنصر المكان.

إن الأمثلة على هذه الشعوب عديدة، منها على سبيل المثال لا الحصر شعوب مثل الشعب الصيني والياباني والتركي والروسي والألماني والمصري والإيراني والبريطاني والهندي والفرنسي وأخيرًا الأمريكي. ولقد تميزت هذه الشعوب بقواسم مشتركة عديدة خلال لعبها هذا الدور، منها على سبيل المثال:

أولًا، أن كل هذه الشعوب أثرت بشكل مباشر أكثر من غيرها في صناعة السياسة الإقليمية لمنطقتها وفي مناسبات عديدة أثرت على السياسة الدولية وشكلها، فكانت لها الغلبة على منافسيها أكثر من غيرها عبر التاريخ، وهو ما جعل دورها متميزًا مقارنة بغيرها من الشعوب، فكل شعب ممن سبق ذكرهم ساهم بشكل متكرر في صناعة أنماط التغيير التاريخي، بل إن هذه الشعوب كانت المحرك الرئيسي للأحداث في منطقتها أكثر من غيرها.

ثانيًا، أن قوة هذه الشعوب كانت مرتبطة بمساحة جغرافية محددة بما في ذلك دوائر نفوذها، فكانت تميل للتوسع على حساب غيرها من دول الجوار

في أغلب الأوقات، أي أنها طبقت في وقت ما مفهوم الـ «Libenraum» أو «مساحة للحياة» لعالم الجغرافيا السياسية الألماني راتزل Ratzel في مطلع القرن الماضي، أي أن المساحة الجغرافية كانت أضيق من طاقات هذه الشعوب فكان لها حاجة للخروج من بؤرة تمركزها في أوقات كثيرة عبر تاريخها فتتجه نحو التوسع على حساب جيرانها، وقد ارتبط دائمًا تعاظم قوتها بالخروج خارج دائرة النطاق الجغرافي التقليدي لها أغلب الظن من خلال الاحتلال أو الحكم بالوكالة أو مد النفوذ.

ثالثًا: أثبت التاريخ أنه لا يمكن الاستغناء عن العنصر البشري في صناعة القوة الإقليمية لهذه الدول، فكل هذه الدول تميزت بحجم سكاني ضخم مقارنة بغيرها، والاعتقاد الراسخ أن الشعوب عبء على حكوماتها ضرب من ضروب الجهل بالتاريخ، فقديمًا قالوا: إن الشعوب مصدر للقوة العسكرية، واليوم هي مصدر للقوة البشرية، والصين خير مثال على ذلك، فلقد كانت قوة بشرية هائلة عبر العصور، فكانت دولة مؤثرة من خلال هذا العنصر وغيره خلال «أسرة المنج» على سبيل المثال وغيرها من فترات قوتها العظيمة، واليوم تظل الصين قوة دولية عسكرية وسياسية على حد سواء رغم ضخامة تعداد سكانها، ومثال الهند ليس ببعيد عن هذا أيضًا.

كان من الطبيعي أن يؤثر تطبيق مثل هذه السياسات على طبيعة وشكل قوة الدولة التي تقطنها هذه الشعوب، فالدولة الفرنسية والألمانية والروسية على سبيل المثال كانت تميل دائمًا لأن تصبح قوى قارية-برية، فتركز جيوشها ونفوذها على وسط القارة الأوروبية كأولوية أولى على حساب ما هو خارج القارة الأوروبية، والدولة المصرية عبر التاريخ كانت تميل دائمًا إلى الامتداد البري نحو الشرق والجنوب وبعد الفتح الإسلامي أضيف لها الحجاز لما

يمثله من قيمة تاريخية ودينية، أما شـعوب مثـل اليابان وبريطانيا والولايات المتحدة بدرجة أقل فكانت فلسـفة قوتهم العسـكرية مبنية دائماً على الامتداد البحْري، ولعل كتابى زبجنيو بريزنسـكي «رقعة الشطرنج الكبرى» ورسالة الدكتـوراه الخاصة بكيسـنجر كانـا أفضل من عبر عن هـذا المفهوم، فالأول أوضح أن العقيدة العسـكرية الأمريكية مبنية على قوة أسطولين يسمحان لها بالاشـتباك في جبهتين مختلفتين دون التأثير عـلى كفاءتها القتالية، في حين أكد الثـاني أن بريطانيا عبر تاريخها الحديث عملت دائماً على تفرقة القارة سياسـيًا وتطوير قدراتها البحْرية ممثلة في الأسطول كأساس لقوتها الدولية.

رابعًا: يلاحظ أيضًا وجود قاسم مشترك يربط هذه الدول وهو البعد الثقافي، حيث إنها جميعًا وبلا استثناء بؤر لتصدير الثقافات للمناطق المجاورة، فكل هذه الشـعوب أو الـدول التي تمثل هذه الشـعوب كانـت منارات للإشـعاع الثقافي والإنارة الحضارية في فترات زمنية كثيرة، فالصين خير مثال على ذلك باعتبارها دولـة ذات حضـارة عريقـة للغاية تمتـد عبر آلاف السـنين، وتشـاركها في ذلك الهند، كما أن الشـعوب الأوروبية مثل الفرنسية والألمانية والبريطانية والإيطالية هـي التي بنت الحضارة الغربية تقريبًا، وحتـى دولة مثل الولايات المتحدة رغم صغر عمرها المقارن قد أصبحت دولة تصدير ثقافي فلا يكاد يخلو بيت في العالم مـن رموز هذه الثقافة، فكل هذه الشـعوب تتميز بكونها بـؤرًا حضارية وثقافية وتشكل في مجموعها المركز الأكبر للثقل الحضاري عبر التاريخ.

خلاصة القول أن التاريخ يشير إلى أن السياسة تُصنع بالشعوب أولًا وليس بالجغرافيا، والتي يجب أن تأخذ مكانها كعامل مساعد وليس العامل الأساس، فـما مـن دولة عظمى إلا وكان شـعبها هو المكـون الأول لصناعة القوة على مر الزمن، وبالتالي تستحق أن تُلقب بالشعوب البؤرية في صناعة التاريخ.

السياسي الألماني بسمارك[1]

يعد السياسي الألماني «أوتو فون بسمارك» من أهم الساسة الألمان في القرن التاسع عشر لأنه رجل دولة من الطراز الأول، فضلًا عن كونه الرجل الذي حمل على كتفه مسئولية توحيد الشعوب والمقاطعات الألمانية بعبقريته الدبلوماسية والسياسية التي لم تتكرر كثيرًا، ولهذه الشخصية التاريخية أهمية خاصة في وجداني الأكاديمي، فهو الرجل الذي أنقذتني ذكراه في الامتحان الشفوي لمرحلة ما قبل تحضير رسالة الدكتوراه في العلاقات الدولية، فعندما سألني الدكتور «ساندرز» (رحمه الله) والذي يعد أحد رموز التاريخ العثماني الحديث عن مجموعة من التواريخ المرتبطة بالعلاقة السببية للحرب العالمية الأولى، لم تسعفني ذاكرتي في عامين من الأعوام الخمسة، وعندما نظر لي الرجل نظرة سخرية تخرج من أعين العلماء بادرته على الفور بأني استغربت لأنه لم يضع عام 1890 ضمن هذه السنوات المسببة للحرب العالمية الأولى،

(1) كتبت هذا المقال والذي يليه في 21 سبتمبر 2012 لأقدم نموذجًا للقارئ عن مفهوم رجل الدولة الحقيقي، فهو الرجل الذي يستطيع أن يبني الدولة القومية في ظروف سياسية صعبة للغاية، وكيف أنه استطاع أن يحول السخط الداخلي إلى دعم له ولأفكاره القومية، والحقيقة أن هذا الرجل العبقري يمثل في التقدير نموذجًا لما يجب أن يكون عليه رجل الدولة، والهدف الحقيقي هو أن نقدم للقارئ تجربة تاريخية مهمة ممثلة في سياسي عظيم قاد الشعب الألماني نحو التوحد والرفعة.

فتراجع الرجل وأخذ يفكر وأدركت عند هذا الحد أنني أمام فرصتي الأخيرة، فقلت له: «كيف ننسى عام إقالة بسمارك، والذي كان من الأسباب المؤدية للحرب العالمية الأولى؟». فأغرق الأساتذة الأربعة الآخرون في اللجنة في الضحك، فإذا بالرجل رحمه الله يبدأ التركيز بقوة وتنتابه نوبة من التواضع الذي لم يكن من سماته، فبدأنا حوارًا تاريخيًا لمدة ساعة ونصف الساعة كانتا من أمتع ساعات عمري، وكلما قاطعه أحد من الأساتذة زجره بشدته المعروفة عنه، ثم انتهيت من الامتحان بعد أربع ساعات ونصف من دخولي له، وكلما تذكرت الواقعة ترحمت على الدكتور «ساندرز» وبقيت لي سيرة بسمارك نتعلم منها السياسة.

حقيقة الأمر أن «أوتو فون بسمارك» موحد ألمانيا كان من أبرع الساسة على الإطلاق، فإنجازاته وقدراته على دمج السياسة الخارجية بالداخلية، والقدرة على المناورة والكر والفر السياسي يجعل لفظ «الداهية الألماني» حقًا مكتسبًا له، والرجل ينتسب لمملكة بروسيا وكانت ولاءاته لملكها منذ اليوم الأول، فهو لم يكن ثوريًا بل إنه كان رافضًا لفكرة الثورة في المقاطعات الألمانية لأن هدفه كان توحيدها قبل النظر لنظامها السياسي، وكان يرى أن هذه المقاطعات والإمارات الألمانية في حالة ضعف وتفكك ومفتوحة أمام التدخلات الخارجية من فرنسا ودولة النمسا، وبالتالي فإن الوحدة الألمانية هي السبيل الوحيد أمام فرصة الشعوب الناطقة بالألمانية لكي يكون لها دورها في صناعة المستقبل.

بدأ بسمارك حياته كرجل قانون في المحاكم البروسية، ولكنه سرعان ما استقال وبدأ يباشر أملاك والده ولم يكن الرجل يخفي مشاعره الرافضة للفكر

الليبرالي، حتى إنه عارض نتائج مؤتمر فرانكفورت الشهير عام 1849 والذي كان أول من اقترح دستورًا موحّدًا لألمانيا الموحدة، ثم أصبح ضمن قلة قليلة معارضة عندما انتُخب عضوًا في البرلمان، وقد بدأت حركته السياسية تتوسع بعد أن عين ملك بروسيا أحد أصدقائه وهو الجنرال «فون روون» وزيرًا للدفاع وأسند إليه مسئولية تطوير الجيش البروسي، وهو أمر حاربته القوى الليبرالية بشدة خشية استخدامه لضرب القوى الليبرالية في المقاطعات الألمانية، وقد فتحت هذه الصداقة المجال أمام بسمارك ليقترب من الملك فتم تعيينه سفيرًا في موسكو ثم باريس، إلى أن تم استدعاؤه على وجه السرعة عام 1862 للمساندة في منع الملك البروسي من التنازل عن العرش أمام ضغوط التيار الليبرالي في البلاد، وقد لعب بسمارك دورًا مهمًّا في إبقاء الملك في مكانه فتم تعيينه في اليوم التالي رئيسًا لمجلس الوزراء البروسي.

منذ أن تولى الرجل مقاليد الأمور بدأ بسمارك في امتلاك خيوط اللعبة السياسية، فكانت خططه واضحة لا مجال للبس فيها، فتطوير الجيش كان أولوية لأنه كان على يقين بأن الوحدة الألمانية ستتطلب مواجهات عسكرية مع القوى الخارجية لاسيما دولة النمسا، والتي كانت تشارك سياسيًّا في البرلمان الألماني وتبسط نفوذها على مقاطعات ألمانية بعينها، كما أن فرنسا لم تكن لتسمح بظهور مارد ألماني يخل بمعادلة توازن القوى في القارة الأوروبية، ومع ذلك فإن التيار الليبرالي ظل ينظر للرجل على اعتباره عدوه الأول وحاربه بكل قوة ورفض تمرير أي مشاريع قوانين تسمح له بالتوسع في الإنفاق العسكري والإصلاحات الإدارية في البلاد، فنظر بسمارك للأمر على اعتباره جزءًا لا يتجزأ من حقوق الملك البروسي وأخذ على عاتقه

مسـئولية التمويل المفتوح دون غطاء من البرلمان، وهو ما وسـع المسـافة بينه وبين الشعب البروسي إلى أن أصبح الرجل مكروهًا في أغلبية الأوساط.

مع تكالب أغلبية الظروف ضد بسـمارك فإن خططه اسـتمرت ولم تتغير، وقد عكسـتها خطبته الشهيرة المعروفة بخطبة «الدم والحديد» والتي تعد من أهم الخطب السياسـية في التاريخ الحديث، ففيها أعلن بسمارك سياسته وهي أن ألمانيـا لن تقوى من خـلال حرية الخطابة ولكن من خلال سياسـة تعتمد عـلى «الدم والحديد»، أي أن ألمانيا تحتاج لتطوير وتنمية وحروب لكي تقوى وتأخذ مكانتها في القارة الأوروبية.

وعلى الفور بدأت حركة التطوير تأخذ مجراها خاصة في الجيش، وتوازى معهـا حركة أخرى لا تقل أهمية دعمت من فرص التوحد الألماني من خلال تفعيـل «الاتحـاد الجمركـي» الذي سـبق لبروسـيا إنشـاؤه لتوحيـد التعريفة الجمركيـة مع عدد مـن المقاطعات الألمانية فيما عرف بالـZollverein، وقد ركز بسـمارك على عملية التكامل الاقتصـادي وجعلها تأخذ مجراها الطبيعي استعدادًا للاندماج السياسي فيما بعد وهو ما يعيد للذاكرة على الفور نموذج الاتحاد الأوروبي، أما الثورة الإدارية التي أدارها بسمارك وهو رئيس للوزراء فكانـت خطـوة مهمـة للغاية لتكـون أساسًـا للتوحـد الإداري لألمانيـا، أما سياسـاته الاقتصادية فقد سـمحت لبروسـيا بأن تقود الصناعة والتجارة في الدويلات والمقاطعات الألمانية، وأصبحت مسألة توحيد المقاطعات الألمانية مسـألة حنكة وسياسـة وتوقيت لم يتأخر بسـمارك فيها كثيرًا، فكانت تحركاته التالية تمثل مدرسة في فن الدبلوماسية والسياسة، فاستطاع الرجل في أقل من عقدين من الزمان تحقيق حلم داعب الشعوب الألمانية لقرابة أربعة عشر قرنًا من الزمان كما سنرى.

بسمارك والسياسة الدولية

تابعنا من قبل وصول بسمارك للقيادة في دولة بروسيا وكيف بدأ ينظر لنفسه على أنه موحد المقاطعات الألمانية وسط مصاعب مرتبطة برفض الملك البروسي أن يقبل تاجًا يمنحه له الشعب اعتقادًا منه بأن الملك يهبه المولى عز وجل، إضافة إلى تيار ليبرالي يكره بسمارك؛ لأنه يراه ضد الفكر الحر ويسعى لتقوية السلطة الأوتوقراطية لملك بروسيا على حسابهم، ومع ذلك فقد تجاهل الرجل كل هذه المعوقات وأخذ يستجمع قواه في الاتجاهات كافة لتحقيق هدفه المنشود وهو تحرير المقاطعات الألمانية من النفوذ الأجنبي تمهيدًا لتوحيدها في إطار سياسة «الدم والحديد» الشهيرة.

كانت الفلسفة الأساسية لبسمارك هي أن يجعل الضغوط الدولية هي العامل الرئيس في صهر الشعب الألماني سياسيًّا، وفي سبيل ذلك كان التخلص من النفوذ النمساوي هو أهم ما شغل باله لأنهم كانوا يسيطرون على مقاعد عديدة في الكونفدرالية الألمانية ، وبالتالي كان لابد من الدخول في حرب سريعة مع دولة النمسا لقطع نفوذها واستبدال نفوذ بروسي به، فافتعل الرجل بحنكة سياسية بارعة حربًا من خلال السعي لانتزاع مقاطعتي «شلزويج وهولشتين» من الدانمارك، وعندما سعت النمسا لضمهما لها كما

كان متوقعًا أعلن بسمارك على الشعب الموقف وبدأ يستميل الرأي العام الداخلي، والذي بدأ يطالب بالحرب والاحتفاظ بالمقاطعتين، وبالفعل عندما أعلنت الحرب أجهزت قوات بروسيا على النمسا فيما عرف «بحرب الأسابيع السبعة» وأذاقهم بسمارك هزيمة قاسية ضمن من خلالها ضم المقاطعتين إليه، ولكن عبقريته السياسية جعلته لا يفرض شروطًا قاسية على النمسا ؛لأن الهدف من الحرب كان قطع نفوذها في دائرة نفوذه هو، وليس القضاء على النمسا أو إذلالها خاصة وأنه كان يسعى لجعلها حليفة عندما تحين لحظة الحرب مع فرنسا، فكان من شروط الصلح إلغاء «الكونفدرالية الألمانية» واستبدال تنظيم ألماني خالص بها خارج النفوذ النمساوي، ومن ثم فإن هذه الحرب القصيرة وتسويتها الرقيقة سمحت له بعودة التحالف مع النمسا في غضون سنوات قليلة للغاية.

أدى الانتصار البروسي على النمسا وقطع دابر النفوذ النمساوي من المقاطعات الألمانية نهائيًا إلى جعل بسمارك البطل القومي في بروسيا وبدرجة أقل المقاطعات الألمانية، فهو الذي أعاد للروح الألمانية مجدها وبدأ يُنظر له بنظرة مختلفة تمامًا، فأدرك التيار الليبرالي أن سياسة «الدم والحديد» سياسة صائبة للغاية وأن الانتصار ما كان ليتم لولا فكر بسمارك وإصلاحاته العسكرية، وهو ما لمسه الرجل على وجه السرعة، ففتح باب حوار وتحالف مع التيار الليبرالي، والذي بدأ يقتنع بتوجهه فبدأ يدعم سياساته في البرلمان الجديد للألمان.

كان ختم الثقة الذي حازه هذا الرجل بداية عهد جديد سعى خلاله بسمارك لاكتساب ثقة المقاطعات الألمانية الجنوبية، والتي كانت ترفض الهيمنة

البروسية وتخشى الدخول في وحدة أساسها قوة بروسيا، وقد لجأ الرجل لحيلة بارعة للغاية حيث استطاع بدهائه أن يستدرج السفير الفرنسي في برلين ليقدم مطالب بلاده بنفوذ في مقاطعات الجنوب واستحواذ بعضها مقابل تسهيلات لبروسيا في الشمال، وقد كانت هذه الخطوة كفيلة بأن ترمي الجنوب في أحضان بسمارك حماية لنفسها من الهيمنة الفرنسية، وهو ما استغله بحرفية دبلوماسية غير معتادة ليؤجج المشاعر ضد الفرنسيين ويبدأ مرحلة من الإعداد النفسي للحرب ضد فرنسا لتكون البؤرة التي تتكاتف حولها المقاطعات الألمانية بروح قومية جديدة، وبالفعل استطاع مرة أخرى أن يستدرج السفير الفرنسي في برلين لتقديم مطالب بلاده مكتوبة ولكنه حرفها وأمر بطبعها في الصحف الألمانية، وهو ما استنكرته فرنسا، والتي بدأت تشهد ميادينها ثورات عارمة ضد ألمانيا مطالبين الإمبراطور نابليون الثالث بإحراق برلين، وبالفعل اندلعت الحرب البروسية الفرنسية عام 1870 كما رسم لها بسمارك، ولكن الجيش الفرنسي لم يكن ندًّا للآلة العسكرية الألمانية وعبقرية «فون روون» و«فون مولتك»، فكانت النتيجة هزيمة فرنسية مدوية أدت لأسر الإمبراطور الفرنسي نابليون الثالث وإسقاط الجمهورية الفرنسية، وتم انتزاع إقليمي «الألزاس واللورين» من فرنسا، واستكمالًا في المذلة تم إعلان الملك «فيلهلم» البروسي إمبراطورًا لألمانيا الموحدة في حفل تنصيب بقصر فرساي بفرنسا، وذلك بعد أن استطاع بسمارك أن يقنع مقاطعة «بافاريا» إحدى كبريات المقاطعات الألمانية بالانضمام للوحدة الألمانية مقابل وضعية خاصة في الفيدرالية الجديدة، والتي بنيت على استقلال هذه الدويلات والمقاطعات مقابل الوحدة السياسية والنقدية في أيدي برلين من خلال نظام برلماني تمثيلي وبما لا يخل بسلطات الإمبراطور على

مجريات الشئون الخارجية والدفاع من خلال مستشارية الإمبراطورية الجديدة والتي قادها «بسمارك» بنفسه.

وهكذا استطاع الرجل أن يوحد ألمانيا ويجعل منها دولةً تمحورت حولها السياسة الدولية على مدار قرن من الزمان، ولكن عبقريته لم تنته عند حد الوحدة الألمانية فدوره في صيانة هذه الوحدة من خلال سياسة خارجية أقل ما توصف به هي العبقرية كانت محل تقدير الساسة الأوروبيين كافة، فلقد كان الرجل مدركًا تمام الإدراك المشاعر الفرنسية المناوئة لبلاده وأنها لن تدخر جهدًا لمحاولة انتزاع كرامتها السياسية من ألمانيا ومعها إقليم الألزاس واللورين، وبالتالي عمد إلى اتباع سياسة توازن قوى تصاغ بميزان من الذهب، فوضع بسمارك قواعد أساسية للسياسة الخارجية لبلاده على رأسها مبدأ أنه في حالة ما إذا قامت الحرب في أوروبا، فإن ألمانيا يجب ألَّا تُواجه بجبهتين في آن واحد، بالتالي ففرنسا لا يُسمح لها بالتحالف مع روسيا تحت أي ظرف، كما أن ألمانيا يجب ألَّا تواجه تحالف ثلاث من الدول الكبرى الخمس في النظام الأوروبي، بالتالي فلا يجب السماح لفرنسا أن تحارب بلاده ومع حليفين أساسيين من الخمسة الكبار، وهو ما دفعه لمجموعة من السياسات التي حرمت فرنسا من تحالفاتها في حرب دبلوماسية شرسة استمرت قرابة عشرين عامًا، فاستمالت ألمانيا روسيا من خلال تقديم الدعم المالي والمساعدة في عملية الإصلاح والتحديث وهو ما ضمن علاقة قوية بين الدولتين، كما أنه فتح قنوات اتصال قوية مع بريطانيا ضمن خلالها بقاء لندن بعيدًا عن الأحضان السياسية لباريس.

وقد استمر بسمارك في سياساته المحسوبة بدقة وفتح المجال لبلاده لأن

يكون لها مستعمراتها الخارجية من خلال استضافة مؤتمر برلين الشهير عام 1888 والذي تم بمقتضاه تقسيم القارة الإفريقية كمستعمرات على الدول الأوروبية، فاتحًا بذلك الباب أمام حصول بلاده على نصيبها من المستعمرات الخارجية لدعم الحركة الصناعية والتجارية في الدولة الألمانية الصاعدة، وقد استمرت جهود هذا السياسي بكل قوة حتى بدأت الخلافات تدب بينه وبين الإمبراطور الألماني، والتي انتهت بعزله عن منصبه في عام 1890، وهو تاريخ حاسم بدأ معه في تقديري العد التنازلي للحرب العالمية الأولى؛ لأن الساسة الذين خلفوا بسمارك لم يكن لهم حنكته فسمحوا لروسيا بالخروج من دائرة النفوذ الألماني والارتماء في الأحضان الفرنسية، كما دخلت ألمانيا في سباق تسلح بحْري غير مبرر مع بريطانيا أدى إلى تدهور العلاقات بينهما وهو ما شجع على اندلاع الحرب.

وفي التقدير أن نموذج بسمارك يعد من النماذج الفريدة للساسة في القرن التاسع عشر، كما أنه يمثل في تقديري نموذجًا فريدًا في قائمة الساسة الدوليين الذي جمع الحسنتين السياسيتين: الأولى ممثلة في القدرة على بناء الدولة سياسيًّا وعسكريًّا واقتصاديًّا، والثانية هي القدرة على إدارة سياسة خارجية تراعي أهدافه الداخلية، فبسمارك لم يسمح لنفسه بأن يدخل التاريخ كشخصية قامت ببناء الدولة من ناحية لتقوم بتدميرها بسياساتها المتهورة من ناحية أخرى.

دويلة إسبرطة العجيبة(1)

تعـد دولـة إسـبرطة Sparta في اليونـان القديـم أحـد النـماذج الفريـدة للمجتمعـات الإنسـانية لأسـباب تتعلـق بأنماطهـا الشـاذة عـن المجتمعات البشريـة عـبر التاريخ، وهذه الدويلة التي كانت بـؤرة القوة في العالم اليوناني القديم سـتظل رمزًا لعسـكرة المجتمعات إما لأسباب عقائدية وإما لأسباب متعلقة بأنماط اجتماعية وثقافية مختلفة.

لقـد كان اليونـان القديـم ينقسـم إلى دويـلات City States لأنها كانت دولًا صغيرة نسـبيًّا في الحجم وتعداد السـكان ولكنهـا كانت أكبر من المدن، وقد تميز الكيان الإسبرطي في هذا الإطار عن أغلبية الدويلات الأخرى بأنه كان مجتمعًـا يتمحور حول الجيش الذي كان مقصـورًا على طبقة الذكور من مواطني إسبرطة دون غيرهم، وكانت هذه الفئة العسكرية هي الأساس الذي دار حوله هذا المجتمع، بينما كانت الطاقات الإنتاجية فيه تعتمد على السخرة

(1) عزيـزي القارئ، أنا أثق في قدرتك على فهم رسـالة هذا المقـال دونما حاجة لأن أوضحها بما هو أكثر من ذلك، ولكن عليك أن تنظر إلى الدولة «المتعسكرة» والتي ترى في القوة أمنها، وفي السلاح أمانها، بينما مثال إسبرطة يعكس أن مالها وسلاحها لم يغن عنها كثيرًا، بل إن غريمتها أثينا ظلت ككيان وقوة لا يُستهان بها على الرغم من أنها هُزمت عسكريًّا، فقوة الدولة ليست في ترساناتها ولكن في قدراتها على التجانس مع جيرانها.

Helots والتـي كُلفت بزراعة الأرض وكافة الأعـمال الدونية الأخرى، بينما اقتصر دور طبقة المواطنين الأحرار على بعض الأعمال الرفيعة.

ولكـن تميز إسبرطـة عبر التاريخ جاء لعدد مـن الأسباب الأخرى يمكن تلخيصها فيما يلي:

أولاً: أن نشـأة الجيش الإسبرطي كانت مختلفة إلى أكبر الحدود، فالتكوين والتدريـب كانـا يعتمدان عـلى المواطن القـوي منذ طفولته، فلـم يكن هناك مـكان للضعفـاء أو ذوي الاحتياجـات الخاصـة، فهـؤلاء التعسـاء مـن الأطفـال كانـوا يتعرضون للوأد مـن قبل ذويهم ليفسـحوا المجال للأصحاء من الأطفال الذكور لمدارس الجيش، والتي تقوم بتنشـئتهم تنشـئة عسـكرية صرفـة يتم خلالها عزلهم لسـنوات عـن المجتمع ثم يعـودون إليه مرة أخرى بعد اكتـمال تدريبهم واسـتعدادهم الكامـل للحرب، وكنتيجة طبيعية سـاد الشـذوذ الفكـري والاجتماعي بـل والجنسي بين هذه الفئة بسـبب الانعزالية وشـظف الحياة والنمط غير الاجتماعي أو حتى الإنسـاني للتطور، ولكن كل هذه الظواهر قوت شـوكة الجيش فكان جيشًا على أعلى مستوى مقارنة بكل الدويلات اليونانية.

ثانيًـا: أن الجيش الإسـبرطي كان نـواة أي تحرك يونـاني جماعي، فكانت إسـبرطة دائـمًا ما تقود الجيـوش اليونانيـة الجماعية بفضل تفوقها العسـكري بسـبب التطوير التكتيكي المستمر لتشكيلاتها العسـكرية، فهم أول من طور في تشـكيلات الفالانكـس Phalanx الشـهيرة (مربـع أو مسـتطيل المشـاة) والتـي سـمحت بالتكتل وكسر خطوط الجيوش المعاديـة، إضافة إلى التفوق

النوعي للجيوش الإسبرطية مقارنة بغيرها بسبب التدريب العالي والقدرة على التحمل. وتشير رائعة الكاتب اليوناني الشهير ثيوسيديديس «تاريخ الحروب البيلوبونسية History of The Peloponnesian War» ـ والتي تعد المرجع الأساسي لهذه الحرب الضروس التي دارت بين اليونان وإسبرطة وحلفائهما خلال القرن الخامس قبل الميلاد ـ إلى أهمية دور المشاة مقارنة بالأفرع الحربية الأخرى، إذ إن البحْرية اليونانية رغم تفوقها لم تستطع حسم الحرب لصالحها بسبب قوة المشاة الإسبرطية وتحالفاتها.

ولكن أبرز البطولات العسكرية لإسبرطة جاءت خلال الحرب الفارسية- اليونانية في القرن الخامس قبل الميلاد عندما استطاع ملك إسبرطة «ليونيدس» على رأس قوة من ثلاثمائة إسبرطي بدعم من بعض وحدات يونانية أخرى الصمود في ممر «ثيرموبولي» وتعطيل زحف جيوش الملك الفارسي «زيريكسيس» لأيام طويلة، وهلك ليونيدس ومن معه ولكن ليس قبل أن يمنحوا باقي الدويلات اليونانية الفرصة للتكتل لهزيمة الغزو الفارسي فيما بعد.

ثالثًا: تشير المصادر التاريخية المختلفة إلى أن النظام الدستوري لإسبرطة كان غريبًا هو الآخر، فهذه الدولة كان يحكمها ملكان منتخبان من المواطنين الأحرار، وكان دورهما في البداية يتضمن بُعدًا روحيًّا مرتبطًا بالآلهة، إضافة إلى مهامهما التقليدية في إدارة الدولة والجندية وتوزيع القيم والأموال؛ وكان المواطنون ينتخبون أيضًا مجلسًا قويًّا من المواطنين الإسبرطيين الأحرار وكان له دور الرقابة والتشريع ثم تحول إلى دور صانع السياسة مع مرور الوقت، ولقد استمر النظام السياسي الإسبرطي صامدًا لقرون طويلة ولكن تفوقها العسكري ضعف مع مرور الوقت.

رابعًا: نظرًا للطريقة غير الطبيعية التي بُني عليها المجتمع الإسبرطي، فإن الهيكل الاقتصادي والاجتماعي للدولة لم يكن من الممكن أن يستمر بطبيعة الحال، ففكرة النقاء الوطني والعرقي وتشدد المجتمع الإسبرطي في المحافظة على مفهوم السمو الذاتي أضعف هذه الطبقة بطبيعة الحال مع مرور الوقت لأنها لم تقبل الدم الجديد، كذلك فإن فكرة الاعتماد على طبقة العبيد أو السخرة والخوف المستمر من ثوراتهم دفع المواطنين لاستخدام العنف والقتل الانتقائي كنوع من الردع لهم، ومع ذلك لم يخل الأمر من ثورات مستمرة للعبيد أضعفت الأمن الداخلي لهذا الكيان.

من ناحية أخرى، أدت ظاهرة عسكرة الدولة لظهور ضغوط على الهيكل الاجتماعي بها، فكان من الطبيعي أن تتأثر الطبقات الاجتماعية الرئيسة الثلاث المكونة من المواطنين الأحرار وطبقة أنصاف المواطنين الذين تميزوا في التجارة والأعمال الأخرى، وطبقة العبيد، فكان من الطبيعي أن تضعف الهياكل الاجتماعية للدولة الإسبرطية مع مرور الوقت لاسيما مع ضعف طبقة المواطنين واستمرار الضغوط والتوترات القائمة بين الطبقات، بالتالي كان متوقعًا أن تضعف القوة الكلية لإسبرطة مع الزمن لأن النظام الاقتصادي والاجتماعي كان غير قادر على التحمل الممتد.

خامسًا: من الملاحظ أن دولة إسبرطة لم تترك لنا رصيدًا ثقافيًا مقارنة بقوتها العسكرية المتميزة، وذلك على عكس عدوتها اللدود دويلة أثينا، والتي تمثل البنية الأساسية للثقافة الغربية، وهو أمر يجب ألا يكون محط استغراب لأن الثقافة والرقي الحضاري لا يبنيان على قوة السلاح، بل على قوة العقل

وخصوبة أفكاره وسلامة المجتمع، فالقتال خارج الأراضي في وقت الحرب والتفرغ لمطاردة طبقة العبيد لكبتها في وقت السلم، وعسكرة المجتمع كله والضغوط عبر الطبقية، كلها عوامل لا تترك مجالًا لأساس فكري صلب باستثناء بعض المفكرين وقليل من الفلاسفة وكثير من السفسطائيين.

في التقدير أن كل هذه العوامل جعلت من إسبرطة إنذار خطر للإنسانية لما مثلته من خطورة اتحاد فكرتي العسكرة والعنصرية داخل أي مجتمع، فضلًا عن استعدائها للمجتمعات التي حولها؛ فهذه العناصر مجتمعة كفيلة بالتدمير التدريجي لأي مجتمع؛ إذ لا يمكن للمجتمعات الاستمرار وهي في حالة عدم وئام مع جيرانها وداخل مجتمعها، فمثل هذه المجتمعات أو الدول المتعسكرة، والتي ترصع نفسها بخرافات السمو العرقي أو الديني مثل إسبرطة حتمًا في خلاف مع التاريخ وصدام مع الواقع، ومثواها كتب التاريخ بجوار دولة إسبرطة لتتعلم منها الشعوب الأخرى كيف لا تصبح مثلها.

دروس من أخطاء الديمقراطيات [1]

هناك فكر شائع أعتقد أنه مغلوط وهو أن الديمقراطيات الحديثة قادرة على حماية نفسها داخليًا بشكل مطرد بلا أي عوائق، وأن الديمقراطية لا يحميها إلا مزيد من الديمقراطية، وقد يكون لهذا الفكر ما يبرره، ولكن هناك من الأمثلة التاريخية التي تشير إلى أن هذا ليس صحيحًا دائمًا بضرورة الحال، فالواضح أن هناك ممارسات غير ديمقراطية في الدول الديمقراطية الحديثة.

واعتقادي أن «الجيريماندرية Gerrymandering» تمثل في حقيقة الأمر خطيئة كبرى في الممارسة الديمقراطية، وهذا ليس مفهومًا ابتدعته ولكنه مفهوم شائع لدى الأوساط السياسية باعتباره يمثل ممارسة غير ديمقراطية

---

(1) كمصري تفاعلت مع بني بلدي وبدأت أشعر بخطورة الأوضاع في مصر وتوجهنا نحو ديكتاتورية على أساس ديني، وقد كتبت المقال الأول وأنا في حسرة من أمري، فبدأت أشعر أننا نتجه إلى ديكتاتورية جديدة بشكل جديد، وهي في قالبها لا تختلف كثيرًا عن التجربة الفاشية والنازية في أوروبا في ثلاثينيات القرن الماضي، وقد بدأت أشعر بالخطر وبعدما أرسلت المقال التالي بعنوان «الواقع السياسي لإيطاليا بين الحربين» كان ذلك في يوم 29 نوفمبر 2012، وقد تلقيت اتصالًا هاتفيًا من الأستاذ علي إبراهيم نائب رئيس تحرير الشرق الأوسط يبلغني فيه بأن الرئيس المصري حصن نفسه واللجنة الدستورية من خلال إعلانه الدستوري، مشيرًا إلى أن المقال قد يفسر على أنه إسقاطٌ مباشرٌ على الأوضاع في مصر، فأذكر أنني قلت له إن أحدًا يجب ألا يخشى التاريخ، وإن تجربة الفاشية والنازية بدأت من خلال سلم الديمقراطية وإن التحذير واجب، وهكذا استقر الرأي على نشر المقالة ثاني يوم في 30 نوفمبر 2012.

تحدث بين الحين والآخر في الدول الديمقراطية وكذلك في بعض الدول التي لا تـزال حديثـة العهد بالديمقراطيـة أو التي كانت تحكـم من خلال الحزب الواحـد، وينسـب مفهـوم «الجيريماندريـة» إلى محافظ ولاية ماساتشوسـتس الأمريكيـة عـام 1812 واسـمه «الدرييج جـيري» الذي أراد أن يجد وسيلة يضمـن من خلالهـا فوز حزبه في انتخابـات ولايته، فما كان منـه إلا أن عدل الحـدود الداخلية للدوائر الانتخابية بما يسـمح لـه بتجميع أغلبية الأصوات المعارضة لحزبه في دائرة انتخابية واحدة بما يوفر لحزبه فرصة تنافسية قوية في الدوائر الأخرى، وكثيرًا ما كانت الانتخابات تنتج عن فوز الأقليات بسبب ما هو معروف بظاهرة «الجيريماندرية» وهي في حقيقة الأمر لم تكن بدعة من زعيم لدولة شيوعية أو أحد النظم الشـمولية المتخفيـة في زي الديمقراطية، ولكنها كانت وسـيلة للتغلب على أسـاس هام من أسـس الديمقراطية وهو الفرص المتسـاوية للمرشحين، بما يمثل خطأ فى الممارسة الديمقراطية وسبيل الحرية بكل المعايير لأنه يؤثر على المسيرة الانتخابية في هذه المجتمعات.

ولكـن أخطر الأمـراض التـي تصيـب الديمقراطية هي حالـة الإرهاق وعدم الثقة في النظام السياسي، والتي غالبًا ما تحدث عندما تأتي قوى داخلية تخلخل ثقة المواطن في الديمقراطية وتسـتغل ضعف الوطن وظروفه الصعبة لتبـشر بدعائـم نظام سـلطوي أو شـمولي، ولعـل أخطر الأمثلـة في تقديري وأبرزهـا في مطلع القـرن العشرين كانت إيطاليا بعد الحـرب العالمية الأولى، فلقد خرجت إيطاليا من الحرب وهي مع الحلفاء، ولكن عند تقسـيم المغانم في اتفاقيـة فرسـاي 1919 لم يكن نصيـب إيطاليا يذكر أو يتـوازى مع 600 ألـف قتيل دفعتهم ثمنًا لمسـاعدة الحلفاء في جهودهـم الحربية، ولكن إيطاليا

كانت ضعيفة للغاية ولم تكن قيمتها السياسـية على المستوى الأوروبي تسمح لها بأن تطالب بأكثر مما أعطاها الحلفاء.

ورغم أن الحكومات الإيطالية المتتابعة لم تكن ديمقراطية بالمفهوم الكامل في العـصر الحديـث، فإنهـا كانت أقرب مـا تكون لها، فقد كانـت هناك ثلاث قـوى متصارعـة في الحلبة السياسـية الإيطاليـة في عشرينيات القـرن الماضي؛ الأولى تمثلت في الحزب الكاثوليكي الشعبي وهو تيار ليبرالي له خلفية قوية في الرأسـمالية الإيطالية، وعلى النقيض منه كان الحزب الشـيوعي الإيطالي، وقد كانـت الشـيوعية في ذلك الوقت مع بدايـة ظهورها ينظر إليهـا على اعتبارها أداة لمكافحة الرأسمالية بكل المشاكل الاجتماعية المرتبطة بها، فكانت الشيوعية هي أقرب ما تكون «للموضة السياسية»، فتشير بعض التقديرات إلى أن ثلث القوة الناخبة في إيطاليا كانت تنتمي لهذا التيار سـواء بالفعل أو بالتعاطف أو بالرفـض للأحزاب والأفكار التقليدية. ويكتمل الثالوث السـياسي الإيطالي مـن خلال الملـك فيكتور إيمانويـل الثالـث، والذي يمثل الضعف السـياسي الحقيقي، ومعه مجموعة من الساسة الذين كان يعينهم في رئاسة الوزراء.

لقـد كان مـن الممكن أن تسـتكمل إيطاليا التجربة الديمقراطية شـأنها في ذلـك شـأن دول أوروبية كثـيرة، ولكن حقيقة الأمـر أنها انحرفـت انحرافًا شـديدًا خارج هذا المسـار، فلقد بدأت الظروف الاقتصادية تحدث تآكلًا في قواعد الديمقراطية وفرص اكتمالها، وسرعان ما بدأ الاقتصاد الإيطالي يعاني البطالة وعجزًا مزمنًا في الموازنة وانهيارًا تدريجيًا في ميزان المدفوعات وغيرها مـن المشـاكل الاقتصادية والاجتماعيـة، ولم تكن الظروف السياسـية مواتية، فلقـد كانت أوروبا تسـعى للخروج من الأزمة الاقتصاديـة الطاحنة الناجمة

عن الحرب العالمية الأولى، فلم يكن هناك من يدعم الاقتصاد الإيطالي خاصة بعدما عمت حالة الفوضى وضعفت الدولة واستشرت المشاكل الاجتماعية المرتبطة بذلك.

وفي هذه الظروف ظهر أحد الشباب الإيطالي ويسمى «بنيتو موسوليني» يدعو للفاشية كوسيلة لتحقيق الأحلام الإيطالية، ورغم أن الفاشية لم يكن لها فكر منسق وقت ظهورها، فإنها كانت تداعب طموحات البسطاء من الشعب، خاصة أنها تدعو إلى إيطاليا القوية التي تمثل امتدادًا للإمبراطورية الرومانية، فضلاً عن المطالبة بتوجيه كل القوة للدولة ولا شيء يعلو فوقها، وبالتالي بدأ هذا التيار يعمل على جذب الدعم الشعبي المحدود، وذلك رغم أن هذا التيار لم يكن يملك لا الفكر ولا الكوادر ليقود النهضة في إيطاليا، ولكن في اللعبة الديمقراطية هذه لا يهم ما دامت الأغلبية قد اقتنعت بذلك.

والثابت تاريخيًا أن الشاب موسوليني كان طريدًا من الحزب الشيوعي الإيطالي فحمل في طياته كراهية شديدة لهم، فكان ذلك سببًا مباشرًا في بداية تحالف قوى بينه وبين الرأسمالية الإيطالية، فلقد أدى ضعف الحكومة وسعي العمال ونجاحهم في حالات كثيرة للسيطرة على المصانع تحت مسمى الحرية والديمقراطية - إلى أن تلجأ الطبقات الرأسمالية للتحالف مع الفاشيين بقيادة موسوليني لمواجهة تجبر العمال وحماية أموالهم، وقد وفرت الحركة الفاشية هذا التحالف من خلال مجموعات من البلطجية المعروفين «بالفانلات السوداء» فقد كان موسوليني يملك القدرة على تحريك بضع عشرات الآلاف منهم بقرار منه، وقد اتخذ هذا القرار بجملته الشهيرة «نحو روما .. نحو روما»، بينما كان هو في ميلانو، فامتلأت روما بجحافل البلطجية وقطّاع الطرق

مرتدين فانلاتهم السوداء، مرددين شعارات قومية ووطنية تدعو لقوة إيطاليا وللفاشية كنظام سياسي يقوي سلطة الدولة المركزية.

لقد كان رئيس الوزراء على أتم استعداد لإعلان الأحكام العرفية وتطهير البلاد من حالة الفوضى التي اجتاحتها بنزول قوى البلطجة في الشوارع، ولكن الملك فيكتور إيمانويل الثالث خشي تبعات ذلك وآثر حقن الدماء ورفض إنزال الجيش، فما كان من رئيس الوزراء إلا أن استقال بعد الموقف المتخاذل للملك، فلم يجد هذا الرجل الضعيف بُدًّا من تعيين قائد الفاشيين موسوليني رئيسًا للوزراء علمًا بأن حزبه لم يملك إلا أقل من 10٪ من مقاعد البرلمان، فلم يتأخر الرجل في بسط نفوذه، كما سنرى، في مدة وجيزة للغاية، ومما لا شك فيه أن الملك الإيطالي اقترف الفاحشة السياسية وهي تنصيب الأقلية غير المؤمنة بالديمقراطية لقيادة الحركة السياسية في البلاد وهو قادر على حماية الدولة في ذلك الوقت، وهكذا خرجت إيطاليا عن طريق الديمقراطية نحو الفاشية بضعف من الملك، وجهل من الشعب، وجشع من الطبقة الرأسمالية، وحمق الحركة الاشتراكية، وافتقار الأحزاب للرؤية السياسية.

الواقع السياسي لإيطاليا
ما بين الحربين

تناولنا في الموضوع السابق بعض الأخطاء في الممارسات الديمقراطية وعلى رأسها عدم استخدام الجيش لمنع انتشار بلطجية الفاشية في روما وتولية «بنيتو موسوليني» لرئاسة الوزراء، فضلًا عن كشف حقيقة الخطأ الشائع بأن الفاشيين كانت لهم الشعبية في الشارع الإيطالي، فحقيقة الأمر أن هذا الحزب لم يكن يملك سوى 35 مقعدًا من أصل 356؛ أي أقل من عُشر البرلمان، وموسوليني لم يكن منتخبًا كما أنه لم يكن قائدًا شعبيًّا؛ ولذلك فإن حصوله على السلطات المطلقة التي كانت يرغب فيها كان أمرًا شديد الصعوبة.

بمجرد أن تولى موسوليني رئاسة الوزراء تعمد ألا يضم في وزارته الجديدة أكثر من أربعة وزراء من حزبه الفاشي على خلفية ضعف قوته البرلمانية، فعمد الرجل لضم حقيبتي وزارتي الخارجية والداخلية إليه شخصيًّا؛ حتى يمكن أن يسيطر على المجريات الأساسية في حكم البلاد ويضيف إلى سلطاته السياسية والأمنية تمهيدًا لحسم ميزان القوة لصالحه، وبهذا بدأ الرجل حكمه بهدوء لكنه كان مضطرًّا للتخلص من كل القوى الأخرى التي لم تكن تؤيد حكمه الفاشي، فالرجل لم يأت بالديمقراطية ولم يأبه لتثبيت أركانها، فكان

عليـه أن يمحـو عـددًا من القوى السياسـية على رأسـها الحزب الاشـتراكي والحـزب الشـعبي ويضعف من دور الكنيسـة الكاثوليكيـة التي كانت لديها مشـاكل تقليدية مع الدولة الإيطالية لعقود طويلة بسـبب رغبتها في السيطرة على النظم التعليمية في البلاد وحصول مدينة الفاتيكان على الوضعية القانونية المستقلة عن الدولة.

بـدأ موسـوليني رحلتـه نحـو الديكتاتوريـة بمزيج مـن التريـث والعنف المحسوب تحت شعار «كل شيء للدولة، ولا شيء ضد الدولة، ولا شيء خارج الدولة»، فبذلك مزج بين فكرة السلطة والدولة، واضعًا نفسه في معادلة الملك لويس الرابع عشر «أنا الدولة، والدولة أنا»، فكان هذا الخلط لدى الرأي العام وبعـض الأحـزاب هو ما بـدأ يجلب عليه بعـض الشرعية والدعـم على ضوء الضعـف العام الذي أصاب مؤسسـات الدولة وحالـة الاحتقان الاقتصادي التي كانت مسيطرة على الشارع، وقد بدأ موسوليني يطبق ما يمكن أن نسميه سياسـة «الإحلال الوظيفي» أي عملية نشر كوادر حزبه في مؤسسـات الدولة تدريجيًّا؛ ليضمن بذلك السـيطرة التدريجية على هذه المؤسسـات، كما بدأ يلجأ لعملية القضاء على كل معارضة داخل هذه المؤسسات.

وفي تحـرك سريع بدأ موسـوليني يطلـب من البرلمان منحه سـلطات كاملة ومطلقـة أو ما هو معروف بسـلطات الطـوارئ لإدارة البلاد لمـدة عام كامل؛ حتـى يمكن لـه أن يتغلـب على المشـاكل الأساسـية التي تواجـه المواطن من الفقـر والفوضى والبطالة ... إلخ. وقد وافـق البرلمان على هذا المطلب بأغلبية 275 مقابـل 90. ويظـل هـذا القرار موضع تسـاؤل لدى كثـير من المؤرخين والسياسـيين؛ فلقـد تنازل البرلمـان عن سـلطاته طواعية لصالح موسـوليني،

تمامًا مثلما كان ينوي السينيت أن يمنح يوليوس قيصر السلطات المطلقة في البلاد قبلها بقرابة عشرين قرنًا من الزمان، وبقي سؤال كيفية موافقة البرلمان على تسليم سلطاته بالكامل إلى رئيس وزراء غير منتخب أتت به مجموعة من البلطجية إلى الحكم؟ ويشير كثير من المصادر التاريخية إلى أن موسوليني أجبر البرلمان على الخضوع لإرادته تحت تهديد حل البرلمان وعقد انتخابات برلمانية جديدة بإشراف من الحزب الفاشي، بينما يرى آخرون أن كثيرًا من البرلمانيين كانوا يخشون الرجل وحزبه العنيف، بينما يرى فريق ثالث أن البرلمانيين كانوا مدركين إفلاسهم السياسي وعدم قدرتهم على مواجهة المشاكل القائمة في البلاد معتمدين على أن تولي موسوليني كل السلطات من شأنه إغراقه سياسيًّا.

وعلى الفور استخدم الرجل سلطاته لتضييق الخناق على المعارضة الخاصة به والسيطرة على الساحة السياسية، فبدأ يُدخل سلسلة من الإجراءات التي كان من شأنها تقييد الحريات العامة والتضييق على الصحافة والفكر في البلاد، وفرض الرقابة على الكتابة والكُتَّاب تحت مسمى حماية الدولة ومنشآتها من الفوضويين، ثم وجه همه للقضاء على الاشتراكيين في البلاد، واستخدم الرجل بلطجية الحزب الفاشي في البلاد، وتجلت الإجراءات التضييقية من خلال الانتخابات البرلمانية التي تلت هذه الخطوات، والتي خرجت بأغلبية فاشية تحت وطأة الإجراءات العنيفة وحصاره للمعارضة، خاصة حادثة مقتل «ماتيوتي» أحد المفكرين الإيطاليين على أيدي القمصان السوداء، والتي فجرت موجات من الغضب ضد النظام السياسي لكنه امتصها بمحاكمة صورية للقتلة وصدور حكم مخفف عليهم أعقبه عفو من موسوليني، ثم حدث ما كان متوقعًا عندما أصدر الرجل قرارًا بحظر

الأحزاب والتجمعات السياسية في البلاد باستثناء الفاشية، فدخلت إيطاليا في مرحلة النظام الشمولي المبني على الحزب الواحد، فحتى البرلمان كان يخضع لسيطرته الكاملة فلا يجوز طرح الاستجواب للحكومة إلا بعد موافقة السلطة التنفيذية في البلاد، وكان الشعار الجديد الذي طرحه الحزب الفاشي هو «آمِنْ ، أطع، حارب».

حقيقة الأمر أن هذا النظام الشمولي الجديد ما كان يمكن أن يحيا لو أنه لم يسع لتحسين الأحوال المعيشية للشعب الإيطالي خاصة في منتصف العشرينيات، فساد الهدوء البلاد لأول مرة منذ فترة طويلة بعد أن تم القضاء على الفوضى العارمة التى كانت تهدد مؤسسات الدولة والأمن العام، كما بدأت الدولة تنظم التعليم وتفرض النظافة والانضباط للشارع الإيطالي، وقد حارب موسوتيكان من خلال التوصل لاتفاقية «لاتيران» الشهيرة والتي نظمت العلاقة بين الفاتيكان والدولة الإيطالية بمنح البابا السيادة الكاملة على هذه الدولة، وقد تنازل الرجل لصالح الكنيسة في هذا الاتفاق خاصة في مجال التعليم الديني ودور الكنيسة في هذا المجال، وذلك رغم أنه كان ناقدًا شديدًا للدين بصفة عامة والكنيسة الكاثوليكية بصفة خاصة لأسباب مفهومة.

فإذا كان الرجل قد سيطر على الأوضاع الداخلية إلا أنه لم يستطع السيطرة على الأوضاع الخارجية، فسرعان ما ضرب الركود العالمي إيطاليا بكل قوة، فبدأت كل جهوده نحو تحسين الاقتصاد وجذب الدعم الشعبي تتهاوى تدريجيًا، وقد راهن موسوليني في سياسته الخارجية على ألمانيا النازية فيما بعد لدعمه سياسيًا، فتحالف معها وكانت النتيجة محتومة وهي هزيمة إيطاليا عسكريًا على أيدي الحلفاء واحتلالها، فخسرت البلاد كل شيء بنته على مدى عقدين من الزمان، ولم تستعد ديمقراطيتها إلا على أيدي قوات الاحتلال.

الباب الثاني

مقالات من التاريخ والتراث الإسلاميين

نحن جميعًا ندفع ثمنًا باهظًا
من أجل تطلعنا لمفهوم الجنة
فالروح التي تمتلك الرؤية
هي الحلم الذي يمتلك الهدف

«استمسك بشعلتك» 1987

ابن الوليد المستثنى من الذاكرة[1]

لم تحظ شخصية عسكرية إسلامية وعربية بالاحترام والتقدير مثل خالد ابن الوليد، ليس فقط لأنه كان قائدًا عسكريًا فذًّا وشخصية قوية وخلافية في آن واحد، بل لأنه القائد الوحيد الذي حسم المولى عز وجل أمره فلقبه رسول الله عليه الصلاة والسلام بلقب «سيف الله المسلول»، فيذكر في كتب التاريخ أن خالدًا سأل صديقًا له وهو على فراش الموت عن سبب عدم نيله الشهادة في معاركه، والتي تمناها، فقال له الصديق: إن هذا غير ممكن لأنه لُقب بسيف الله الذي لا يُسمح لعدو بكسره.

(1) كتبت هذا المقال عندما عدت لقراءة كتاب «الاستراتيجية» للكاتب الإنجليزي «ليدل هارت» للمرة الخامسة لأنه رمز من رموز علم الاستراتيجية العسكرية، وقد بلغ استيائي قمته عندما وجدت خالد بن الوليد غائبًا عن قائمة عظماء الجنرالات والقادة في التاريخ، فهذا القائد العسكري الذي كسر القوتين العظميين في عصره يختفي تمامًا من سجلات الفكر العسكري الغربي، حتى كُتابنا تناولوه بنوع من الاحترام دون الإمحاص في نبوغه العسكري وتكتيكاته الحربية العظيمة، فلم نسع لوضعه في مصاف القادة العسكريين ولم نساعد على تسويقه لدى صناع الفكر العسكري الحديث على مستوى العالم، وهذا يعكس تراخيًا كبيرًا من جانبنا في مجالات شتى من تاريخنا وثقافتنا الإسلامية، فحتى النموذج العسكري الفذ لا نستطيع أن نعطيه حقه!

ومـع ذلك فإن كتب العلـوم الاسـتراتيجية الغربية تعمـدت إغفال ذكر سيف الله، فيظل البطل عالقًا في أذهاننا كعرب منسيًا في كتب التاريخ الغربي باسـتثناء قلة قليلة تشـير له في سـطور أقل، وتظل ظاهرة النسيان الانتقائي Selective Amnesia عنـد التعـرض لابـن الوليـد غيـر مـبررة، فالرجـل بلا شـك يعد من أفضل القادة العسـكريين عبر التاريخ لأسـباب موضوعية نسوق منها ما يلي:

أولًا: إن إنجازاتـه العسـكرية كقائد للجيوش الإسـلامية الوليدة كان لها أخطر الأبعاد السياسـية والعسـكرية على المسـتوى الدولي، فغير أبو سـليمان بجيوشـه نمط العلاقات الدولية السـائد، ووضع الدولة الإسلامية كلاعب حاسـم وبـارز في العلاقات الدولية وذلـك من خلال إخضاع شـبه الجزيرة العربية للسـلطـة الإسـلاميـة في المدينـة في حروب الـردة، وعلى الرغم من أنـه لم يكـن وحده الذي يحارب على هـذه الجبهة، فإنه كان بلا شـك العنصر الحاسـم في ضرب بـؤر الـردة مـن أمثال مانعـي الـزكاة ومسـيلمة الكذاب وغيرهمـا، ولـولاه لأخذ التاريخ الإسـلامي منعطفًا آخر. وتـلا ذلك إنجاز جديـد بتقويـض أواصر إمبراطورية فارس في معارك متتاليـة منها «كاظمة» و«نهر الدم»، ثم دفع به أبو بكر لقيادة الجيوش الإسلامية في الشام، ففعل ما لم يسـتطع القادة الآخرون من أمثال شرحبيل ابن حسـنة وعمرو بن العاص وغيرهمـا، فهـزم الدولة البيزنطيـة في عدد من المعـارك أهمهـا «أجنادين» ثم «اليرموك»، ليأخذ حكم الشام من بيزنطة للأبد.

ثانيًـا: إن العبقرية العسـكرية لابن الوليد لا خلاف عليها، فلو دُرسـت خططـه العسـكرية فسـنجد ابتكاراتـه ومهاراته جليـة، فالرجل على سـبيل

المثـال كان ثاني قائد عسـكري يطبق نظرية التطويـق أو الالتفاف المزدوج في معركة «الولجة» ولم يسبقه فيها إلا هانيبال في معركة «كيناي» ضمن الحروب البونيقيـة الثانيـة Punic Wars، كذلـك فإن فكره العسـكري تجلى في معركة اليرموك، والتي يجب أن تكون محل دراسـة في كل الكليات العسكرية لكيفية إدارة معركـة بالنـدرة البشريـة وبـث اليـأس في نفس الخصم وكـسر ثقته في الانتصـار ليحول ضعفه لقوة على مدار أربعة أيام مع عدو يفوق عدده قرابة خمسة أضعاف.

ثالثًا: إن عبقرية ابن الوليد لا تقتصر على البعد الاستراتيجي، بل إن أبعاده التكتيكية لا تقل عبقرية، فالرجل كان دقيقًا في أوامره للقيادات، عليماً بشـئون تعبئـة الرجـال وتحريكهـم، كذلك فقـد كان للرجـل روح المغامرة المحسـوبة والقـدرة على تنظيم الإمدادات والصفوف، ولعـل دوره في غزوة مؤتة يعكس ذلك، فالرجل استطاع بخداع تكتيكي دفع الاحتياطي للإمام وتحريك عناصر مـن الميمنة للميسرة والعكـس ليوهم عدوه بوصول تعزيـزات فينجو بالجيش الإسـلامي الذي أتت القيادة إليه ولم يطلبها، وممـا يذكر له أيضًا أنه كان ضمن القواد العسكريين القلائل الذين لم يلقوا هزيمة عسكرية في حياتهم.

إن الثقل العسـكري لهذه الشـخصية لا يحتاج لتأكيـد ولكن هناك تجاهلًا يصـل لمرحلـة الإجحـاف لهذه الشـخصية العسـكرية الفذة في الغـرب، فلو تأملنـا على سـبيل المثال كتابًا مثل «اسـتراتيجية» للعلامـة البريطاني «بيلامي ليدل هارت» والذي يعد من المراجع الأساسـية للفكر العسـكري الحديث، فلن نجد لخالد مكانته بين الإسكندر الأكبر وهانيبال وبيلساريوس البيزنطي وجانكيزخـان وفريديريك الكبير ونابليون والتي صنعت سـيرتهم مقومات

الفكر الاسـتراتيجي والعسكري العالمي، وهنا يثور السؤال عن المسئول عن هذا التجاهل؟ وتقديري أن الإجابة تكمن فيما يلي:

أولًا: أن الغرب والمستشرقين تعاملوا مع التاريخ الإسلامي بنوع من الحذر الممـزوج بالتحيز لدى الكثير، فهناك توجه للتعامل مع مسـلمات عربية بنوع مـن الحيطة تحت حجة الدقة والموضوعية في البحـث العلمي، وإذا ما أضفنا لهذا العامل الندرة النسـبية لمصادر التأريخ العسكرية الغربية التي تتعامل مع الفتوحات الإسلامية، فسنجد ما قد يكشف أسباب هذا التقصير.

ثانيًـا: واتصالًا بما سبق، فـإن جـزءًا من المسـئوليـة يقـع علينا كعرب، فلـو نظرنـا للمكتبـة العربية بعيـدًا عن المراجـع التاريخية، فسـنجد عشرات الكتب التي تناولت سـيرة خالد بن الوليد التي نقلت عن المراجع السـابقة، ولكننـا لن نجـد الكتب ذات التحليل العسـكري الموثق والمدروس بأحدث الوسـائل العلمية، والمدعم بأبحاث ميدانية للمسيرة العسكرية لابن الوليد، ولعل الاسـتثناء من القاعدة هو كتـاب بعنوان «خالد بن الوليد»، والأغرب أن كاتبـه كان لواءً باكسـتانيًا متقاعدًا اسـمه أغا إبراهيم أكـرم، وتقديري أنه أفضـل بحث علمي موثق للمسـيرة العسـكرية للبطل العربي والإسـلامي، وقد أعد الكاتب كتابه بدعم من المملكة العربية السـعودية، والتي وفرت له الضيافة والتنقلات والإرشـاد أثناء زيارته للمواقـع التي دارت فيها المعارك في المملكة، بل والطرق التي سـلكها. ومع الأسف فالكتاب نادر منذ ترجمته من الإنجليزية للعربية وطبعه في المجلس الأعلى للشئون الإسلامية في مصر عام 1974 رغم تداوله في العديد من الأقطار العربية.

اعتقادي أنه آن الأوان لجهد علمي جديد لإعادة كتابة التراث العسكري العربي/ الإسلامي من خلال تكوين لجنة تضم مؤرخين عسكريين وعلماء التاريخ والآثار لمزيد من التدقيق والبحث والتوثيق والتمحيص بأحدث الوسائل لنؤصل ونوثق بالطرق العلمية الحديثة المعارك العربية/ الإسلامية، ثم نترجم نتائج هذه اللجنة لكتب وأبحاث بعدة لغات ونعممها على مراكز العلم والدراسات الاستراتيجية لنتواصل مع العالم بلغته وفكره بعيدًا عن الأهواء التي غلبت على نسبة كبيرة من الكتب المنتشرة في هذا المجال، ولتكن البداية بمسيرة خالد بن الوليد لنضيء مكانة هذا الفارس المغوار، والذي تميز بقيادة فذة وفكر عسكري نادر وشجاعة تبعث الرعب في قلوب الأعداء وهو يجهز عليهم صارخًا بأنشودته الشهيرة «أنا المحارب الصنديد... أنا خالد بن الوليد».



الإسلام والقانون الدولي الإنساني [1]

شاركت منذ سنوات في أحد المؤتمرات الخاصة بالقانون الدولي الإنساني International Humanitarian Law، وهو يختلف بطبيعة الحال عن القانون الدولي لحقوق الإنسان، حيث إن الأول معني بشكل أساسي بقانون الحروب للحد من آثارها الإنسانية فضلًا عن سبل التعامل الإنساني مع المحاربين والأسرى وغيرها من الموضوعات المرتبطة بالحرب، وكان ما لفت نظري في هذا الإطار هو عرض أحد المشاركين لدور «هنري دينت» الذي هاله ما شاهده في معركة «سولفيرينو» مما جعله ينشط لتدشين قانون لحماية

---

(1) هذا المقال متصل بالمقال السابق المتعلق بالتراخي في إبراز أو تدشين تاريخنا وتراثنا ليدخل كرافد في نهر الثقافة الدولية الناشئة أو كفرع مهم في شجرة الإنسانية، وهو تقصير شديد زاد شعوري به بعدما كنت ممثلًا لمصر لمدة ثلاث سنوات في اللجنة الثالثة الخاصة بحقوق الإنسان والمسائل الثقافية في الأمم المتحدة، فرأيت مدعي الإنسانية وحقوق الإنسان وسعي بعضهم لربط حقوق الإنسان بالثقافة الغربية وحدها كما لو أنها كانت مشتقة منها فقط، وذلك في الوقت الذي نحن لدينا في تراثنا الإسلامي مبادئ أساسية لنا فيها الريادة بكل ما تعنيه الكلمة، ولكننا نظل عاجزين لأسباب كثيرة عن الرقي بتاريخنا والتواصل مع تراثنا بالطرق الحديثة والعالمية كجزء من الثقافة الدولية، فنحن مازلنا منكبين على تراثنا غير قادرين على تصديره وسبب أساسي لذلك في تقديري ناتج عن حالة الانفصال بين صناعة الفكر والثقافة من ناحية ومحافل صنع الثقافة والسياسة الدولية من ناحية أخرى، كما أن هناك حاجة لشحذ الفكر والعمل الإسلامي المشترك في هذا المجال سواء كان سياسيًا أو إعلاميًا أو فنيًا ... إلخ.

الإنسان أثناء الحرب، وهي الجهود التي أدت لنشأة اللجنة الدولية للصليب الأحمر لرعاية الجرحى من الجنود وقبلها التوقيع على اتفاقية جنيف الأولى في 1864، وتلاها ثلاث اتفاقيات أخرى وبروتوكولاتها آخرها جنيف الرابعة لحمايـة المدنيين وقـت الحرب، وهكـذا أصبح «دينننت» في الأعـراف الدولية مؤسس القانون الإنساني الدولي.

وأذكـر أنني تحدثت مع البعض على هامـش المؤتمر لأوضح أن هذه المواد كانـت موجودة كجزء مـن التراث الحضاري الإسـلامي، فشرحت بعض ما ورد في القرآن والسنة النبوية من آيات وأحاديث حول حسن معاملة الأسرى والمصابـين، إضافـة لما نظمه الإسـلام مـن قانون للحـرب خاصـة الحديث الشريف «استوصوا بالأسارى خيرًا»، وأذكر أنني وقفت عند هذا الحد لأنني كنـت أعتمد على ذاكـرة متناثرة ومبعثرة، ولكن أغلب مـن تحدثت إليهم من الغربيين أكدوا لي أنهم لا دراية لهم بهذه الخلفية، وقال لي أحدهم إن شرح هذا الأمر على المسـتوى الدولي هو خير وسـيلة للرد عـلى الاتهامات الجزافية التي يطلقها البعض على الإسلام باعتباره يحض على الإرهاب والعنف.

وقـد تذكرت أيضًـا وصايا أبي بكر الصديق رضي الله عنه وهو في سـبيله لتوديع جيش أسـامة بن زيد، والتي تضمنت قولـه: «...لا تخونوا ولا تغلوا ولا تغـدروا ولا تمثلـوا ولا تقتلـوا طفلًا صغيرًا أو شـيخًا كبـيرًا ولا امرأةً، ولا تعقـروا نخـلًا ولا تحرقـوه، ولا تقطعـوا شـجرةً مثمـرةً، ولا تذبحـوا شـاةً ولا بقرةً ولا بعيرًا إلا لمأكلة، وسوف تمرون بأقوام قد فرغوا أنفسهم في الصوامع فدعوهم وما فرغوا أنفسهم له ...».

إن أهم ما يخطر على البال إذا ما نظرنا لهذه الوصايا هو ترجمة هذه المبادئ إلى لغـة العـصر، فالمبدأ الأول لا تخونوا عهـدًا هو القاعـدة القانونية الدولية المتمثلـة في قدسـية العهـود وهي في العرف الـدولي معروفة بـــPacta Suct Servanda أو الحفاظ على العهود، وهي أسـاس القانون الدولي العام اليوم. أما الوصايا الخاصة بعدم التعرض للأطفال والنسـاء والشـيوخ فهي المبادئ التـي وثقتهـا اتفاقية جنيـف الرابعة الخاصـة بمعاملة المدنيـين وقت الحرب خاصـة المـواد الثانية حتـى الرابعة وهلم جـرًّا، وأصول هـذه الاتفاقيات لها خلفياتهـا في العـرف والـتراث الإسـلاميين، ولكن أكثر النـاس لا تعلم لأن هناك من سبقنا ودونها على أنها ملكيته التاريخية.

المشـكلة الحقيقيـة الأخـرى المرتبطة بذلك هـي أننا لا نجـد مرجعًا قويًّا محدثًا يشمل شرحًا لريادتنا في مجال حقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني يكـون موثقًا أكاديميًّا وعلميًّا ويجاري المتغيرات الدولية والأسـس القانونية الدوليـة، وعندما يكون موجودًا فإنه يسـتلزم ترجمته للغـات الدولية ويأخذ حقـه من النشر والتعريف ليدخل ضمن مكتبات القانون الدولي بكل أطيافه وتوجهاته.

وهذه لم تكن نهاية العهد بهذه المشـكلة والتـي تكررت مرارًا، فأذكر أنني اسـتمعت لتقرير مقرر لجنة الأمم المتحدة للأقليات منذ سـنوات قليلة حول مـدى التـزام الـدول بإعلان الأمـم المتحدة للأشـخاص المنتمـين للأقليات القوميـة أو الإثنيـة أو الدينيـة أو اللغويـة، وتذكـرت عندئذ دسـتور المدينة، والـذي هـو في تقديري أول وثيقة دولية لحمايـة الأقليات، كما أنها كانت تمثل أول وثيقـة دوليـة للحقـوق العامة للمواطنة في الدولة الإسـلامية الناشـئة،

وهذا الدستور في حقيقة الأمر أهم من «الماجنا كارتا» والتي ينظر لها على اعتبارها أول وثيقة لحقوق الإنسان في العالم لأنها تسبقه بقرابة ستة قرون وفيها من المبادئ القانونية العامة التي تجسد بعد أربعة عشر قرنًا من الزمان في العهد الدولي للحقوق المدنية والسياسية الموقع عام 1966.

ولا يخفى على أي مطلع تعرض الإسلام لحملة منظمة وشرسة لتشويهه لأسباب سياسية مفهومة منها محاولة استبدال العدو وإعادة صياغة بؤر الخطر في النظام الدولي لأسباب مختلفة منها العقائدية بطبيعة الحال؛ وعلى الرغم مما تملكه الحضارة الإسلامية من تراث فإننا نظل لاهثين خلف المنتج الثقافي أو الحضاري الخارجي، كما تضعف قدرتنا على التواصل مع العالم بمعطياته وأفكاره وثقافاته وهذا هو بيت القصيد، والتقدير أن سببًا أساسيًّا وراء هذا الفشل هو عدم قدرتنا حتى اليوم على صياغة خطاب حضاري واضح وصريح مكون من الأفرع المختلفة لروافد الحضارة العربية الإسلامية بلغة يفهمها العالم الخارجي وترقى لما توصل له من تقدم بدلًا من الانعزالية الثقافية، وهنا تبرز الحاجة لخطوتين أساسيتين، الأولى صياغة الخطاب الحضاري العربي الإسلامي بشكل مفهوم وواضح بلغة العصر الحديث، والثانية تطوير وسيلة توصيل هذا الخطاب للعالم، فهذه هي الطريقة الوحيدة والفعالة للتحاور وإبراز قيمنا الحضارية بدلًا من قبول العالم لحملات التشويه التي تصيبنا وتصدقها الأجيال الصاعدة عندنا.

والمجال مفتوح لبداية تنفيذ هذا من خلال استغلال أحد أسمى ما في الإسلام من مبادئ وهو البعد الإنساني من خلال الدعوة لعقد مؤتمر عالمي موسع بمشاركة جادة لخبراء القانون الدولي والقانون الإنساني من المسلمين

وغير المسلمين لمناقشة وتوثيق الدور الريادي للإسلام في مجالي القانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان، لتكون لغة المؤتمر وأسس المشاركة فيه مبنية على أسس اللغة الدولية لحقوق الإنسان ومفرداتها، ويتم خلال المؤتمر مناقشة القيم الإنسانية الإسلامية وتأثيرها المباشر على تطور المفاهيم الإنسانية الدولية، ودور هذه القيم التي ولدتها هذه الحضارة الإسلامية العربية في تطوير مفهوم حقوق الإنسان دوليًّا، على أن يصدر عن المؤتمر سلسلة من الكتب الموثقة بشكل علمي وأكاديمي وقانوني تتناسب ولغة العالم الخارجي في هذا المجال بعيدًا عن الزخرفة الثقافية والعقائدية.

لقد أصبح لزامًا علينا أن نقف حزنًا على انهيار ريادتنا في مجالي حقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني، وهي الريادة التي لم تقم لها قائمة بسبب الإهمال الفكري وعوامل التعرية الثقافية والجهل بالتاريخ ولغة الخطاب الحضاري المنكبة على الذات، والتي أدت إلى حالة التقوقع الثقافي المرتبط أيضًا بعدم القدرة على مواكبة لغة العالم الجديدة بمفرداتها الثقافية والحضارية، فلم نعد نستطيع مقارعة الدول المتقدمة بما وصل إليه أجدادنا من مبادئ سبقتهم بمئات السنين أو أكثر، كذلك وجب علينا الخروج من دائرة المتلقين للتطور الحضاري إلى المشاركين في وضع أصوله حتى ولو بعد حين وهذا أضعف الإيمان.

حديث سقيفة بني ساعدة [1]

يتردد في بعض الأوساط ما يؤكد أن الدولة الإسلامية في عهد الرسول عليه الصلاة والسلام لم تكن دولة دينية بل كانت دولة مدنية، ويعتمد أصحاب هذا التوجه للتدليل على ذلك بأن الرسول عليه الصلاة والسلام اتبع وسائل إدارية وسياسية لا تختلف عن الأساليب الحديثة في الإدارة فلم يكن للبعد الديني أثره في الاختيارات السياسية إضافة إلى أن الدولة الإسلامية كانت تُحكم بضرورات السياسة قبل مقدرات الدين. ورغم وجاهة هذا التوجه فإن المشكلة في حقيقة الأمر مرتبطة بتعريف معنى الدولة الدينية والمدنية، فلا خلاف على أن الرسول ﷺ كان رجل سياسة وتنظيم من الطراز الأول، ويشهد بذلك المستشرقون قبل علامات التاريخ الإسلامي رغم التحفظات على أهداف غالبية الفئة الأولى.

---

(1) إن ما حدث في سقيفة بني ساعدة يعد من أهم التطورات في التاريخ السياسي الإسلامي بعد وفاة المصطفى عليه الصلاة والسلام، وذلك لأنها وضعت الشرعية التي استمرت حتى نهاية حكم الإمام عليّ كرم الله وجهه، فلقد كانت قراراتها بمثابة الإطار الذي وضع نظام الحكم في دولة الخلافة الراشدة، كما أنها تعكس عظمة هؤلاء الذين شيدوا هذا النظام وكفاءتهم، فلقد ظل هذا النظام قويًا ساريًا حتى ظهرت الفتنة الكبرى أو ما يمكن أن نسميها بلغة السياسة «الحرب الأهلية الثانية» بعدما كانت حروب الردة تمثل «الحرب الأهلية الأولى»، وهو أمر طبيعي عند إقامة الدول الكبرى في العالم وليس في الإسلام ما يشذ عن ناموس السياسة (كتب المقال في أغسطس 2011).

تُجمع أغلبية من التوجهات في العلوم السياسية على أن لفظ الدولة «الثيوقراطية» -وهو الاسم الدارج للدولة الدينية- مستوحى من اللفظ اليوناني «حكم الله» أو الحكم من خلال الإله، بينما تذهب تعريفات أخرى لاعتبار هذه النماذج من أنظمة السلطة الدينية هي المسيطرة على الدولة فتعتمد على القوانين الدينية لتكون أساسًا للقوانين الشخصية والسلوك الديني والسياسي، ولكننا نستطيع أن نقبل التعريف الذي يثير خلافًا أقل وهو أن الدولة الدينية هي التي تدار بواسطة إرشاد إلهي أو عبر مسئولين ينظر لهم على أنهم ملهمون إلهيًّا أو منفذون لمشيئة الإله، أما مفهوم الدولة المدنية فهو مفهوم يعتبر الدستور والقوانين أسس الحكم والأمة هي مصدر السلطات والمواطنة أساس علاقة الفرد بالدولة، وليس المقصود هنا أن يختفي دور الدين في المجتمع.

إذا ما طبقنا هذه التعريفات على «دولة المدينة» إبان عهد الرسول عليه الصلاة والسلام، فإن الأمر سيحسم من تلقاء نفسه، فالعلاقة الإلهية بهذه الدولة واضحة تمام الوضوح، فمحمد بن عبد الله كان رسول المولى عز وجل للبشرية، بالتالي فإن السلطة كانت مستوحاة من اتصال مباشر مع خالق الكون وهي تسبق وتعلو أي شرعية أخرى، من ثم فالسلطة الدينية كانت الأقوى والأسمى في هذه الحالة بطبيعة الحال، وهي التي منحت النبي الشرعية السياسية وليس العكس، فلم يكن هناك مجال لأن تكون هناك قيادة غير قيادة الرسول، كما أن هذه الشرعية غير موروثة؛ لأن الإسلام ليس به هيكل أو سلطة دينية منظمة يمكن أن ترث الرسول عليه الصلاة والسلام. ورغم العبقرية السياسية التي أدار بها الرسول ﷺ الحكم في المدينة

فـإن الطبيعـة الدينية كانت الغالبة عـلى الدولة الإسـلامية في عهده وهو أمر طبيعـي ويجـب ألا يكون محـل تردد لأنها رسـالة من المولى لعباده وتسـبق في أولويتها أي شيء آخر، لذا فدولة المدينة كانت دولة دينية ولا مجال للخلاف عـلى كينونتهـا، فحتى وإن كان الرسـول ﷺ يطبق مبادئ السياسـة الحديثة، فالحبل بين السماء والأرض كان ممتدًّا من خلال الوحي مادام الرسـول على قيد الحياة، وهذا هو مربط الفرس.

ولكن بموت الرسول فقدت الدولة الطابع الديني المتمثل في نبيها وقائدها، ولكنها لم تفقد شرعيتها ممثلة في دين الله الحنيف الذي منحه للبشرية أو الأمة ممثلـة في المجتمـع الجديد وقيادتها ممثلة في الخلفاء، ولكـن قيادتها كانت لبشر رفيعي المسـتوى وليسوا معصومين، وبالفعل كانت المناقشات التي دارت في سـقيفة بني ساعدة قبل دفن الرسول ﷺ انعكاسًـا لهذه الحقائق، فالخلافات التـي دارت بين الأنصار والمهاجرين، والتي كانت طبيعية بعد وفاة مؤسـس الدولة عكسـت هذا، فقد انصبت المناقشـات على المستقبل السياسي للدولة أو من سيتولى السلطة ومقدراتها وطبيعة الحكم وغيرها من الأسئلة.

السـؤال الأساسي كان حول من سيخلف الرسول، فهل الأنصار أولى أم المهاجرون؟ هل يأخذ الحكم سعد بن عبادة أم أحد رجال قريش؟ وفي سعي الأمة للوصول إلى حل حول مسـتقبلها السياسي أسفرت مداولات السقيفة عن بعض الأسس المهمة منها:

أولًا: إقـرار مبـدأ الولايـة لقريـش وليس لغيرهـا، فرغـم الثنـاء على دور الأنصار فـإن المبـدأ الـذي حدث توافق حولـه - رغـم رفض سـعد بن عبادة

لـه- هو أن تكـون الإمارة في قريش والوزارة في الأنصـار وفقًا للمقولة «منا الأمـراء ومنكـم الوزراء»، وقـد ذكر عمر بن الخطـاب رضي الله عنه الجميع بـدور قريش فقال: «قريش ولاة هذا الأمر»، بينما أكد الصديق رضي الله عنه نفس المعنى بجملته الشـهيرة «وما تعرف العرب هذا الأمر إلا لهذا الحي من قريش، هم أوسط العرب نسبًا ودارًا».

ثانيًـا: إذا كانت السـقيفة قد حسـمت أمـر الخلافة في قريـش، إلا أنها لم تحسـم أي بطن من بطون قريش أولى بهـذا الأمر، ولعل هذا فتح المجال أمام الخلافات السياسية التي نشبت إبان الفتنة الكبرى، ولكنه بكل تأكيد لم يكن السبب الأوحد لها.

ثالثـًا: أن اختيار أبي بكر الصديق خليفة للمسـلمين هو انحسـار للدولة الدينيـة وتحولهـا للدولة المدنية، فلو أن الخلافة آلت لبني هاشـم في هذا اليوم لأصبحـت الدولـة الفتية امتـدادًا للدولة الدينية التي شـيدها الرسـول عليه الصـلاة والسـلام بحكم النسـب، ولكنهـا آلت لأبي بكـر رضي الله عنه بعد المقولة الشهيرة التي ترددت في السقيفة «... يا معشر الأنصار ألستم تعلمون أن رسـول الله قـد أمـر أبا بكـر أن يؤم النـاس، فأيكم تطيب نفسـه أن يتقدم أبـا بكـر»، فقالت الأنصار «نعـوذ بالله أن نتقدم أبا بكر»، بالتالي حسـم مقام الصديق لقربه من الرسول ودوره وسابق عهده بالإسلام أمر الخلافة.

رابعًا: أن السقيفة مثلت بالفعل ما نطلق عليه في العلوم السياسية الانتقال السلمي للسلطة، فيشير العديد من المصادر التاريخية إلى أن البعض لم يبايعوا أبـا بكـر رضي الله عنه منهم سـعد بن عبادة نفسـه، بينما أخـر البعض الآخر

بيعته، وهو ما يعكس مبدأ التعددية والسماحة السياسية في الدين الإسلامي الوليد، فالاختيار جاء برضاء الأمة وليس بأية وسائل قسرية، والانتقال السلمي للسلطة تم للفئة الأضعف ممثلةً في قريش وليس للأقوى ممثلة في الأنصار، وهو أمر يعكس مدى الرقي الروحي والسياسي للأمة الوليدة.

لعل أعظم ما في حدث السقيفة هو قدرة الصحابة والأنصار والأمة الناشئة على مواجهة مصيبة موت الرسول ﷺ لتحدد مستقبلها بعيدًا عن المزايدات والأفكار الشمولية، فقد عكست السقيفة قدرة المجتمع على قبول الفطام الديني وبدرجة أقل السياسي والمضي قدما نحو شق الطريق السلمي لمستقبلها السياسي بأسس شرعية جديدة تتأقلم مع مقتضيات الظروف والعصر، بل الأخطار المحدقة ممثلةً في الردة عن دين الله وسلطة المدينة، وهو ما يعكس مرونة الإسلام والصحابة والأمة الصالحة، ويؤكد أنه لا توجد خريطة طريق سياسية ثابتة أو صكوك أيديولوجية موثقة بأختام أبدية تضمن المستقبل السياسي للشعوب ورفاهيتها، فمستقبل الأمم متروك لها وفق ظروفها تأكيدًا للحكمة القائلة بأن الشعوب كالأنهار تحفر طريقها من المنبع للمصب.

السياسي أبو بكر الصديق (1)

كثيرًا ما نلاحظ وجود ميول نسبية للمؤرخين في التعامل مع الخلافة الراشدة خاصة عند تناول فترة حكم أبي بكر الصديق رضي الله عنه، فالبعض يجد راحته السياسية في شدة وتنظيم عمر بن الخطاب، والآخر في عدل علي ابن أبي طالب كرم الله وجهه، وآخرون في لين قلب عثمان بن عفان رضي الله عنه، ولكن يظل عندي شعور بأن أبا بكر الصديق رضي الله عنه لم يعطه البعض حقه كسياسي عظيم بكل ما تعنيه الكلمة من عظمة وفخر، فلولا هذا الرجل العظيم لانعطف التاريخ في اتجاه غير محمود للإسلام والدولة الإسلامية، فهو الرجل الذي ثبت أركان الدولة الإسلامية في أضعف حالاتها بعد فطامها السياسي من الوحي، فهو رجل الدولة الأول في الإسلام

(1) منذ طفولتي كنت أحب القراءة في سيرة سيدنا أبي بكر الصديق رضي الله عنه، وعندما بدأت أتعمق في علم السياسية أدركت أن هناك ارتباطًا كبيرًا للصديق رجل الدين والصديق رجل الدولة، فرأيته بعين مختلفة، ليس لأنه قيمة دينية فحسب، بل لأنه جمع القيمة السياسية أيضًا كرجل دولة أوقعت عليه الأقدار مسئولية تشييد دولة بدأت تتصدع بعد وفاة مؤسسها المصطفى عليه الصلاة والسلام، فرأيت فيه نموذجًا نتعلم منه، وقيمة نتشبث بها، وعظة سياسية نستنير بها، ومن ثم جاء هذا المقال توضيحًا لقدرات أول رجل دولة في الإسلام بعد الرسول عليه الصلاة والسلام، وكيف انتشل الدولة الإسلامية قبيل تصدعها ووضعها كدولة عظمى، وهو مثال مهم نحتذي به من حيث أهمية رجل الدولة لقيادة الدولة فهو أول نموذج لرجل الدولة بعد الرسول عليه الصلاة والسلام.

الذي حَكَّم ضميره وأخلاقه وأظهر حنكة سياسـية وعسـكرية اعتقادي أنها كانت الأكثر عمقًا في الخلافة الراشدة كلها.

تاريـخ الصديق معروف، فهو رجل عرف بالليونـة وقرب الدمعة للعين من شدة الورع والإيمان، كما أنه كان «ثاني اثنين إذ هما في الغار» عندما هاجر مع الرسـول عليه الصلاة والسـلام إلى المدينة، فهو خليل الرسـول وحماه في الوقت نفسـه، وهو حبيب المسلمين فلا يذكر التاريخ أن لأحد مآرب ضده، ومـع كل هـذا فلم يتخيل أحـد للحظة أن يتحول الصديـق رضي الله عنه إلى هذا السياسي الداهية والحازم الذي سخر كل الجهود لرفعة الدولة الإسلامية وتثبيتهـا بلا أي تردد، فتحول من الرقة للقوة، ومن اللين للعنف حماية لدينه ودولته الوليدة.

لقـد آلـت الخلافة إليـه وهو في غنى عنهـا، بل إن عمر هـو الذي فرضها عليه في سقيفة بني ساعدة حتى لا يخرج الأمر عن صحابة الرسول المقربين، ولا أظـن أن التاريخ الإسـلامي شـهد مثالًا لقيادة سياسـية أتـى إليها المُلك وهـي عازفة عنـه مثل الصديـق، ولكـن الرجـل ورث تركةً صعبـةً للغاية، فشـبه الجزيرة العربية كانت في حالة خروج عن سـلطة المدينة، وقد أخذ هذا الخروج أشكالًا مختلفة، فكان إما من خلال ردة سياسية عنها برفض سلطانها السـياسي مثلـما كان الحال مع مانعي الزكاة والذين رفضـوا دفعها بعد موت مؤسـس الدولة الرسـول عليه الصلاة والسلام، كما أن الردة أخذت أشكالًا أخـرى من خلال الارتداد عن أركان الدين ذاته كادعاء النبوة مثل مسـيلمة الكذاب أو بإسـقاط فروض من الصلاة كما كان الحال مع طليحة بن خويلد الأسدي.

حقيقة الأمر أن عظمة الصديق كرجل دولة لها ما يبررها، ويمكن في هذا الصدد أن نرصد أهم ما يلي:

أولًا: كان أول قرار صعب اتخذه الصديق هو إنفاذ حملة أسامة بن زيد إلى الشمال لتأديب بعض القبائل على الحدود مع الروم، وقد تدافع كبار القوم إلى عمر بن الخطاب طالبين منه التحدث مع الخليفة لإثنائه عن قراره حتى لا تصبح المدينة بلا دفاعات ضد أي قبيلة ستحاول كسر سطوتها، فكان رد الصديق هو توبيخ الفاروق وأصر على موقفه، وهنا تجلت حكمة الرجل، فلقد ورث حكم أمة كانت على اتصال مباشر مع الإله سبحانه وتعالى من خلال نبوة الرسول عليه الصلاة والسلام، وهذا الاتصال قُطع بموت النبي، ومن ثم فتراجع الصديق عن قرار اتخذه الرسول هو تراجع عن شرعية هذه الدولة في حد ذاتها، فلو أنه لم ينفذ الحملة لكان هذا معناه أن الرسول قد اتخذ قرارًا غير صائب، وهو ما كان سيضرب شرعية الدولة الجديدة في وقت ارتدت فيه القبائل، فإنفاذ حملة أسامة قد يكون له ما لا يبرره استراتيجيًا، ولكن عدم إنفاذها معناه خروج على شرعية مؤسس الدولة، وهو ما كان سيفسر من قبل مدعي النبوة على أنه تآكل في شرعية الدولة والدين.

ثانيًا: لقد أصر الصديق على محاربة كل ظواهر الردة عن سلطة المدينة، سواء السياسية أو الدينية، ورفض الحلول الوسط حتى وهو في أضعف حالاته العسكرية بعد إنفاذ حملة أسامة بن زيد، ولو تهاون الصديق لانهارت الدولة الإسلامية وتقوضت شرعيتها، وهنا جاءت جملته الشهيرة ردًا على مانعي الزكاة بقوله: «لو منعوني عقال بعير لجاهدتهم عليه». وبالفعل جاهد

الرجل بقيادة ما تبقّى من الرجال للذود عن المدينة بعد خروج حملة أسـامة، فكان التشكيل العسكري تحت قيادته مكونًا من كبار رجال الدولة من ذوي المكانـة منهم علي كرم الله وجهه، وطلحـة بن عبيد الله، والزبـير بن العوام. لقـد أخذ الصديق المبادرة كقائد محنك وهاجـم فريقًا من مانعي الزكاة تجمع بالقرب من المدينة في ذي القصة بعد أن مني بانتكاسـة تكتيكية في البداية إلا أنه تدارك الأمر وهزمهم ومزق شملهم، وهذا يعكس القدرة العسكرية لهذا الرجـل، والتي لم تكـن معروفة عنه، بل قد لا تتناسـب وطبعه الرقيق الحالم، ولكن القدرة على تغيير وتطويع النفس عند الضرورة هي أهم سـمات رجل الدولة.

ثالثًـا: لعـل الإسـلام والدولـة الإسـلامية مدينـان للصديـق رضي الله عنـه بالكثـير، فلقد أدار الرجـل حربًا كانت تعد أخطر الحـركات في التاريخ السـياسي للإسـلام، والتـي كادت تعصف بالديـن والدولـة، وهي حروب الردة، فلنتأمل الوضع قبيل وفاة الرسـول ﷺ وبعـده، فقبيل الوفاة اندلعت حركات من الردة بدأت في اليمن من خلال نبوءة «الأسـود العنسي» الملقب بـ «ذي الحمار»، ثم انتشرت في وسط الجزيرة بـ «مسيلمة بن حبيب» المعروف بــ «مسـيلمة الكذاب» والمتنبئـة «سـجاح» في المناطق المتاخمة للعـراق، ومن قبلهـم حركة «طلحـة بن خويلد الأسـدي»، ثم كان مانعو الـزكاة بالبطاح، وعلى رأسـهم «مالك بن نويرة»، وتشـير التقديرات المختلفـة إلى أن الجزيرة العربيـة بأكملها انتفضت باسـتثناء مكة والمدينة والطائـف، وقد مثلت هذه الحركات بلغة السياسة اليوم رفض الخضوع لسلطة المدينة.

وهنـا تجلى دور الصديق، والذي قسـم جيش أسـامة بعـد عودته إلى أحد

عـشر لواءً أقواهم بكل المعايير لواء خالد بن الوليد نظرًا للأعباء التي ألقيت علـى كاهله، والناظر للوضع الاسـتراتيجي في ذلك الوقت سـيجد الصديق مارشالًا عسـكريًّا بكل ما تعنيه الكلمة، فقد كان صاحب الرؤية والحسم في الأمـر، فكانت إدارته حكيمة للغاية، فبدأ بالأطراف أو الفرق الأقل قوة من المرتديـن حول المدينة حتى تراكم النصر التدريجي وارتفعت الروح المعنوية للقـوات الإسـلامية وزاد عددهـا بعد أن انضمـت لها كثير مـن القبائل بعد عودتها عن ردتها، ويقال إنه عنف عكرمة بن أبي جهل عندما خالف توجيهاته وحاول الانقضاض على مسيلمة الكذاب وحده فلقنه الأخير درسًا لم ينسه، إلى أن جاءت الضربة الكبرى من خلال ابن الوليد على أخطر حركات الردة بقيادة مسـيلمة الكـذاب في معركة «الحديقة» الشـهيرة، ثم تهاوت الحركات الواحدة تلو الأخرى وعادت للمدينة هيبتها كمركز سياسي وروحي للدولة الإسلامية الحديثة.

رابعًا: ما إن انتهى الصديق من حروب الردة حتى بدأت عملية الفتوحات خارج نطاق شـبه الجزيرة العربية لتوسـيع رقعة الدولة الإسـلامية، فأرسـل الجيوش بعد التوحد الداخلي إلى فارس والشـام في الوقت نفسـه؛ ليس فقط لنشر الدين، والذي كان جزءًا لا يتجزأ من شرعية الدولة الإسلامية الوليدة، ولكـن لتعضيـد صلب الدولة الناشـئة مـن خلال توفـير المـوارد المالية بعد حـروب أنهكتها، فضلًا عـن دورها المهم في توحيد القبائـل العربية المختلفة وجمعهـا خلف السـلطة المركزية للمدينة؛ وفي اعتقـادي أننا لا نكون مبالغين لو أكدنا أن الثقل الأسـاسي للفتوحات الإسـلامية سواء في فارس أو بيزنطة (الروم) جاء في عهد خلافة هذا الرجل، فعندما غادر خالد بن الوليد فارس

متجهًا إلى الشام، فإنه كان قد كسر بالفعل الثقل النسبي لقوة كسرى، وهو نفس ما حدث تقريبًا بالنسبة لبيزنطة حيث مات الصديق قبيل فتح دمشق مباشرة في عام (634 هـ) والتي حسمت مستقبل الحكم العربي بالشام على حساب بيزنطة.

لكل هذه الأسباب فإن أبا بكر الصديق كان بحق رجل الدولة الذي استطاع أن يحمي دولته من الردة وشر التمزق القبلي ووفر لها وحدة الصف السياسي فثبتها داخليًّا ووسعها خارجيًّا، ولكن أعظم هذه الأسباب كان قدرته على تحويل طبيعته عند تغير مسئوليته احترامًا لعقيدته وحماية لدولته.. رحم الله الصديق وألهمنا من عظمته.

تجربتان دينيتان مختلفتان[1]

هناك قاعدة فكرية خاطئة ينطلق منها الكثير في توصيف التجربة السياسية لكل من الإسلام والمسيحية، فتصبح بعد فترة سببًا مباشرًا في إذكاء سوء الفهم بين حضارتين، وهذه القاعدة الخاطئة مرتبطة بالقياس الخاطئ لكل طرف على التجربة التاريخية والسياسية لدين الآخر؛ أي أن كل طرف يسعى لقياس تجربة دور الدين في الحضارة الأخرى من خلال منظوره الضيق لتجربة دينه التاريخية، وقد تجسد هذا خلال مناسبات كثيرة التقيت فيها مفكرين وسياسيين غربيين يسعون لفهم التجربة السياسية الإسلامية من

(1) لقد مررت بتجارب كثيرة على مدار حياتي الدبلوماسية أسمع فيها نفس المقولة في كل مرة وهي «أن التجربة الدينية الأوروبية تعكس حتمية كبت جماح الدين في الحياة السياسية والاجتماعية في العالم الإسلامي»، وقد كنت دائمًا أرفض هذه المقولة لأنني أرى أن الأديان السماوية هي نتاج رسالة إلهية لا يمكن أن تكون سلبية، وبعد مناقشات ممتدة بدأت أتفكر في سبب هذه الحتمية المقترحة من جانب الغرب، فوصلت إلى قناعة شخصية وهي أن هذه المقولة مبنية على مغالطة تاريخية أساسها أن التجربة الإسلامية لابد أن تتشابه في قواعدها مع التجربة المسيحية في أوروبا الغربية، وحقيقة الأمر أن التجربتين مختلفتان تمام الاختلاف، فدور الإسلام السني ليس مثل المسيحية الكاثوليكية في أوروبا، ومن ثم كتبت هذا المقال لأوضح الفروق وأرد به على الجاهلين بالتجربة السياسية الإسلامية، والمتشبثين بالتجربة الدينية الغربية لأؤكد أننا لسنا مضطرين لقبول حتميات في مسائل تختلف في الشكل والمضمون التاريخي.

خلال القياس على التجربة المسيحية في السياسة الأوروبية باعتبار أن الاثنين دينان وأثرهما شبه موحد على السياسة، بالتالي يمكن القياس على تجربتيهما.

حقيقة الأمر أن التجربة السياسية والتاريخية والمؤسسية لكل من المسيحية والإسلام السني تختلفتان تمام الاختلاف، ولا وجه للمقارنة بينهما على الرغم من أن حيز التقارب والاقتراب بين هذين الدينين السماويين أكبر بكثير من قاعدة اختلاف المسيرة التاريخية والسياسية بينهما، وفي التقدير أن السبب الأساسي لاختلاف التجربتين يمكن أن نورده في أهم النقاط التالية:

أولا، إن انتشار الديانتين في مجمله لم يختلف على عكس ما يتصوره الكثير، فالسؤال الأهم في هذا الصدد والذي يخفق الكثير في الإجابة عنه هو «هل انتشر الإسلام بحد السيف؟»، وفي التقدير أن هذا سؤال فاسد لا محالة يخلط ما بين عملية سياسية طبيعية وأخرى روحية مختلفة، فالدول تبنى بحد السيوف وهذه سنة الحياة والتاريخ ولا مجال للخلاف حولها كما أنها أمر محسوم وقطعي، فما من دولة عظمى انتشرت إلا وكان السيف وسيلتها الأولى والثانية، والنماذج متعددة في الإمبراطوريات الهيلينية والرومانية المقدسة والإمبراطورية الإسبانية والدولة الأمريكية والاتحاد السوفيتي؛ والسمة المشتركة بينهما جميعًا هي حيازة الأرض بالقوة، والدولة الإسلامية شأنها شأن الدول الأخرى توسعت بقوة السلاح.

وقد كان في طيات هذه الدولة العقيدة الإسلامية بطبيعة الحال، والتي كانت شرعيتها، وبالتالي فإن نشر الدعوة كان ضمن أهدافها بطبيعية الحال، ولكن طبيعة التكوين السياسي الإسلامي وفق سنة النبي كانت تفتح المجال

أمام الاختيار استنادًا إلى الآية الكريمة ﴿لَآ إِكۡرَاهَ فِي ٱلدِّينِ﴾ (البقرة: 256)، ﴿فَمَن شَآءَ فَلۡيُؤۡمِن وَمَن شَآءَ فَلۡيَكۡفُرۡ﴾ (الكهف: 29)، بالتالي فإن بقاء رعية على غير الدين الإسلامي كان أمرًا طبيعيًّا لوجود ما يسمى بسياسة التسامح Tolerance، وبالتأكيد هذه ليست دعوة لكي نحاول إخفاء حالات فرض فيها على الرعية غير المسلمين من خلال التضييق عليهم اعتناق الإسلام، ولكنها لم تكن القاعدة بل النتوء، وهذه الحقيقة غائبة عن الكثير، فالدولة تكبر بالقوة والدين يكبر بالاعتناق، والمساران غير متلامسين إلا في محطات قليلة.

ومن هذا المنطلق كان الكثير من الغربيين يخلطون بين الدين والسياسة في الدولة الإسلامية قياسًا على التجربة المسيحية، والتي لم ترتبط بالدولة عند انتشارها، فالمسيحية لم تنتشر في أوروبا بالتعاون مع الدولة الرومانية إلا في مرحلة لاحقة بعد منتصف القرن الرابع الميلادي، فقد انتشرت المسيحية تدريجيًّا على مدار قرون ثلاثة من خلال جهد المؤسسة الدينية ممثلة في الكنيسة.

ثانيا: هناك اختلاف واضح في فكرة المؤسسة الدينية لدى كل دين، ففي الدولة الإسلامية السنية كانت مؤسساتها الدينية في مجملها محدودة القوة واتبعت في أغلبية من المناسبات توجهًا معتدلًا يتناسب وفكرة عدم الخروج على الشرعية، وقد ساهم في ذلك حقيقة أن الإسلام السني لم يكن لديه مؤسسة دينية بالمعنى المفهوم لدى الغرب والمتمثل في الكنيسة، فطبقة العلماء في الإسلام تختلف اختلافًا جِذْريًّا عن الهياكل الكنسية في التجربة الغربية، إضافة إلى أن سلطتها ترتكز على التفسير والفتوى بينما تذهب الكنيسة لما

هو أبعد من ذلك وتستطيع الحرمان في الدنيا والآخرة وفقًا للعقيدة، من ثم كانت قبضتها أقوى بكثير على الرعية.

ثالثًا: إن عملية تزاوج المؤسسة الدينية بالسياسة في التجربتين تختلف تمامًا، ففي الإسلام السني ظهرت طبقة العلماء وكانت طرفًا في الدولة ولكنها لم تكن الطرف الأقوى في المعادلة السنية، بينما جاءت عملية التزاوج بين الدولة والمؤسسة الدينية المسيحية في أوروبا بأسرع مما كان متوقعًا، فبعد إعلان الإمبراطور ثيودوسيوس المسيحية ديانة رسمية في البلاد، جاء سقوط الإمبراطورية الرومانية ليجعل الكنيسة في حالة ترمل واضحة وعرضة لهجمات القبائل الجيرمانية وغيرها، ولكن عقب معركة «بواتييه أو بلاط الشهداء» على أيدي الإمبراطورية الكارولينجية Carolingian Empire التي أصبحت القوة المركزية الجديدة في أوروبا سعى البابا لعقد الزواج بين المؤسسة القوية الناشئة من ناحية وكنيسته من ناحية أخرى من خلال إطلاق لفظ «الإمبراطور الروماني المقدس» على الإمبراطور الجديد «شارلمان»، وأذكر أن أحد المؤرخين وصف هذه الإمبراطورية بأنها لم تكن لا إمبراطورية ولا رومانية ولا مقدسة، ولكن المؤسستين سعتا لتوحيد الهدف السياسي والديني في القارة الأوروبية من خلال نشر فكرة «إله واحد-إمبراطور واحد»، وهو ما كان له أسوأ الأثر في التاريخ الأوروبي وجر القارة الأوروبية إلى قرون من التخلف واحتكار المعرفة والسلطة، وفساد المؤسستين العلمانية والدينية على حد سواء، ومن ثم كان متوقعًا أن تظهر عمليات التطهير الذاتية ممثلة في الحركات الرافضة للكبت الديني والفكري والسياسي.

وإذا ما نظرنا للتجربة الإسلامية فإننا لن نجد هذا التزاوج؛ إما لأسباب

تتعلـق بعدم وجود سـلطة دينية بالمعنى المفهوم سـابقًا، وإما لتفتت السـلطة الدينية، وبالتالي فإن ديناميكية العلاقة بين الدولة والدين في التجربتين تختلف تمام الاختلاف ولا مجال للنظر في الأرضية الضعيفة المشتركة في هذا المجال.

رابعًا: إن فكرة العلمانية كانت الدواء المطروح من قبل الساسة والمفكرين الغربيـين لـداء ممتـد عبر قـرون متمثـل في فسـاد المؤسسـة الدينية المسـيحية وتسلطها على المواطن والدولة، وهو يختلف كليًّا إذا ما قورن بتجربة الإسلام السني، فلم يكن هناك تسلط لعدم وجود سلطة دينية بالمعنى المفهوم، بالتالي فـإن دواء البعض ليس مجديًا لعدم وجود الداء من الأسـاس، وهي مشـكلة يتعثر عندها الكثير من المفكرين الغربيين، والذين يسـعون للتغلب على هذه النقطة من خلال طرح فكرة الحركات الدينية المتشددة، ولكننا لو أخضعناها للتحليل فسـنجد أنها لا تمثل مؤسسية عريضة بل حركة، والحركات المتطرفة شهدتها المسيحية مثل الإسلام، ولكن المؤسسية اختلفت فيما بينهما.

لقد كانت هذه مجرد خواطر أردت من خلالها دحض فكرة السعي لوضع عموميات لفرض تطابق بين التجربتين المسـيحية في أوروبا والإسلام السني في العالم العربي، فالاختلافات واضحة والتجربة متباينة، ولعل هذا قد يكون أحد منابع سوء الفهم بين الغرب والعالم العربي في كثير من الأحيان.

الدولة الأموية
دولة ذات مذاق تاريخي خاص (1)

مازلت أميل لقراءة تاريخ الدولة الأموية منذ محاضرة حضرتها لأحد المستشرقين البريطانيين عام 1986 والتي صدمنا فيها بمقولته إن التاريخ الإسلامي مدين لبني أمية بالكثير لأن دولتهم تمثل في تقديره دولة قوية ساهمت في ضمان مركزية واستمرارية الدولة الإسلامية لقرون رغم

(1) شأني شأن ملايين من المصريين والمسلمين لدينا التباس كبير في التعامل مع الدولة الأموية، وأنا لا أخفي عن القارئ أن هذه الفترة من التاريخ الإسلامي لها أهمية خاصة عندي، وأعشق القراءة عنها كلما جاءتني الفرصة، ولا أخفي أيضًا إعجابي السياسي الشديد بمعاوية بن أبي سفيان، فهو رجل دولة بكل ما تعنيه الكلمة، ولكن هذا بالطبع يتأثر عندما يتعلق الأمر بمشاعري نحو سيدنا علي بن أبي طالب كرم الله وجهه، وهو التناقض الذي أوضحته جليًا من خلال كتابي «حوارات الموتى: لقاءات خيالية مع شخصيات تاريخية»، وقد أردت بهذه المقالة أن أواجه بأمانة وشجاعة ما نتردد في ذكره في مناسبات كثيرة وهو أن معاوية رجل دولة بحق، وأن الدولة الأموية أفادت الإسلام إفادة كبيرة جدًا، خاصة أن ما سمي الفتنة الكبرى عكس بوضوح وجود مشكلة خلاف حول مفهوم الشرعية، والذي هو أساس مشكلة الحكم في العالم الإسلامي حتى اليوم، فنراها قد تفاوتت بين الشيعة وتوجههم، والسُّنة ومرجئتهم، والخوارج وجُرأتهم. بالتالي فالأمويون حلوا المشكلة لمرحلة محددة بقوة السلاح ولكنها عادت لتطل علينا مرة أخرى بعدما قضى عليهم العباسيون، وهي مشكلة لا نزال نعيشها إلى يومنا هذا ولكننا نخشى التعامل معها وفي مناسبات أخرى نخشى مجرد الاعتراف بها!

سقوطها، وهي الأطروحة التي كانت تتناقض والمشـاعر الجياشـة التي تملأ روح الشـباب بعـد قـراءة تاريـخ الفتنة الكـبرى ومقتل الإمام عـلي كرم الله وجهـه، خاصة رائعـة الأديب المصري الراحل عبـد الرحمن الشرقاوي «علي إمـام المتقـين»، فيسـتفيق المرء من صدمة المسـتشرق ليتسـاءل: «كيف يغلب الدهـاء والمكر السياسـيان الصفاء الروحي؟ وكيف تنتقـل الخلافة إلى العالم السـفلي للسياسة بعد سـموها؟»، ولكن حقيقة الأمر أن الموضوع أعمق من تلك الرؤية العاطفية التي تخالج كل من يبدأ قراءة التاريخ الإسلامي خاصة في مقتبل عمره.

ومع الاعتراف بأهمية هذا البعد في قراءة هذه الحقبة التاريخية فإنَّ للدولة الأمويـة الكثير من الإنجازات رغم ما عليها مـن انتقادات، وفي هذا الإطار يمكن صياغة أهم ما يلي:

أولًا: أن بداية هذه الدولة جاءت بعد فتنة كبرى بين صحابة الرسول ﷺ دامـت سـنوات وانتهت بعام الجماعة في 41 من الهجرة، والتي حسـمت أمر الخلافـة في بنى أميـة، وبالتالي فإنه يمكن اعتبار قيـام الدولة الأموية إخراجًا للأمة الإسـلامية من آخر خيـوط الوحي والروحانية إلى الحتمية السياسـية، حيث مكنت السياسة وحنكة أمثال عمرو بن العاص ومعاوية بن أبي سفيان مـن وضـع شرعية جديدة لنظـام حكم الدولة الإسـلامية مبنيـة على ترتيب المصالح وتوازنها وتوفير وسيلة انتقال سلمي للسلطة مبنية على وراثة الحكم بعد أن كانت مبنية على أسس ومفاهيم مثل الصحابة والتقوى والأسبقية في الإسلام وغيرها من القيم الروحية، فالساسة استبدلوا بالصحابة، والواقعية استبدلت بالروحية.

ثانيًا: وارتباطًا بما سبق، فإن تغيير مفهوم الشرعية نتج عنه حركات وأفكار سياسية ودينية واسعة الأهمية أثرت مباشرة في التاريخ السياسي الإسلامي وهي محسوسة بقوة حتى يومنا، ولكن فرقًا عديدة من الأمة لم تكن على استعداد لقبول هذه الشرعية فظهرت تيارات التشيع لأهل البيت وما تزامن معها من تيارات في الاتجاه المعاكس مثل المرجئة على سبيل المثال، والذين دعوا لقبول الحاكم وإرجاء محاسبته للآخرة منعًا لافتتان الناس ولوحدة الصف، ثم اشتد تطرف الخوارج في هذه الفترة أيضًا كرد فعل طبيعي لرفضهم الشرعية الجديدة ولعدم القدرة على التصدي لها وهو ما دفعهم إلى الرفض والانعزال؛ وقد كانت هذه الفترة بمثابة الحضانة التاريخية لأفكار وحركات سياسية مهمة، ففي عهد هذه الدولة اشتد عود الشيعة وفكرهم بعد مقتل الحسين بن علي على أيدي سفلة القوم من عملاء بني أمية، ولم يشف الغليل إلا الانتقام لمقتل سيد الشهداء على يد المختار بن أبي عبيد في عام 66 هـ. كل هذه الفتن والثورات المستمرة أنهكت الدولة الأموية ومواردها، ولكن الأمر لا يخلو من دور عظيم لهذه الدولة في توسيع رقعة الدولة الإسلامية سواء في أوروبا أو في آسيا.

ثالثًا: تلاحظ وجود تباين كبير في شخصيات وقدرات ملوك وأمراء بني أمية، فهذه الدولة هي التي أنجبت داهية العرب معاوية بن أبي سفيان، والذي يعد بكل المقاييس أحد أبرع الساسة في التاريخ الإسلامي رغم بعض التحفظات عليه، فتجلت عبقريته السياسية في حلمه وعمليته وقدرته على المناورة السياسية، والتي عبرت عنها شعرة معاوية الشهيرة عندما قال «إني لا أضع سيفي حيث يكفيني سوطي، ولا أضع سوطي حيث يكفيني لساني،

ولـو أن بيني وبين الناس شـعرة ما انقطعت، كانوا إذا شـدوها أرخيتها وإذا أرخوهـا شـددتها». وقد ورث هذه المواهـب من بعده الوليد بـن عبد الملك وهشـام بـن عبـد الملك وغيرهمـا، كما أنجبـت هـذه الدولة خامـس الخلفاء الراشـدين عمـر بن عبد العزيـز، والذي مثـل العودة لـروح الصحابة وأتى بظلال الروحية والرومانسـية في وجدان هذه الدولة التي بُنيت على شـظف الواقعية السياسـية، فبدأ يغير في مفاهيم الشرعية والسـلوك السياسي مما دفع البعض للتخلص منه في أسرع وقت فلم يدم عدله أكثر من ثلاث سنوات.

وفي تناقـض واضـح أنجبت هـذه الدولة أيضًـا أمثال الحجاج بن يوسـف وغيره من عملاء بني أمية من العسكريين والسياسيين العمليين، والذين دارت حولهم الكثير من الشـبهات في دينهم وسـيرتهم، فكانوا رمـوزًا للقهر والعنف غير مبالين بالمبادئ العامة للأمة، ولكن أمراء بني أمية كانوا يرون فيهم الوسيلة المثلى لقمع الحركات والفتن المتطرفة التي هددت سيادتهم وشرعيتهم.

كذلـك قدمت الدولة أرباب سـيف وقلـم من أمثال نصر بن سـيار آخر ولاة بني أمية على خراسان، والذي أرسل للخليفة أبياتا من الشعر السياسي يصف انتشار الدعوة للعباسيين ويبشر بنهاية الحكم الأموي، قال فيها:

أرى بـين الرمـاد وميـض نـار ... ويوشـك أن يكـون لهـا ضرامُ

فـإن لم يطـفـهـا عقـلاء قـوم ... يكـون وقودَهـا جثـث وهـامُ

فـإن النـار بالعوديـن تذكـى ... وإن الحـرب أولهـا كلامُ

أقـول مـن التعجب ليت شـعري ... أأيقاظ أميـة أم نيـامُ

وصـدق حدس الرجل فسـقطت الدولة الأموية بعـد أن انهارت جبهتها الشرقيـة في خراسـان عـلى أيـدي أبي مسـلم الخراسـاني، والغربيـة في مـصر بعـد معركـة «الزاب» ومقتل مـروان بن محمد آخر الخلفـاء الأمويين، ولكن الأخطر من ذلك أنها تهاوت من الداخل لأن شرعيتها تهاوت لصالح شرعية مكبوتة تتطلع لها نفوس المسـلمين مبنية على حب بيت الرسـول والعودة إلى حلم «دولة المدينة» وسـيرة الخلفاء الراشـدين، وقد اسـتغل العباسـيون هذا للترويج لدولتهم وضرب الشرعية الأموية، ولكنهم في واقع الأمر لم يختلفوا عن الدولة الأموية كثيرًا عندما آلت لهم السلطة، فحاربوا نفس الفرق لنفس الأسـباب وبنفس الوسائل، وسرعان ما أدركت الرعية أن بني العباس (بنى هاشم) هم امتداد لبني أمية مع اختلاف الأسماء... ففي عالم السياسة تختفي الأنساب مع الوقت.

لقـد مر أكثر مـن ثلاثة عشر قرنًا من الزمان على سـقوط الدولة الأموية، ولكـن آثارها باقية لأنها غيرت مجرى التاريخ الإسـلامي وتركت لنا الحكمة والسير المتنوعة والإرث السياسي المهم، فلقد انتهجت سياسة تثبيت العنصر العـربي وتعريب مؤسسـات الدولة بعـد الفتوحات وضمنت سـيطرة اللغة العربيـة عـلى الدولة وهو ما حمـى الهوية العربية للدولة الإسـلامية ولو لفترة زمنيـة، والتقديـر أن هـذه السياسـة الأموية الثابتة سـاهمت في جعل الشـام مقـرًّا راسـخًا لنبتة القوميـة العربية بعد قرون طويلة على أيدي أمثال سـاطع الحصري وميشيل عفلق وغيرهما من دعاة الفكر القومي والذين كانت الشام مسقط فكرهم.

أيًّا كانت نظرتنا للدولة الأموية، فهي تمثل مشـوارًا في التثقيف السـياسي

أكثر منه في التاريخي، وأهم درس تركته لنا في التقدير هو خطورة عدم حسم مسألة الشرعية بين الحاكم والمحكوم لأثره المباشر على استقرار الدول ونشر الفتن والفوضى، فمهما كانت قوة الدولة وحجتها فلن يشفع لها عظمة قادتها ورصانة سياساتها وبُعد نظرتها، فما لم تتعلم الدول من مثال الدولة الأموية في حسم قضية الشرعية فسيتهكم التاريخ على أطلالها بترديد حكمة الفيلسوف السياسي الفرنسي إليكسيس دي توكفيل القائلة: «...إنه عندما لا يُنير الماضي المستقبل فإن الروح تكون قد مشت في الظلام».

الدولــة الإسـلامية في الســياســة الدوليــة [1]

ما زلت أرى فراغًا ملحوظًا في تعاملنا العلمي مع دور الدولة الإسلامية في تركيبة القوة الدولية عبر التاريخ، فمعظم مراجع التاريخ الإسلامي تنكب عـلى تناول الدولة الإسـلامية بنوع مـن الميل القوي نحو توصيف سياسـتها الداخلية،ولو تناولت السياسـة الخارجيـة يكون ذلك من مضمون داخلي في الأسـاس، وإن عرجت على التناول الخارجـي يتم ذلك من منظور إما الفتح وإما توسيع رقعة الدولة، وقلما نجد رؤية واضحة للدولة الإسلامية وموقعها

(1) هـذه أربعـة مقالات متتالية كتبتها اعتبـارًا من مايو 2012 لاقتناعي بأننـا مازلنا بحاجة إلى رؤيـة مختلفة لتناول التاريخ السـياسي أو الدبلوماسي للدولة الإسـلامية بعد أربعة عشر قرنًا مـن الزمـان، ليس من خلال الرؤيـة التقليدية لدور الدولة الإسـلامية، ولكن لإخضاع هذا التاريخ السـياسي لأدوات علـم العلاقات الدولية بعيـدًا عن الفكر النمطـي الناظر للتاريخ الإسـلامي بمنأى عـما حوله من تطورات، بالتـالي وضعت رؤية أرجـو أن تكون موضوعية لدور الدولة الإسـلامية على مدى ثلاثة عشر قرنًا من الزمان في علاقاتها مع القوى الدولية، رؤيـة بعيـدةً عن المشـاعر الدينية أنظر لها بنظرة تحليل سـياسي وفق منهـج العلاقات الدولية والاسـتراتيجية لأضع رؤية مجردة، وأسـعى للإجابة عن سؤال حيرني على مدى ثلاثين عامًا وهو «كيف كانت لدولة الإسـلام هذه العظمة والقوة دون أن تتوافر لها القدرة على تشـكيل نظام أحادي القطبية مثل الولايات المتحدة اليوم ؟»، واعتقادي أن المقالات الأربعة ستكون صادمة للبعض ومحزنة للأغلبية.

في النظام العالمي على مدى الأربعة عشر قرنًا الماضية، ومن ثم فالأمل يحدوني في أن أتنـاول في المقـالات التاليـة رؤيـة لـدور الدولة الإسـلامية من منظور علمي-جيوسـتراتيجي يكون أقرب إلى رسـم كروكي للدور الدولي للدولة الإسـلامية على مر العصور وعلاقتها بمنظومات القوى عبر العصور إضافة لبعض النقاط التحليلية الخاصة بهذا.

بدايـة فالثابـت تاريخيًـا وفعليًـا هو أن النظـام الدولي الحديث والسياسـة الدوليـة في عالمنـا اليوم همـا نتاج لفكـر وتفاعل عناصر غربية في الأسـاس، فجذور النظام غربية الأصل والهوى، والثابت أيضًا هو أن العالم الإسـلامي لم يشـارك في تكويـن هذا النظـام الحديث رغـم مشـاركته في صناعة التراث الغربي ذاته، والسـبب في ذلك يرجع لاختفاء مُركب قوة الدولة الإسـلامية من السـاحة الدولية وقت صناعـة النظام، وقد نتج عـن ذلك حقيقة أخرى وهي الدور المحدود للعالم الإسلامي في مجال إرساء الأبعاد الثقافية المختلفة داخـل النظـام الـدولي، إضافـة إلى أن حضارتنـا الإسـلامية لم تلعـب الدور المتوقع لها تاريخيًا لأسـباب عديـدة، منها خروج العالم الإسـلامي مبكرًا من حلبة الصراع على السـلطة في نهايات القرن السـابع عشر، وهي المرحلة التي بدأ النظام الدولي يرسي أساسـاته السياسـية والعقائدية فيها، والتي شـكَّلت جوهره إلى يومنا هذا.

لقد دخلت الدولة الإسلامية المنظومة الدولية بعد سنوات معدودات من انتشـار الإسلام في شبه الجزيرة العربية، ويلاحظ أن النطاق الجغرافي للنظام الـدولي عند بـزوغ الدولة الإسـلامية كان واضـح المعالم، فهو الذي يشـمل «العالم المعروفـ» في ذلك الوقت أي أوروبا والشرق الأوسط وامتداده حتى

قرب حدود دولة الصين، والتي لم يكن لها دور في هذا العالم لأسباب ترجع لتركيزها على محيطها الإقليمي دون الدولي، كما أن توزيعات القوَى بداخل النظام كانت مبنية على أساس من القطبية الثنائية الكلاسيكية، فكانت الدولة الساسانية (فارس) في الشرق ودولة بيزنطة في الغرب، وبينهما مناطق عازلة تتميز «بحروب الوكالة» ما بين الغساسنة حلفاء بيزنطة على حدودها الجنوبية والشرقية، وحلفاء فارس من اللخميين (المناذرة) في غربها أي عند العراق، وكانت المناوشات أو الصراعات تدور بينهما في وقت السلم بين القطبين، وهو ما يشبه الوضع ثنائي القطبية الكلاسيكي بعد الحرب العالمية الثانية بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي وبينهما فريقان أوروبيان مواليان ومتنافسان في الغرب والشرق، ولا يخفى على العين عند بزوغ الدولة الإسلامية أن مخزون القوى الاستراتيجي للغرب ممثلًا في وسط وجنوب القارة الأوروبية كان متهاويًا، فقد كانت القوى فيه مفتتة بعد سقوط الدولة الرومانية على أيدي القبائل الجيرمانية، فلم يدخل هذا الزخم المادي والمعنوي الأوروبي إلا في مرحلة تالية خلال أواخر العصر الأموي والدولة العباسية الأولى كما سنرى.

لقد دخلت الدولة الإسلامية تركيبة العلاقات الدولية من الناحية الجيوستراتيجية والفعلية بعد وفاة الرسول عليه الصلاة والسلام، فلقد كان عصره عليه الصلاة والسلام منكبًا على بناء الدولة من خلال توحيد العناصر المختلفة في شبه الجزيرة على أساس الشرعية الجديدة ممثلة في الدين الحنيف إضافة لعنصر القومية العربية، وهو ما ساهم في جمع العقلية العربية في بوتقة الدولة الواحدة الوليدة، ومن ثم فبالرغم من توجيه الرسول عليه الصلاة

والسـلام رسـائل إلى قطبي القوى الدولية كسرى فارس وإمبراطور بيزنطة، فإن الدولة الإسـلامية لم تكن تمثل نقطة احتكاك ممتد إلا في حالات استثنائية قليلة كجيش أسامة بن زيد ومن قبله غزوة مؤتة لخالد بن الوليد، وهي التي لمست دولة الوكالـة للروم ممثلـة في قبائل من الغساسـنة ولم تقرب للمركز أو طرفـه، كـما كانـت وكالة المثنـى بن حارثـة في حروبه على فـارس بمباركة وتكليف من دولة المدينة.

لقد بدأ زخم وتأثير الدولة الإسـلامية الخارجي على النظام الدولي آنذاك خـلال ولايتـي أبي بكر وعمـر رضي الله عنهما، والظاهرة التـى لا تخفى عن العين هي أن المرحلة الأساسـية للامتداد الخارجي للدولة الإسلامية جاءت كنتـوء بـين مرحلتـين تميزتـا بالانكماش النسـبي لأسـباب متعلقة بمشـاكل داخلية، وهي حروب الردة التي أعقبت وفاة الرسول عليه الصلاة والسلام مـن ناحيـة، ومـا نسـميه في الثقافة الإسـلامية «بالفتنـة الكبرى» مـن ناحية أخـرى، ولفـظ الفتنة له مسـميات أخـرى في علـوم السياسـة الدولية وهي الحروب الأهلية أو صراعات السلطة، وهو أمر شائع وطبيعي الحدوث بعد وفاة مؤسسي الدول.

لقـد فتح الخليفة أبو بكـر الصديق جبهتي فارس وبيزنطة بمجرد القضاء عـلى حروب الـردة وتثبيت أركان الدولة الفتية لأسـباب روحية وسياسـية واقتصاديـة وجيوسـتراتيجية معلومـة، وفي الوقـت نفسـه لم يخـش الخطـر الخارجي على دولته لأنه كان مُحصنًا بالبوادي والصحاري، والتي لا تستطيع الجيـوش النظامية لبيزنطة وفـارس عبورها لأنها تمثل حصنًا دفاعيًّا غير قابل للاخـتراق حيث سـيتم التعامل مع هذه الجيوش بمجـرد توغلها بمزيج من

حـرب العصابات وقطع الإمـدادات فيما هو معروف في علم الاسـتراتيجية «بالتكتيـكات الفابيانية Fabian» أسـوة بـما حدث مع «هانيبـال» في أوروبا عندمـا حاول الانقضاض عـلى روما، ومن هذا المنطلق قـام خالد بن الوليد بتفكيك أواصر دولة كسرى بعد قرابة سـت معـارك دامية أهمها معركة «نهر الدم» والتي قضت على الفرص الحقيقية لصمود هذه الدولة، ومن ثم جاءت معركة القادسية لتنهار بعدها المدائن عاصمة كسرى.

أمـا بيزنطة فقد اسـتقطع خالد بن الوليـد منها الشـام بموجب معركتين فاصلتـين ضمـن معارك أخـرى وهمـا أجنادين واليرمـوك، وبعـد ذلك بدأ التوسـع غربًا فدانت شمال إفريقيا، ولكن بعد هذه المرحلة بدأت الفتوحات تهـدأ تدريجيًا خاصة بعد نشـوب الفتنة الكبرى أو الحـرب الأهلية في البلاد، ومما لا شـك فيه أن هذه الحرب الأهلية كان لها أسـوأ الأثـر على بروز الدور السـياسي للدولة الإسـلامية الفتية في التاريخ الدولي، ولو أن البلاد لم تدخل حالة الاقتتال الداخلي فإن فرصها في فرض الهيمنة على النظام الدولي كقطب أوحد كانت أكثر بكثير، ففارس سقطت، ولو أن التركيز استمر على التحرك الخفيف السريع غربًا فإن سـقوط دولة بيزنطة كان مرجحًا لو أحسن العرب استراتيجيتهم، ولكن الحرب استمرت لسنوات.

وبمجـرد أن دانـت الأمور للدولـة الأمويـة أصبحت هذه الدولـة تتبوأ الصدارة على المسـتوى الـدولي في نظام ثنائي القطبية مكـون من هذه الدولة الفتية بعد أن هضمت دولة فارس واسـتولت عـلى دورها من ناحية، ودولة بيزنطـة العجوز من ناحية أخـرى، وقد انتقلت مراكز الثقل التقليدية للدولة الأموية فقد طُويت مصر تحت سلطة دمشق، والتي ورثت إمبراطورية فارس

أيضًا، وما كان يحول بين تفرد دمشـق بالصدارة الدولية لتخلق نظامًا أحادي القطبية إلا حوائط القسـطنطينية الشـاهقة وجيشها القوي ومن خلفهما دعم مراكز الثقل التقليدية بالعالم المسيحي الأوروبي لها وإمدادها بالقوة والسلاح، وهكذا بدأت الدولة الإسلامية تتفاعل مع النظام الدولي وهو التفاعل الذي تغير نمطه بشكل ملحوظ على مدى الفترات التاريخية المختلفة كما سنرى.

الدولــة الإســلامية
في الســـياســـة الدوليـــة
(الأمويون والعباسيون)

تناولنــا في المقال الســابق ظهور الدولة الإســلامية وقيامهــا بإرث الدولة الفارسـية لتتبوأ مكانتها كدولة بـارزة في نظام ثنائي القطبية مع دولة بيزنطة، وكيـف قامت هـذه الدولة بموجـة ثانية من التوسـع خلال الدولـة الأموية (661-750 م) بـا وفـر لهـا تراكـم مـن القوة سـاهم في قيامهـا بمحاصرة القطـب المنافس لها، ولكن قبيـل الانتقال لتركيبة القوة الإسـلامية الدولية، فإن حدثًا مهمًا يجب معالجته وهو أن الأمويين في سعيهم الحثيث لكسر الدولة البيزنطيـة لجئـوا لتغيير اسـتراتيجية إدارة الـصراع عندما بدأت هـذه الدولة تتوسع غربًا، فبعد ضم الأندلس في عام 711م انقسمت بؤرة الصراع ما بين القطبين حيث بدأت دمشـق تسعى لمحاولة العبور إلى وسط وجنوب أوروبا مستخدمةً الجبهة الغربية.

وعلى الرغم من التخطيط العسكري السليم، فإن مصير الموجة الإسلامية الغربية توقف مثلما حدث مع «هانيبال» الشهير عندما عبر بقواته من قرطاج إلى شبه الجزيرة الأيبيرية في سعيه نحو روما في القرن الثالث قبل الميلاد، وقد

كان السبب المباشر في كسر هذا المد الإسلامي نحو شرق القارة الأوروبية الهزيمة العنيفة التي لقيتها قوات القائد الأموي عبد الرحمن الغافقي في معركة «بواتييه» المعروفة في التاريخ الإسلامي «ببلاط الشهداء» عام 732م؛ فتعد هذه المعركة حدثًا فاصلًا في التاريخين الإسلامي والأوروبي، ونقطة فارقة في مسيرة إدارة الصراع بين الدولة الإسلامية وأوروبا، فلم تمثل هذه المعركة نهاية المد الإسلامي في أوروبا فحسب؛ ولكنها كانت أيضًا علامة مهمة نحو تدشين سلطة مارد جديد لعب دوره المهم في حسم المستقبل السياسي للقارة الأوروبية من خلال إرساء بذور الإمبراطورية الكارولينجية Carolingian Empire، حيث كان بطل معركة بواتييه هو «شارل مارتيل» أي جد «شارلمان العظيم» مؤسس هذه الإمبراطورية، والتي دخلت وساهمت في مرحلة تالية فيما عرف بالإمبراطورية الرومانية المقدسة فوحدت مناطق وسط وغرب أوروبا بشكل منقطع النظير، فأصبحت القوة البؤرية التي ورثت فيما بعد دور الدولة البيزنطية في علاقتها مع الدولة الإسلامية.

وهكذا انحسر دور الدولة الأموية شرقًا ولاقت نفس مصير جيش قرطاج، ولكن الفارق الأساسي هو أنه على حين فشلت الأخيرة في الحفاظ على وجودها العسكري في أوروبا ومن بعدها وجود دولتها ذاتها في شمال إفريقيا، فإن الدولة الأموية استطاعت الاحتفاظ بالأندلس وتثبيت وجودها هناك، ولكن ذلك جاء على حساب التوغل شرقًا، وبهذا فشل المسعى الأموي لتطويق القارة من الشرق والغرب ووضع الضغط الاستراتيجي على الجانبين.

ومع ذلك فقد استمر الدور الأموي بكل قوة في السياسة الدولية، وتشير

التقديرات إلى أن الدولة الأموية كانت تمثل أكبر كتلة سياسية مركزية شهدها العـالم على مر العصور حتى ذلك الوقت، فقد بلـغ حجمها قرابة 11 مليون كيلومتر مربع، أي ضعف حجم دولة روما تقريبا، والتي وصلت في أشـدها لمـا يقرب من 6.5 مليون كيلومتر مربـع، أو ما يقرب من ثلث الإمبراطورية البريطانيـة، والتـي كانت أكـبر إمبراطورية من حيث الحجـم في العالم عندما بلغـت قرابة 34 مليون كيلومتر مربـع في القرن العشرين، ولكن الملاحظ أن هذه الدولة شأنها شأن أغلبية الدول الإسلامية المتتالية كانت في مجملها دولة ممتـدة Contiguous وهو ما منحها قوة نسـبية مقارنـةً بالإمبراطوريات التي ترتبط أطرافها من خلال البحر.

ومع سـقوط الدولـة الأموية وتولي الدولة العباسـية الحكم فيما بعد، فإن التوجـه العام لم يختلف كثيرًا، كما لم يتغير مشـهد القوة على السـاحة الدولية، فاستمر الوضع ثنائي القطبية لحين ما بدأت الإمبراطورية الكارولينجية تدخل المعادلـة ليصبح نظامًا ثلاثي القطبية وذلك رغـم أن الدولة البازغة لم تدخل حلبة الصراع بشـكل مباشر مع الدولة العباسـية لعـدم وجود خطوط تماس مباشر بينهما، ولم يتغير الوضع شيئًا بالنسبة للعلاقة بين بغداد والقسطنطينية، وفي هـذا الإطـار فقد بدأت الدولة العباسـية الفتية في تثبيـت أركانها فزادت إجمالي رقعة الدولة بزيادات محدودة عن الدولة الأموية، ولكن بعض الأمور الأساسـية صارت ملحوظة على رأسـها انتقال مركز الخلافة من دمشـق إلى الكوفـة ثـم بغـداد مبـاشرة، وهو التحـرك الذي غير مـن مركز ثقـل الدولة وجعل العاصمة بعيدة عن منطقة التماس العسكري مع الدولة البيزنطية.

لم يسـتمر الوضع عـلى هذا النحو كثـيرًا، فعوامل ضعف الدولة العباسـية

بعد خلافة هارون الرشيد بدأت تنهش في قدرتها على التنافس الخارجي، بل مجرد التماسك على المستوى الدولي، والذي بدأ ينهار تدريجيًّا لصالح مراكز الثقل السياسية والعسكرية التقليدية في الدولة الإسلامية، فاستقل ابن طولون بمصر، وظهرت دولة الأدارسة في المغرب ثم الأغالبة في شمال إفريقيا ... إلخ، ثم انفرط عقد القوة بسبب التأثيرات الخارجية على بلاط الحكم ثم ظهور دولة السلاجقة وضغطها الشديد على الخلافة العباسية، وهي أمور بدأت تضعف الدولة المركزية في حلبة الصراع الدولي، وعلى الرغم من انحسار الدولة المركزية فإن الهوية والثقافة الإسلامية خاصة السنية ظلت السائدة في مجملها لاسيما في الشرق، وسرعان ما بدأت دول مثل مصر وشمال الشام تأخذ على عاتقها مسئولية المواجهة ليس فقط مع الدولة البيزنطية، ولكن مع المارد الجديد المتمثل في الدول الأوروبية المركزية التي بدأت قوتها تبرز خاصة فرنسا والدولة الرومانية المقدسة، فبدأ الصراع يأخذ منحًى جديدًا.

وعلى الرغم من أن الكثير قد يعتبر أن الدولة العباسية زالت فعليًّا عقب الغزو المغولي لها وتدمير أواصرها وأساساتها على أيدي هذا الجيش في عام 1258م، فإن حقيقة الأمر هي أن هذه الدولة لاقت مصيرًا متدرجًا مشابهًا لما حدث للاتحاد السوفيتي، وهو ما يطلق عليه علماء السياسة عملية الانفجار الداخلي Implosion، فهي قبل أن تُحتل من المغول كانت مرت بمراحل من التفتت الداخلي على مراحل زمنية ممتدة تقرب من ثلاثة قرون ما بين صراعات داخلية وخلافات داخل البلاط ومراحل من التحلل السياسي الملحوظ، ومن ثم فحتى بعد استعادة الدولة قدراتها نسبيًّا فإنها استسلمت لمصيرها المحتوم على أيدي المغول.

وعلى الرغم من انهيار الكيان الجامع الشامل للكيانات الإسلامية المختلفة، فإن هذا الكيان البديل أخذ أشكالًا مختلفة؛ فكان مبنيًّا على أساس رقع جغرافية متنوعة الثقل سعت كثيرًا منها لاستضافة شبح الخلافة العباسية لتتحصن خلف شعاع من الشرعية، بالتالي نجد ظهور دولة مثل مصر، والتي استضافت الأسر الطولونية والإخشيدية ثم الخلافة الفاطمية ثم الدولة الأيوبية إلخ، كما حكمت إيران أسر سياسية قوية أهمها الدولة البويهية، ولهذا أصبحت دولة مصر وسوريا بالأخص مكلفتين بمواجهة تحديين أساسيين غير تقليديين.

ويلاحظ في هذا الإطار أن الصراع الدولي انتقل من المركز إلى الأطراف على الصعيدين الإسلامي والأوروبي على حد سواء، فبعد أن كان بؤرته القسطنطينية انتقل الأمر إلى وسط وغرب أوروبا، واللذين أصبحا يمثلان الثقل السياسي الجديد، بينما لعبت مصر و- بدرجة أقل - سوريا هذا الدور بدلًا من الدولة العباسية، وقد شهدت الشام لأول مرة منذ معركة اليرموك والفتح العربي منطقة تماس بين القوتين الإسلامية والغربية انضمت لهما قوة دولية ثالثة هي المغول، فكان هذا مشهدًا تاريخيًّا لم تشهده المنطقة من قبل بحيث تكون قاعدة إسلامية مهمة مثل الشام مركزًا لتنافس ثلاثة لاعبين جدد يتفاعلون في النظام الدولي، ولكن هذه سنة السياسة الدولية كما سيتضح.

الدولــة الإســلامية
في الســياســة الدوليــة
(المماليك والعثمانيون)

بحلـول القرن العـاشر بدأت الدولة العباسـية تواجه بعمليـة تفتت ملحوظة وتنتقـل السـلطة من المركـز إلى الأطراف، كما ووجـه العالم الإسـلامي بابتلاءين أساسـيين خـلال الزمـن الـذي تـلا ذلـك، الأول تمثـل في حمـلات صليبية شـبه متتاليـة وغـير منقطعة لمدة تقـرب من ثلاثة قـرون، ثم هجمة مغولية شرسـة من المشرق أطاحت بالشرعية الإسـلامية السـائدة ممثلة في الدولة العباسـية، ووقعت مسئولية إنقـاذ العـالم الإسـلامي في أيدي دولة مصر في الأسـاس بمسـاعدة من سـوريا والإمارات التركية المتناثرة، والتي شـكلت جميعها خط التماس في الصراع التقليـدي على النظام الدولي، ولكن العبء الأكـبر وقع على مصر، وكما أشرنا في المقال السابق فإن هذا الصراع الدولي خرج عن دائرة الصراع التقليدي بين الشرق والغرب ممثلًا في ثنائية بغداد-القسطنطينية، ليصبح الآن موجات عاتية من الغزو الشمالي القادم من وسط أوروبا من ناحية ومن المغول شرقًا من ناحية أخرى.

يلاحـظ أيضًا أن هذه الاختلافـات صاحبها اختلاف أسـاسي آخر وهو التغـير العرقـي لتركيبـة القـوى المعنيـة بالـصراع، فالطـرف الأول ممثـلًا في

الحمـلات الصليبية بالأسـاس خرج عن العبـاءة التقليدية للدولـة البيزنطية فأصبح الطرف الفاعل في الصراع يتمثل في عرق جيرماني-فرانكي بالأساس انضمت له عناصر أنجلوساكسـونية وغيرها، أما الدولة الإسـلامية فوقعت مسئولية الدفاع عنها على عاتق عرق غير عـربي تمامًا وهم المماليك والأتراك ومـن قبلهما عناصر كرديـة ممثلة في صلاح الدين الأيـوبي ومن خلفهم جميعًا الشعب المصري وشعوب الشام.

ليـس مجالنـا هنـا سرد الحَمـلات الصليبية الأساسـية على الشـام ومصر اعتبـارًا من نهاية القرن الحادي عشر، ولكن الثابت هو أن مصر لعبت الدور الـدولي المحوري في الفترة التالية لهذا الغزو، وقد تكون المرة الأولى بعد عهد رمسـيس الثاني التـي تتبوأ فيها مصر مكانة أحد القطبـين أو الثلاثة الدوليين وتكون في الوقت نفسـه ممثلةً للدولة الإسـلامية برصيد معارك ضارية حمايةً للكيـان الإسـلامي، وعلى رأسـها معركة عين جالوت عـام 1258م، والتي حالـت دون المـد المغولي، أمـا المعركة الثانيـة فتمثلت قبلهـا في «حطين» عام 1187 م وما نتج عنها من كسر للزخم الصليبي في المنطقة.

هنـا لعبـت دولة المماليـك دور القطب الثنائي في النظـام الدولي، وقد تميز حكمهـا بمرحلـة صراع في البدايـة أمكـن بعـده القضـاء على بقايـا الجيوب الصليبيـة وكـسر المغـول، ثم بـدأت مرحلة مـن التعايش بينها وبـين القوى الدوليـة المختلفـة انتظارًا لظهور المـارد العثماني الجديد الـذي قضى على هذه الدولة عام 1517 وورثها، كما اسـتطاع كسر المد الشـيعي المتمثل في الدولة الصفوية التي قامت في إيران والعراق والمناطق المتاخمة لها.

لقـد مثلـت الدولـة العثمانية تغـيرًا مهـمًا وكبـيرًا في معادلة القـوة الدولية،

فهـي الدولة التي اسـتطاعت القضـاء على اللاعب البيزنطـي التقليدي وكسر عقـدة التمدد الإسـلامي في أوروبا الشرقية بعدما أسـقط محمـد الفاتح مدينة القسطنطينية عام 1453م واتخذها عاصمة للدولة العثمانية الفتية كاسرًا بذلك المعادلة الاسـتراتيجية الدولية من خلال فرض الدولة العثمانية باعتبارها قطبًا شـبه أحادي على السـاحة الدوليـة، وسرعان ما وصلت الجيـوش العثمانية إلى أعتـاب فيينا عام 1529، ثم نافس الأسـطول العثـماني بدعم من «خير الدين برباروسا» على السيادة في المتوسط واستولت الدولة العثمانية على أراض ممتدة في أوروبا والبلقان وباتت فكرة بسـط النفوذ العثماني على القارة مسـألة وقت، وعـلى الرغـم مـن أن الإمبراطوريـة الرومانية المقدسـة لم تكن بالقـوة الموازنة للدولة العثمانية الصاعدة فإنها اسـتطاعت أن تواجه هذا المد من خلال الحشد العسـكري لهـا وللدويـلات الأوروبية المختلفة في شـمال المتوسـط وفي غرب ووسط أوروبا، خاصة أن دولة فرنسا بدأت تشد عودها كما بدأت دولة إسبانيا تساهم في الجهد العسكري لمواجهة هذا الخطر المحدق القادم من الشرق.

لقد فشلت موجة الزحف الإسلامي على القارة الأوروبية مرة أخرى وكان آخرها الحصار الثاني لفيينا عام 1683م، وبعد ذلك بدأت الدولة العثمانية تدخل مراحـل الترهل السـياسي والاقتصادي تدريجيًا، كـما أن بعض الدول الأوروبية -على رأسها دولة الهابسبورج (الإمبراطورية الرومانية المقدسة) وروسيا- بدأتا تضغطـان عـلى هـذه الدولة وتسـتقطعان منهـا الأراضي تدريجيًـا، حتى جاءت اتفاقية «كوتشـوك كاينارجي» بين روسـيا والدولة العثمانية عام 1774م لتكون الإعلان الرسمي عن ضعف هذه الدولة مقارنةً بالدول الأوروبية السائدة، وهذا التاريخ يضع حدًا لأي فرصة أو محاولة إسـلامية للعب الدور السـياسي القوي والفاعل في النظام الدولي، فبنهاية القرن الثامن عشر وخلال القرن التاسع عشر

أصبح النظام الدولي مفتتًا ومبنيًّا على أساس فكرة توازن القوى بين كبار أطراف اللعبة السياسـية ممثلة في روسـيا وإنجلترا وفرنسا والنمسـا (دولة الهابسبورج) ومـن بعدهم دولة بروسـيا، فلم تعد القوة في القـارة الأوروبية موحدة في أيدي دولـة رومانيـة أو بيزنطية أو إمبراطورية رومانية مقدسـة، وهي السـمة الدولية التـي فتحت المجال أمـام توزيعات القوة داخل المجتمع، فلم تلعب هذه الدولة أي دور إيجـابي يذكر، بل اسـتمرت في حالة شـيخوخة ممتدة حتـى نهاية الحرب العالميـة الأولى عندما وزع المنتصرون في الحرب أراضيهـا الأوروبيـة والشـرق أوسـطية إمـا باسـتقلال الدويـلات أو في إطار نظـام الانتداب كـما حدث مع مقاطعات سوريا وفلسطين والعراق... إلخ.

ومـع نهاية الخلافـة العثمانية انفـرط عقد التكتل الإسـلامي، والذي كان الظاهرة الملحوظة على امتداد فترة ثلاثة عشر قرنًا من الزمان حتى وإن تخللها انتقـال القوة من مركز لطرف داخل الدول الإسـلامية كـما رأينا، ولكن كان هذا متوقعًا بالنظر لانتشار الفكر القومي كبديل للخلافة الإسلامية، وبالتالي فقد واجه العالم الإسلامي لأول مرة في العهد الحديث لحظة الفطام السياسي من دولة الخلافة الإسلامية بمزيج من القلق والتطلع للفكر القومي، خاصة أن كثـيرًا مـن أراضيه كانت واقعة تحت الاحتلال الغـربي، ولكن كانت هذه سمة السياسة الدولية، فعهد الدولة الكبرى المهيمنة كان قد انتهى.

لقـد انهـارت الخلافـة الإسـلامية بشـكل كامل مـع القضاء عـلى الدولة العثمانيـة، ولكن في التقدير أن هناك عددًا من العوامل الأساسـية التي أثرت بشـكل سـلبي على دور الدولة الإسـلامية على المسرح الدولي كقوة سياسية، ليـس فقط عـلى الدولة العثمانية بل على الدولة العباسـية ومـن قبلها الأموية والخلافة الراشدة وهي الأمور التي سنتناولها في المقال القادم بإذن الله.

الدولة الإسلامية
وغياب «السلام الإسلامي»

لقد عكست المقالات الثلاث السابقة حول ظهور وخسوف الدولة الإسلامية في السياسة الدولية حقيقة أساسية وهي أن كافة الأجواء والعوامل كانت مهيأة لكي تتمكن هذه الدولة من أن تتبوأ مكانتها كقوة دولية متفردة أو بلغة علم السياسة، فهي لم تستطع خلق نظام دولي أحادي القطبية تكون هي المهيمنة على مجرياته أو ما اصطلح على تسميته مجازًا في قاموس العلاقات الدولية «السلام Pax» والمقصود هنا غياب «السلام الإسلامي Pax Islamica» أسوة «بالسلام الروماني» أو «السلام البريطاني أو الأمريكي»، ولكن هذا لم يتحقق فلم تستطع الدولة الإسلامية احتلال هذه المكانة على الرغم من أنها بسطت سيطرتها على إمبراطورية فارس، والتي كانت تعد المنافس الأول في القارة الأسيوية، ثم استقطعت أراضي كثيرة من دولة بيزنطة، ولكن شيئًا ما لم يكتمل في هذه المعادلة الدولية، فقد حال عدد من العوامل دون التسيد المنتظر.

وعلى الرغم من الامتداد العمري للدولة الإسلامية الموحدة وتوارثها وصعوبة التوصل لعموميات بشأنها، فإن هناك بعض العموميات التي قد

تفسر هذا التناقض التاريخي بين القوة المفرطة لهذه الدولة والفشل الممتد في فرض الهيمنة الدولية أو «السلام الإسلامي» وهي على النحو التالي:

أولاً: في التقدير أن مشكلة الاختلافات في مفاهيم الشرعية يمكن أن تعد أحد أهم الأسباب الأساسية التي ضربت القوة المتجددة للدولة الإسلامية وسببت الاقتتال الداخلي الذي تميزت به الدول الإسلامية المتعاقبة منذ الخلافة الراشدة، وتاريخ الدولة الأموية كان امتدادًا للصراعات المستمرة مع القوى المناوئة للسلطة المركزية لهذه الدولة، وعلى رأسها حركات الخوارج والشيعة والحركات الانفصالية الأخرى، ونفس هذه الفرق ثارت في وجه الدولة العباسية وهي في أوج قوتها فأضعفت من قدرتها على مواصلة مواجهة القوى الدولية الأخرى، فلو أن الدولة الأموية استطاعت أن تدعم جيش عبد الرحمن الغافقي أثناء معركة «بلاط الشهداء» أو أرسلت جيوشًا إضافية بعد هذه الهزيمة لكان التاريخ قد تغير ولدانت أوروبا لهذه الدولة، وهو ما لم يحدث لأن الدولة كانت تواجه مشكلات داخلية ضخمة خاصة في الكوفة والبصرة. وقد استنفدت هذه الحروب قوة الدولة الأموية، بل إنني أكاد أجزم أنه لا توجد دولة تنافست على القطبية الدولية وهي تعاني حركات انفصالية شبه ممتدة بالقرب من مركز ثقل الدولة مثلما حدث مع الدولة الأموية وبدرجة أقل العباسية. كل هذا أفقد هذه الدول الزخم والقدرة على التركيز في الجهد الدولي.

ثانيًا: واتصالًا بما سبق، فهناك عدد من المشاكل الداخلية التي حجَّمت من قوة دفع الدولتين الأموية والعباسية وهو ما كان سببًا أساسيًّا في تشتيت قدرة هذه الدول على المواجهة الدولية بالشكل المناسب، فلقد عانت الدولتان

مما يمكن أن نصفه بعملية الامتداد الزائد أو الـ Overstretching أي أنها امتدت بسرعة عالية وتأخرت عملية هضم هذه الأراضي وهو ما أضعف بطبيعة الحال السلطة المركزية للدول الإسلامية المتعاقبة، فلقد كانت الدولة الإسلامية كما ذكرنا آنفًا أكبر تجمع سياسي تحت حكم مركزي شهده العالم وذلك في مدة وجيزة وصلت نيفًا وأربعين عامًا.

ثالثًا: لعل من أهم عوامل إضعاف الدولة الإسلامية على مدى تاريخها كان تصميمها المستمر على أن تكون دولة قارية Continental State، مثل روسيا والإمبراطورية الرومانية المقدسة وغيرهما والتى تعتمد على نسق وراء الآخر من قوات المشاة والفرسان، والثابت هو أن الدولة الأموية والعباسية ومن بعدهما الدولة المصرية لم يتناسب حجم أساطيلها مع الامتدادات الشاهقة لشواطئها، فرغم دور معاوية بن أبي سفيان في إنشاء أول أسطول بحْري في تاريخ الدولة الإسلامية فإن هذا الذراع العسكري المهم ظل في أغلب الأوقات يحتل المرتبة الثانية مقارنة بمنافسي هذه الدولة الكبرى، ولو أننا طبقنا نظرية عالم الجغرافيا السياسية الشهير «ألفريد ثاير ماهان»، والذي قدَّم أول نظرية حول دور القوة البحْرية في صناعة التاريخ، فإننا سنجد أن الدول الإسلامية المتعاقبة قد فشلت في تطبيق أساسيات نظريته والداعية لضرورة خلق قوة بحْرية تتناسب والقدرات التجارية للدولة الكبرى لتكون أساسًا لفتح تجارة أوسع وأكثر امتدادًا تتناسب وقوتها وتضمن لها قاعدة صناعية داخلية خاصة في القرون الأربعة الماضية، ولكن هذا لم يحدث واكتفت الدول الإسلامية بالتجارة القارية، من أبواب الصين إلى الشام أو شمال إفريقيا، كما اكتفت دولة المماليك بتحصيل الرسوم على التجارة المارة بمصر دون السعي

للتوسـع الدولي المقارن، وبالرغم من أنهـا كانت من القوى الدولية الكبرى، إن لم تكـن في أعلى مراتب القوة، فإنها لم تسـتطع أن تواكـب القوى التجارية البازغة في مطلع القرن السادس عشر.

حقيقـة الأمـر أن الضعف البحْري النسـبي للدول الإسـلامية كان بداية لمشكلة حقيقية واجهت هذه الدول خاصة دولة المماليك، فقبيل انهيارها على أيـدي الدولـة العثمانية، فـإن هناك حدثًا مهـمًّا كثيرًا ما تتغافلـه كتب التاريخ وهـو معركـة حاسـمة وفاصلة دخلهـا الأسـطول المملوكي قرابة السـاحل الهنـدي وهي المعروفة بمعركـة «ديو البحرية» عـام 1509م والتي هزم فيها الأسـطول المملوكي أمام الأسـطول البرتغالي في صراعهما على طرق التجارة البحْرية، وفي هذه المعركة تحديدًا ضربت الدولة الإسـلامية ضربتها البحْرية الكبرى، والتي لم تسـتطع أن تتخطاها، فهي المعركة التي فتحت المجال أمام السيطرة الغربية على طرق التجارة والملاحة الدولية، أما الدولة العثمانية فقد لاقـت من جانبها هزيمـة مماثلة عام 1571م في معركـة «ليبانتو» البحْرية في مواجهة التحالف الأوروبي ضدها وهي الهزيمة التي قضت على فرص هذه الدولة في السيطرة على البحر المتوسط أو مد النفوذ البحْري العثماني إلى القارة الأوروبية.

رابعًـا، واتصـالًا بما سـبق، فقد فقدت الدولة الإسـلامية قـوة الدفع التي ولدتها الاكتشافات البحْرية الدولية على أيدي الدول الأوروبية حيث لم تكن الدولـة العثمانية قادرة أو مهتمة بالمنافسـة على العـالم الجديد وهي المهمة التي أخذتهـا على عاتقها إسـبانيا والبرتغال ومن بعدهما هولنـدا وإنجلترا، فكان ذلـك سـببًا في الخروج الحتمي للدولـة العثمانية من الصراع الـدولي، وهو ما

أفقدها أيضًا فرصة اللحاق بالركب الصناعي والحضاري الغربي فاكتفى ممثل الدولة الإسلامية في الصراع الدولي بأن يكون «دولة استهلاكية» من الطراز الأول، فاقدة القدرة على المنافسة، وهو ما قلص من فرصها الدولية خاصة أنها فرضت على ولاياتها حالة من التخلف والجهل الشديدين أسهما في حالة التأخر الاقتصادي والسياسي.

لقد كانت هذه مجرد اجتهادات للأسباب التي قد تكون أثرت سلبًا على قدرة الدولة الإسلامية على المنافسة الدولية الممتدة أو فرض هيمنتها الدولية؛ وهو الحلم الذي داعب عشرات من قياداتها وملايين من رعاياها على مدى أربعة عشر قرنًا من الزمان.

نســاء العــرب في التــاريــخ[1]

كثـيرًا ما تـتردد عبـارة مفادهـا أن تاريخنا العـربي والإسـلامي مُفرغ من العنصر النسـائي وأننا اكتفينـا فقط بالعنصر الذكوري لنكـون ثقافة ذكورية ماحية للبعد الأنثوي، ويدللون على ذلك أن التاريخ العربي لم ينجب لنا قيادة أو شـخصيات أنثوية بارزة نقدمها نموذجًا، بل يتمادون في ذلك مؤكدين أن دور المـرأة في صناعـة التاريخ يقـرب من العدم وأنها كانـت على مدى قرون طويلة وسيلة المتعة والإنجاب للرجال.

هـذا الطرح في اعتقادي يحمل نوعًا مـن الافتراء على ثقافة عريقة وممتدة، كما أنه ينم عن سـطحية عفوية لمردديه، وفي التقدير أن جـزءًا كبيرًا من ذلك يرجـع إلى أنهـم لم يقرءوا كواليس التاريخ العربي والإسـلامي، إضافة إلى أن

(1) لقـد كنت دائـمًا من المؤمنين بالدور الخفـي للمرأة وتأثيرها المباشر عـلى الرجل، وهذا المقال تعبير عن نماذج عديدة لنساء قرأت عن أثرهن في السياسة الإسلامية، وذلك في الوقت الذي يسـعى فيه البعض لإدخال المـرأة إلى النفق المظلم الذي خرجنا منه منـذ فترة، والمقال محاولة مني لإبراز أن النساء المسلمات كان لهن دورهن في تطوير التاريخ العربي، ولكن كتب التاريخ الإسـلامي لا تركز على هذا البعد إما لوجود كثير من النساء حول متخذي القرار في الأقطار الإسـلامية المختلفة عـبر التاريخ أو لغموض هـذا الدور بطبيعة الحال، كما أنني سـعيت من خلال المقال إلى أن أخفف من وطأة عمق التاريخ وما قد يسببه من تعب فكري فكانت هذه المقالة كنوع من تخفيف الظل على القارئ.

دور المرأة في صناعة التاريخ لم يكن العرف المتواتر عليه سواء في شبه الجزيرة العربية أو أوروبا أو آسيا مع وجود استثناءات بطبيعة الحال.

ولكن قبل الخوض في هذا الأمر فإن علينا أن نعترف بحقيقة مهمة وهي أن المرأة لم تُمنح في التاريخ العربي والإسلامي المؤسسية في صناعة القرار السياسي، فلم يتملكن ولم يقدن من الناحية السياسية، وهذه حقيقة ثابتة لا خلاف عليها، ولكني أدعي أنهن أثَّرن بشكل غير مباشر في مسيرة التاريخ العربي والإسلامي من خلال تأثيرهن على مؤسسة صناعة القرار سواء كانت ممثلة في الخليفة أو السلطان أو الحاشية أو البلاط السلطاني، بل إن لهن دورًا حاسمًا في عملية ترشيح أولياء العهود خاصة خلال حكم الدولة العباسية عندما توغلت العناصر غير العربية من النساء في الشئون السياسية.

لعل هذا يبرر السطحية غير المقصودة لمن هم من غير العرب، والذين يتهمون النساء بعدم لعب دور في التاريخ الإسلامي، فلابد للقارئ خاصة الغربي أن يطلع على كواليس وتفاصيل التاريخ ليعرف هذا الدور، واعتقادي أنهم سيغيرون من حدة رأيهم بشكل كبير.

البداية يجب أن تكون من خلال تقديم شخصية مثل هند بنت عتبة، واعتقادي أنها من أكثر الشخصيات النسائية التي أثرت في التاريخ الإسلامي ولعبت دورًا حاسمًا في تطوره سواء سلبًا أو إيجابًا، فلقد كانت من أشد المعارضين للإسلام ولنبيه، ويدها في غزوة أحد ظاهرة كما أن بصماتها على زوجها وجيه مكة أبي سفيان بن حرب لا تخفى، ناهيك عن كونها أم الخليفة الأموي الأول وداهية العرب معاوية بن أبي سفيان حيث كان لها

دور مهم في تثقيفه سياسيًّا، وتاريخها السلبي يضاهيه أيضًا تاريخ ناصع بعد اعتناق الإسلام خاصة دورها في معركة اليرموك عندما تصدع أحد أجنحة الجيش الإسلامي أمام ضغط جيش الروم الذي كانت فيه أغلبية أموية، فخرجت بالعصا تقود النساء لتنشد شعرها الشهير «نحن بنات طارق...» وتضرب مع النساء رجالهن ليعودوا لساحة القتال، وقد كان من المعروف أن زوجها أبا سفيان لم يخش شيئًا كما كان يخشى لسان زوجته، خاصة إذا ما كان على الملأ.

لعل المثال الثاني أيضًا كان لشخصية تاريخية في الحقبة الزمنية نفسها ولكنها ذهبت لأبعد من بنت عتبة، وهي «خولة بنت الأزور» أخت الفارس الأسود المغوار «ضرار بن الأزور»، والتي كانت تحارب على قدم المساواة مع الرجل في الميدان، وكانت تبهرهم بشجاعتها ومهارتها في فنون القتال، وهي نموذج ضمن نماذج أخرى ينفي تهمة إن المسلمات لم يحاربن مع الرجال.

لعل مثال السيدة عائشة أم المؤمنين رضي الله عنها مثال قاطع على دور المرأة في حركة التاريخ السياسي الإسلامي، فدورها أكبر الأمثلة على دور المرأة في التاريخ الإسلامي، فإلى جانب دورها في نقل الأحاديث النبوية الشريفة وقيمتها العظيمة كزوجة النبي ﷺ وابنة الخليفة الأول ودورها الكبير أثناء معركة الجمل... إلخ، فكل هذا يعكس ثقلها في التاريخ الإسلامي.

لعل أقوى النماذج كان دور المرأة في عصر الخلفاء العباسيين، والذي يعد في تقديري مثالًا مهمًا لدور النساء في التاريخ العربي والإسلامي، وأكاد أجزم

أن النساء لعبن دورًا محوريًّا في إضعاف هذه الخلافة قرب نهايتها، ولكنه الدور الذي يحتاج إلى مزيد من التمحيص والتدقيق لاقتفاء أثره، فهو ليس واضحا للعـين المجـردة القارئة للتاريـخ نظـرًا لأن تأثيرهن كان بشـكل غير مباشر، فشـخصياتهن القويـة بل المسـيطرة في أحيان كثيرة كانت حاسـمة في قضية ولاية العهد والتآمر السياسي، ليس من المبالغة القول إن النساء كان لهن دور حاسم في إضعاف الخلافة بتدخلاتهن وغيرتهن وسعيهن الممتد للاستمرارية من خلال إعلاء مراتب أبنائهن، خاصة عند غير العرب منهن.

وهنا يحضر مثال أم سلمة زوجة الخليفة العباسي الأول أبي العباس الملقب بالسـفاح، والتي لم يتزوج الخليفة عليها، فكانت حاكمة السـيطرة عليه رغم أنه كان من أعتي الرجال وأقواهم شخصية؛ وتذكر كتب التاريخ أن خالد بن صفوان أحد رجال السـفاح حاول اسـتمالة أذن الخليفة فحدثه عن الجواري الحسـان وجمالهـن وضرورة أن يتمتـع الرجل بالنسـاء من العبيـد والجواري فاستمال الخليفة، فكان من حظه التعس أن سمعت «أم سلمة» الحوارات من خلف الكواليس، فأرسـلت له من الرجال من ضربه وألقى الرعب في قلبه، فلـما عاد الرجل مذعـورًا للقاء الخليفة بناء على إلحاح الأخير لسـماع قصص الجواري الحسان، غير الرجل لسانه خوفًا من «أم سلمة» فقال:

«...أعلمتـك أن العـرب اسـتقت اسـم الضرة مـن الـضر، وأن أحدهـم مـا تزوج من النسـاء أكثر من واحدة إلا وكان في جهـد.... وأن الثلاث من النساء كأنهن القدر تغلي، والأربع من النساء شر دائم لصاحبهن... وأن أبكار الجـواري رجال... وأخبرتـك أن بنى مخزوم ريحانة قريش وعندك ريحانة من الرياحـين (يقصد أم سـلمة) وأنت تطمح بعينك إلى حرائر النسـاء وغيرهن

من الإماء»، وبالطبع حل على خالد رضا أم سلمة وأموالها بينما لم يأبه الرجل بتعنيف الخليفة له إدراكًا منه لميزان القوة الحقيقي في البلاط السلطاني!

لقد كانت هذه مجرد أطروحات لقناعتي بوجود دور غير رسـمي للمرأة في التاريخ العربي والإسـلامي، اقتناعًا مني بأنه سيكون لها دور في المستقبل ولكن بشـكل أكثر فاعلية وظهورًا ومؤسسيةً، وهذه دعوة للتفكير لأبشر بها بني جنسي من الرجال احتمال مجيء يوم قد يكون قريبًا فيكون ضمن الدعاء فيه:

اللهم خـــــفف عنا ضـــيق النـــساء بأزواجـــــهن

وهـوِّن عليهن ذكريات قهر الأجداد لنسائـــــــــهم

الباب الثالث

رجال دولة في عهود إسلامية

«إن الموهبة هي إصابة الهدف الذي لا يستطيع غيرنا إصابته.. أما العبقرية فهي إصابة الهدف الذي لا يستطيع غيرنا رؤيته».

الفيلسوف الألماني آرثر شوبنهاور

تقديم مهم

لقد كتبت سلسلة المقالات هذه حول رجال الدولة في الإسلام، والذين قادوا الدولة أو أسسوها على أمل أن يدرك القارئ المصري والعربي أن ناموس السياسة موحدٌ، وأن اللعبة السياسية ثابتة، وأن قواعدها تكاد تكون معممة، فهي لعبة تحتاج إلى من يعرف كيف يلعبها، مثل أية لعبة أخرى، وبالتالي فإننا يجب أن ندرك أن اختيارنا لرجال دولنا يجب أن يكون مبنيًا على قدراتهم وسماتهم في فهم اللعبة السياسية وليس على أساس خُلق أو التزام ديني أو وعد روحي، فكل هذه أدوات قد تكون في جعبة السياسي الهادف إلى سلطة، ولكنها ليست بالضرورة في متناول قدراته أو في صالحه، فللدولة رجالها، وهذا يجب أن يكون معيار الاختيار أو قبول الحاكم، والدليل على ذلك هذه السلسلة من المقالات حول خلفاء أكبر دولتين في التاريخ الإسلامي، الأموية والعباسية، وسيدرك القارئ أن لعبة السياسة وحتى دسائسها موحدة، فمعاوية مثله مثل أبي العباس مؤسس الدولة العباسية، وأبي جعفر المنصور وهارون الرشيد لا يختلف عنهما، فالسلطة هي السلطة، سواء أصبغناها بالطابع الإسلامي أم غير ذلك، فهاهم العظماء في التاريخ الإسلامي يمكن أن نصفهم بذلك ليس لحسن دينهم، ولكن لقدراتهم السياسية، فيا ليت يأتي اليوم الذي ندرك فيه قيمة الشخص السياسي مجردة عن معتقداته، لو شئنا إدخال المعتقدات كعنصر في المعادلة، ولكن لا يكون العنصر الأساسي الذي بناء عليه يتم اختيار الحكام، فالدين لله والسياسة للسياسيين.

معاوية رجل الدولة

من الجمل الخالدة في التاريخ الإسلامي مقولة «لا أضع سيفي حيث يكفيني سوطي، ولا أضع سوطي حيث يكفيني لساني... ولو كانت بيني وبين الناس شعرة ما انقطعت، كانوا إذا شدوها أرخيتها وإذا أرخوها شددتها»، كذلك مقولة «ما من شيء ألذ عندي من غيظ أتجرعه»، إنهما المقولتان الصادرتان عن رجل يعد في تقديري من أقدر رجال الدولة في التاريخ الإسلامي، فهو الذي استطاع أن يتغلب في دربه على أعتى المصاعب، ومع ذلك وضع قاعدة قوية استمرت واحدًا وتسعين عامًا، وعندما ورثت الدولة العباسية دولته الأموية، فإنها لم تُغير كثيرًا في حجم الدولة، والتي وصلت لقرابة مليون كيلو متر مربع، كما لم تغير في قواعد تسييرها التي أرساها معاوية بن أبي سفيان ومن بعده، ولذا فهو بحق سياسي من الطراز الأول، ولكن مما لا شك فيه أنه أيضًا من أكثر الشخصيات التاريخية التي حظيت باختلافات فكرية وعقائدية بسبب الخلاف السياسي الذي وقع بينه وبين الخليفة الرابع علي بن أبي طالب كرم الله وجهه، ولكن الاختلافات حول شرعية ليس هنا مجال مناقشتها، فالمقصود اليوم هو إبراز دوره كرجل دولة وحنكته السياسية والاستراتيجية التي لا خلاف عليها.

لقد تميز معاوية بن أبي سـفيان بفراسـة وذكاء شـديدين منذ نعومة أظافره، وتشـير بعض المصـادر التاريخية إلى أن أمه هند بنت عتبـة زوجة عزيز مكة أبي سفيان بن حرب الذي قال فيه الرسول عليه الصلاة والسلام إن من دخل بيته فهـو آمن كانت ترى فيه عن سـائر إخوته خليفـة والده في إمارة قريش، ولكن زلزال الرسالة والنبوة على أيدي الرسول عليه الصلاة والسلام غير بقوة شرعية النظام الحاكم في قريش وأخرجها من الظلمات إلى النور، فانقلبت الآية لاسيما بعد تأخر دخول أبي سفيان بن حرب وأسرته في الإسلام فأصبحوا «الطلقاء» بعـد أن كانـوا الأمراء، وإزاء هـذا المتغير الجديد بدأ معاوية صعوده السياسي وسط عمالقة ممن لهم السبق، كما أن المجتمع الجديد لم ينس واقعة محاولة والدته أكل كبـد حمـزة عـم النبي، فنعتـه خصومه بأنه «ابـن آكلة الكبـد»، بينما حذره أبوه بجملة في إحدى رسـائله له قائلًا: «إن هذا الرهط من المهاجرين سـبقونا وتأخرنا، فرفعهم سبقهم وقدمهم عند الله وعند رسول الله، وقصر بنا تأخرنا، فصاروا قادة وسادة وصرنا أتباعًا»، ورغم أن التيار السياسي والاجتماعي كان ضد معاوية فإنه استعان بعدد من الأحداث التي كفلت له القدرة على مواجهة الواقع الجديد، وعلى رأسـها تقريب الرسـول عليه الصلاة والسلام له وجعله من كتبة الوحي وزواج أخته من المصطفى عليه الصلاة والسلام.

لم يتقلـد معاويـة أيـة وظيفة قياديـة في عهد الرسـول ومن بعـده أبي بكر الصديـق رضي الله عنه، ولكن الأخير فتـح المجال لبني أمية من خلال تأمير أخيـه يزيد بن أبي سـفيان الجيش الإسـلامي المتوجه إلى الشـام، أمـا معاوية فكانـت بدايته في فتح قيسرية بتوجيه مـن الخليفة عمر بن الخطاب رضي الله عنه، والذي ولاه فيما بعد إمارة بجنوب الشام في العام الهجري السابع عشر،

ثـم تم إسـناد فلسـطين والأردن ومن بعدهما ولاية الشـام كلها لـه، وقد آثر معاوية منذ البداية أن يُقرب أهل الشـام له، ومع مرور الوقت بدأت الشـام تدين له بالولاء التام، فلقد لعب دورًا كبيرًا في جعلها المركز الأساسي للتجارة في الدولة الإسـلامية وهو ما فتح لها المجال لمزيد من الانتعاش الاقتصادي، كما أنه أصلح الشوارع واهتم بالزراعة وبرفعة الرعية هناك وهو ما ضمن له حب وتأييد أهل الشام.

كذلك استحدث معاوية أول أسـطول في التاريخ الإسلامي، حيث أصر الرجل على إقامة أول عمارة إسـلامية رغم معارضة القيادة السياسـية لبعض الوقت، وبمجرد بنائها بدأت يد الدولة الإسـلامية تطول المناطق التي كانت مسـتعصية عليها لاسـيما الجزر التي كانت تقع أمام سـواحل الشـام، وهو ما وقى الدولة الإسلامية شرورًا بيزنطية كثيرة وكسر تسيد أسطولها لشرق البحر المتوسط، وفكرة إقامة الأسطول في حد ذاتها عمقت من الموقع الجيوستراتيجي للشـام كطريق تجاري مهم في الدولة الإسـلامية، وجعلتها القاعدة السياسية والاقتصاديـة المهمة وأثرت مباشرة عـلى تأمينها ورفاهيتها الاقتصادية مما زاد من شعبية معاوية، لاسيما بعدما أمن الحدود الشمالية للبلاد.

ولكـن الزلـزال الخطير الذي هز الأمة الإسـلامية بمقتـل الخليفة عثمان بن عفـان رضي الله عنه هـز شرعية معاوية، خاصة بعدما تـولى علي بن أبي طالب، كـرم الله وجهه، الولاية، وهنا آثر معاوية أن يمنع البيعة له مسـتندًا إلى ضرورة القصـاص لمقتل الخليفة عثـمان، كما أنه آثر أيضًا ألا يدخـل في الصراع الداخلي بعـد انشـقاق طلحة والزبير عنـه وحدوث موقعة الجمل، وهو مـا جعله ينتظر قدوم الحرب إليه مثبتًا وضعه السياسي والعسكري بدعم قوي من أهل الشام،

ثم كانت واقعة صفين الشهيرة ولكنه استطاع أن يعالج الأمر سياسيًّا من خلال التحكيـم، والـذي أضر بالإمام عـلي بن أبي طالـب وفق مـا أورده المؤرخون، ولكـن الحـظ خـدم معاويـة كثـيرًا فلقد نجا مـن محاولـة الاغتيال التـي دبرت للتخلـص منـه وعمرو بن العاص والإمام علي كـرم الله وجهه في وقت واحد، فكانـت النتيجـة انفراده بالحكم بعدما آل لواء المعارضة للحسـن بن علي رضي الله عنهـما، والـذي آثر الصلح فدانت الدولة الإسـلامية لمعاويـة وبايعه أغلبية مـن المسـلمين فيما عرف بعـام الجماعـة في 41 هجريًّا، وقد حكم معاوية تسـع عشرة سـنة، فأسـس لدولة الخلافة الأموية وأدخل البريد ونظم الدواوين، كما توسـعت الدولة الإسـلامية في عهده بشكل كبير وينسـب له فضل أول محاولة لإسـقاط القسطنطينية بمحاصرتها بالأسطول لسنوات طويلة، كما أن توسعاته الخارجيـة شرقًـا وغربًـا كانـت محـل تقدير لـدى الجميـع، وقد تجلـت عظمته السياسية في الوسيلة التي تعامل بها مع المعارضة الداخلية حيث استخدم اللين في أغلب المناسبات والشدة في مناسبات أقل في محاولة للم الشمل مستعينًا على ذلك بجملته الشهيرة «إني لا أحمل السيف على من لا سيف له، وإن لم تكن إلا كلمة يشتفي بها مشتفٍ جعلتها تحت قدمي ودَبْر (خلف) أذني».

هكـذا أصبـح معاوية بن أبي سـفيان أحد أعظم الشـخصيات السياسـية في التاريخ الإسـلامي لما يملكه من رؤية وبعد نظر وفراسة سياسية، وهو ما سمح له بأن يؤسـس لحكم جديد ويغير المعادلة السياسية السائدة، ولكن الملاحظ أنه مع الصرح السياسي الهائل والعظيم الذي شيده معاوية ممثلًا في الدولة الأموية - واجهت في مناسبات كثيرة أزمة شرعية منذ ميلادها حتى مماتها حيث استمرت الحركات الثورية طوال فترة وجودها إلى أن أزيلت على أيدي الدولة العباسية.

عبد الملك بن مروان
المؤسس الثاني للدولة الأموية

يعد عبد الملك بن مروان المؤسس الثاني للحكم الأموي بعد معاوية بن أبي سفيان، فلقد انتهى حكم معاوية بن يزيد بن معاوية بتنازله عن الحكم لمرضه وأصبح بنو أمية في مهب الريح على خلفية انتشار خلافة عبد الله ابن الزبير، والذي نادى بنفسه خليفة للمسلمين وبدأت الأقطار الإسلامية تخضع له الواحد تلو الآخر حتى استطاع في فترة وجيزة أن يسيطر على مصر والعراق والحجاز وبدأت جيوشه تستعد لغزو الشام، وأمام هذا الضغط اضطر الأمويون لجمع صفوفهم حيث استقر رأيهم على تولى مروان بن الحكم الخلافة فبُويع في المناطق التي لا تزال خاضعة للأمويين، وكانت فترة ولايته مهمة للغاية حيث استعاد هيبة الدولة الأموية واسترد مصر من أيدي والي عبد الله بن الزبير وولى أخاه عبد العزيز بن الحكم (أبا الخليفة عمر بن عبد العزيز)، ولكن القدر لم يمهله أكثر من ذلك فمات الرجل تاركًا الأمر لابنه عبد الملك بن مروان مخالفًا بذلك الاتفاق الذي تم إبرامه بين أعيان بنى أمية ولكن هذه كانت سنة السياسية، فكل رجل يفضل ولاية العهد لابنه حتى وإن كانت معقودة لغيره من الأقارب.

تشـير المصادر التاريخية إلى أن عبد الملك كان شـاعرًا ورجل علم، يتمتع بكـرم شـديد، كـما أن الله من عليـه بما يمكـن أن نطلق عليه في لغتنـا الحديثة بالكاريزمـا حيـث كان محبًا لـكل رجاله وكل من أتى في طريقـه، إضافة إلى ذلـك فقـد كان الرجـل حازمًـا كل الحزم عنـد اللـزوم، وقد بلغـت حنكته السياسـية أقصاها فلم يعزل كل من حاربه، بل إنه اسـتعمل من القادة الذين كانـوا يحاربونـه وعلى رأسـهم المهلـب بن أبي صفـرة، وهو مـا يعكس قدرة فائقة على اسـتغلال الظروف والأشـخاص وتوظيفها لصالح الدولة، وهي الصفـات التـي كفلت له القـدرة على التعامل مع كل المشـاكل التي واجهت حكمـه وخروجه منها منتـصرًا، خاصة حربه مع عبد الله بـن الزبير، والذي لم يكن من السـهل مواجهته على ضوء شرعيته القوية اسـتنادًا إلى كون والده أحـد العـشرة المبشريـن بالجنة، وجـده أبا بكـر الصديـق رضي الله عنه، وقد أوردت كتب التاريخ لنا جملة شهيرة لعبد الملك يقارن فيها نفسه بعبد الله بن الزبير فيقول «ما أعلـم أحدًا أقوى على هذا الأمر مني، فإن ابن الزبير لطويل الصلاة وكثير الصوم ولكن لبخله لا يصلح أن يكون سائسًا».

تـولى عبـد الملك بن مـروان الحكم في العـام الخامس والسـتين الهجرى في الفترة التي كانت الدولة الأموية تواجه المخاطر من اتجاهات كثيرة، فلقد واجه الرجل مجموعة من الانتفاضات التي كانت كفيلة باقتلاع الحكم الأموي، على رأسـها الخلافة الموازية لعبد الله بن الزبير وثورة المختار بن أبي عبيد فضلًا عن القلاقل الداخلية في الشام واستعداد قيصر الروم لاسترداد الشام مرة أخرى، وكـما لو أن هذه الأمور لم تكن كافيـة؛ فقد عانى الرجل أزمة مالية حادة، ومع ذلـك فقد احتفـظ برباطة جأشـه وحافظ على صفوف جيشـه وقـاد في بعض المناسبات جيوشه بنفسه ليدب الحماس في جنوده ويحمي دولته.

كانت خلافة عبد الله بن الزبير أخطر التهديدات التي واجهت حكم عبد الملك في ذلك الوقت، فقد كان الرجل يتمتع بثقل سياسي كبير بين المسلمين، ولم يكن أمام عبد الملك إلا مواجهته بكل قوة وحزم، ولكنه تعثر بعض الشيء في البداية لاسيما أنه اضطر إلى مواجهة عدو جديد له وللزبير على حد سواء وهو المختار بن أبي عبيد أحد مدعي التشيع وحارب كلًا من عبد الملك وابن الزبير، وقد لقيت قوات الدولة الأموية هزيمة نكراء على أيدي المختار قتل فيها قائد الجيش الأموي، ومع ذلك لم ييئس عبد الملك فلم شمل جيشه لمواجهة ابن الزبير، والذي كان أخوه مصعب قد هزم المختار وتخلص من شروره.

أدرك المسلمون أن المعركة الفاصلة باتت آتية بين الخليفتين في مكة والشام، وأن هذا الأمر سيُحسم في العراق وليس في أي مكان آخر، فلقد انتُزعت مصر من عبد الله، وبقى العراق في أيدي ابن الزبير، ولو دانت العراق ومصر والشام ما استطاع الحجاز الوقوف أمام القوة الأموية المتجددة، لذلك فقد أصر عبد الملك على أن يقود جيوشه بنفسه لمواجهة مصعب بن الزبير وواجهه في معركة قوية للغاية انتهت بهزيمة مصعب فدانت العراق لعبد الملك وأصبح الأمر مسألة وقت قبل القضاء على الخلافة الموازية لابن الزبير، وقد أرسل عبد الملك رجله القوى الحجاج بن يوسف ليحاصر الحرم ويضربه بالمنجنيق بعدما لجأ ابن الزبير إليه وتحصن به، فلما ظفر به حز رقبته وأرسلها لعبد الملك في الشام وصلب باقي جسده أمام الحرم ولم يدفنه إلا بعدما تدخلت أمه.

وقد واجه عبد الملك أيضًا مشاكل الخوارج وخروجهم عليه في مناسبات

عديدة، وقد صدَّر لهم ببصيرته النافذة أحد أبرع قواده وهو المهَلَّب بن أبي صُفْرَة، والذي استطاع أن يقهرهم في سلسلة من المواجهات، ولكن أخطر هذه الحركات كانت الحركة التي قادها شبيب بن يزيد، والذي تصدى له الحجاج بن يوسف واستطاع بعد معارك ضارية أن يقضي عليه.

هكذا واجه عبد الملك كل هذه المشاكل، والتي لم تثنه عن الإصلاحات الداخلية، فلقد شهدت أغلبية الولايات التي كانت خاضعة له عمليات تطوير في بنيتها الأساسية حتى في العراق ذاتها، والتي كانت مركزًا لمشاكل الحكم الأموي، كذلك دأب الرجل على الإصلاحات الداخلية وعلى رأسها تعريب الدواوين والتي كانت بالقبطية في مصر وبالفارسية في بلاد فارس وباليونانية في الشام، وقد أصر الرجل على ضرورة توحيد لغة الدواوين لضمان وحدة الدولة وتثبيتًا لكيانها السياسي، ويُنسب لعبد الملك أيضًا أنه أول من أمر بصك العملة الموحدة وهو ما ضمن مزيدًا من السيطرة المركزية على أطراف الدولة الأموية.

استمر حكم عبد الملك بن مروان قرابة واحد وعشرين عامًا، وقد عهد الرجل ولاية العهد لابنه الوليد بن عبد الملك قبيل موته في عام 86 هجريًّا بعد حكم دام طويلًا استطاع خلاله أن يجدد دماء الدولة الأموية ويبعث فيها الروح مرة أخرى بعد الثورات والفوضى التي نالت منها، وهو ما يعكس حقيقة أن رجال الدولة عملة نادرة تحتاج إلى رباطة جأش وقدرة على المواجهة والموازنة في آن واحد، فها هو الرجل يحيي الدولة الأموية للمرة الثانية رغم المخاطر التي واجهته، والتي قضت على ممالك كانت من قبله وممالك جاءت من بعده ولكن هذه سمة رجال الدولة المتميزين.

تأسيس الدولة العباسية

يعد مولد الدولة العباسية من أهم الأحداث في التاريخ الإسلامي على مر العصور لأنها تعد أطول دولة احتلت كرسي الخلافة لمدة تزيد على نصف الألفية منذ أن اعتلى أبو العباس الحكم في 132 هجريًا إلى أن احتضرت الخلافة بعد مرحلة من الضعف والتدني فانتهت بأبي أحمد عبد الله المستعصم عام 656، فهي دولة شهدت رجال دولة من الطراز الأول مثل السفاح وأبي جعفر المنصور وهارون الرشيد، كما أن طريقة ميلاد هذه الدولة وسط الاضطرابات السياسية وأزمة الشرعية والخلافات الفقهية تعد نموذجًا مهمًّا لدراسة الأسس الشرعية للدول وأنظمة الحكم، كما لا يخفى على أحد أن ميلاد هذه الدولة يعد في حد ذاته من أنجح العمليات الاستخباراتية والعمل الخفي لسنوات ممتدة بشكل يدعو لدراستها كحالة تكاد تكون فريدة من نوعها، كما أنها مثال مهم لدور القدر في إنجاح السياسات، ولا يمكن لأحد أن يربط كل هذه الخيوط بغفلة عن مؤسس الدولة العباسية الحقيقى وواضع لبنتها الأولى أبو العباس الملقب بالسفاح.

لقد كانت الدولة الأموية تموج بالحركات الثورية من شيعة وخوارج وحركات انفصال سياسي على رأسها حركة عبد الله بن الزبير فكانت هذه الدولة تسعى لاقتلاع جذور الفتن دون جدوى لأسباب تتعلق في الأساس

بالتشكيك في شرعيتها، فهي دولة سلطوية بحتة لم يورد لنا التاريخ أنها كانت في أي مرحلة تقبل التسـامـح باسـتثنـاء فترة حكم الخليفـة الـورع عمـر بن عبـد العزيز ونتـوءات قليلة لبعض الخلفاء مثل معاوية بن أبي سـفيان عندما كان الأمر لا يتعرض لملكه مباشرة، ولكنَّ هناك سـببًا آخر سـمح باسـتمرار الدولـة الأمويـة لفترة زمنيـة أطول، وهي غيـاب مفهوم رجـل الدولة لدى الثائريـن عليهـم، فلـم يذكـر التاريخ شـخصية معارضـة فذة تملـك الحنكة والقدرة على التخلص من هذا الحكم، وكان أقرب شخص لها هو عبدالله بن الزبير ولكن التاريخ عكس عدم قدرته على لم الشـمل بالشـكل المناسب، كما أن قدرته على الاحتفاظ بأنصاره ومؤيديه لم تكن قوية، وفي كل الأحوال فإن الطريـق أمام حركات المعارضة السياسـية كان معروفًا وهو مواجهة البطش الأموي إما باتقاء شر الحاكم وإما بالخروج عليه كما فعل الشيعة في مناسبات عديدة، والتي انتهت ثوراتهم بالقتل والتشتيت في أغلبها.

لقد كان العباسـيون يمثلون فصيـلاً مختلفًا بدأ باتقاء شر الحكام الأمويين وانتهـى بالثـورة المسـلحة عليهم بعدما اُكتشـف أمرهم، فثورتهم اسـتمرت لسـنوات طويلة في سرية تامة لا يعرفه عنهـا إلا القليل، ولكنها كانت تعمل من خلال الدعوة لشرعية جديدة وهي الدعوة لآل محمد دون تخصيص، أي لم يفصحوا عن أي فرع من آل محمد يتم الدعوة له وذلك حرصًا على مساندة الشـيعية والمتشـيعين لقضيتهم لإزالة ملك بنى أميـة أولًا فضلًا عن خطورة الإفصاح عن الهوية السياسـية الجديدة على السـاحة الثورية حتى لا يقوم بنو أمية بالقضاء عليهم، كذلك لجأ العباسـيون إلى سياسـة النفس الطويل حتى يسمحوا بترسيخ الفكرة الجديدة والعمل على أطراف الدولة كما سنرى.

لقـد بدأ العباسـيون عملهـم السـياسي السري في الحميمـة إحدى القرى

القريبة من الشـام حيث بقى فيها علي بن عبد الله بن العباس بمباركة أموية، ولكـن مع مـرور الوقت بـدأ العباسـيون يدخلـون في اللعبة السياسـية ضد بنـى أميـة خاصة بعـد تولية محمد بن علي بـن عبد الله وابنـه إبراهيم، والذي دأب عـلى الانفتـاح الـسرى مع قـادة في الكوفة ممن لهـم ميول شـيعية، وقد بـدأ إبراهيم يسـيطر على شـبكة منظمة من العمل السري السـفلي على محاور متعـددة. لعل أهم مـا ميز التحرك العباسي وكان سـببًا مباشرًا في نجاحه هو تغييرهـم للتكتيـك الثوري، فهم لم يسـعوا للتغـير من القلـب أو المركز، بل لجئـوا للأطراف، فـكل الثورات التـي انتفضت من القلب سـواء في العراق أو الحجاز باءت بالفشل التام، بالتالي تم توجيه النظر إلى الأطراف وبالأخص خراسـان، والتـي لم تكن بعد قد تشـكلت هويتها السياسـية، كـما أنها كانت أقرب للفكر والحضارة الفارسـية، ومن ثم سـهولة التأثـير عليها، وهو ما لم يتوقعه بنو أمية على الأطلاق.

وتعكـس المصادر التاريخية أن العباسـيين اتبعوا فكـرة التنظيم العنقودي حيـث لم يعـرف عضـو الشـبكة العامل في الشـام مـا يفعله زميلـه في الكوفة أو خراسـان، وظلت الشبكة محبوكة في أيدٍ قليلة للغاية، على رأسها شخصية أسمتها كتب التاريخ أبا سلمة الخلال، والذي أصبح الرأس المدبر في الكوفة خلفًـا لحـماه وسـمِّي بوزيـر آل محمـد، وكان هذا الشـخص هو الـذي يحرك خراسـان من خلال محارب صنديد معروف في التاريخ الإسـلامي باسم أبي مسلم الخُراساني، والذي قاد حربًا ضروسًا بعدما جمع نفرًا كثيرًا وواجه أحد أبطال الأمويين المعروفين بشعره العظيم وهو نصر بن سيار، وانتهت بهزيمة ساحقة للأمويين وسقوط خرسان للمتشيعين لآل محمد.

تزامن مع ذلك التصعيد تصعيد آخر وهو أن الأمويين اكتشفوا أمر إبراهيم بن محمد في الحميمة فأسند الرجل الولاية لأبي العباس، والذي لم يتعد عمره الثلاثين بعد، دون أخيه أبي جعفر المنصور، وتشير بعض المصادر إلى أن السبب في ذلك يرجع لأن أمه كانت عربية على عكس أم المنصور، وقد هاجر الرجل مباشرة إلى الكوفة مع أهله وشيعته وتزامن هذا مع وصول جيوش أبي مسلم الخراساني إلى هناك وبدأت الشبكة تكتمل معالمها، ولكن قبل الخوض في شخصية أبي العباس فإنه يهمنا أن نبرز عددًا من النقاط الرئيسة عن أسباب سقوط الدولة الأموية في الأساس، والتي نوردها فيما يلي:

أولًا: كما ذكرنا آنفًا فإن الثورة جاءت من الطرف وليس المركز، فأمية كانوا يسيطرون على المركز بشكل أفضل، وهو ما يعكس تقصيرًا شديدًا فما سمعوا لواليهم نصر بن سيار وهو يستغيث بشعره:

أقول من التعجب ليت شعري — أأيقاظ أمية أم نيامُ

فإن يك قومنا أضحوا نيامًا — فقل قوموا فقد حان القيام

فجاء رد مروان بن محمد: إن الحاضر يرى ما لا يرى الغائب، فاحسم أنت هذا الداء الذي ظهر عندك.

ثانيًا: السرية كانت عنصر النجاح الأول في هذه الحركة السرية، وقد عبر عن ذلك أبو مسلم الخراساني بشعره:

أدركت بالعزم والكتمانِ ما عجزت

عنه ملوكُ بني مروان إذا حشدوا

ما زلتُ أسعى بجهدى في دمارهمُ

والقومُ في غفلة بالشام قد رقدوا

ومن رعى غنمًا في أرض مسبعة

ونام عنها تولى رعْيَها الأسدُ

ثالثًا: أن العباسيين في ثورتهم لم يغيروا ناموس الثورات وهو أن الفصيل الذي يكسب الثورة هو الفصيل الأكثر تنظيمًا، فلقد ركب العباسيون الموجة الثورية بأقل جهد فحصدوا أكثر النتائج، على عكس الشيعة الذين دفعوا بأكثر الجهد وخرجوا بأقل النتائج، وهو ما يعكس العبقرية السياسية لرجال الدولة العباسية وعلى رأسهم أبو العباس السفاح كما سنرى.

الخليفة أبو العباس

تناولنا فيما سبق الأسس التي قامت عليها الدولة العباسية ورأينا كيف ألقى القدر على الخليفة أبي العباس الملقب بالسفاح مهمة من أصعب المهام السياسية في التاريخ، فالرجل خرج بأهل داره مهرولًا إلى الكوفة بعدما فضح أمرهم وتم إلقاء القبض على أخيه إبراهيم من قبل عمال مروان بن محمد فعقد الرجل الأمر لأبي العباس، والذي وجد نفسه في الكوفة ضيفًا على أبي سلمة الخلال رجله الذي كان يدير الشبكة السياسية العنقودية التي كسرت الدولة الأموية في خرسان وبات الجيش الخراساني معسكرًا في الكوفة والأمر على وشك أن يشهد ميلاد الدولة العباسية وحلقة الوصل في يد أبي سلمة الخلال.

لقد كان أبو العباس السفاح في مقتبل عمره عندما آلت له الأمور فكان في الثامنة والعشرين من عمره، وكان الرجل قانعًا حليمًا لا يعرف عنه إلا الميل للكرم والتعبد والزهد حتى جاء له الأمر من بعد أخيه إبراهيم بن عبد الله، وقد تحول أبو العباس إلى رجل دولة بأسرع مما يمكن توقعه، فأداؤه كقائد سياسي يعكس نضجًا سياسيًّا واضحًا لا يمكن إلا أن يكون خلفه بعض الخبرة التي اكتسبها من خلال التعامل مع أخيه وأبيه ممن كانوا يقومون على الدعوة كما

سـنرى، فهـو لم يتعلم في أشـهر قليلـة قيادة الأمراء والرعية وشـئون السياسـة، فقيادته كانت حكيمة ورؤيته ثاقبة، فهو بحق رجل دولة بكل ما تعنيه الكلمة.

مـن الطريـف وجود شـخصيتين بنفس الاسـم كان لهما أثرهمـا الكبير في مستقبل أبي العباس، الأولى هي أبو سـلمة الخلال الذي سبق ذكره، والذي قاد الشـبكة السرية في الكوفة لصالح العباسـيين ضد الأمويين، والشخصية الثانيـة هي أم سـلمة زوجته، والتي ترجع أصولهـا إلى بني مخزوم أحد أعرق بطـون قريش نسبًا، فهي التي رأته وأعجبت به وتزوجتـه بل ويقال إنها هي التـي دفعت مهرهـا له لأنه كان فقيرًا، وقد ظل الرجل قريبًا منها إلى أن مات ولم يتزوج عليها أو يعاشر الجواري الحسان رغم وجود من كان يسعى لدفعه في هذا الاتجاه، وقد كانت شخصية قوية جدًا وكان لها تأثيرها الكبير عليه كما ذكرت كتب التاريخ.

أمـا أبـو سـلمة الخلال فقـد كان مسـيطرًا عـلى مقاليد الأمور، فأسـكن أبا العباس وذويه الكوفة، وكذلك جند خراسـان ولكنه لم يسـع لتعريف كل طرف للطرف الآخر، وتشـير المصادر التاريخية إلى أن الخلال لم يعجل الأمر في الدعوة لأبي العباس لتولي الخلافة، بل أنه قام بإرسال الرسل إلى ثلاثة من قادة الحركة الشـيعية وهـم جعفر الصادق وعمـر الأشراف بن زين العابدين وعبـد الله بن المحض بن الحسـن، ولكنه لم يصل إليـه منهم أي رد، وذلك في الوقت الذي اكتشـف فيه جند خراسـان وجود العباسيين في الكوفة فذهبوا لهم وبايعوا أبا العباس خليفة للمسـلمين بعدما كانوا في شـبه عزلة سياسية، ثـم جاء الخلال مهرولًا يبايع الخليفة بعدما كشـف أمره، ولكن العباس لم ير في رده اسـتفادة فلم يكن يرغب في إضافة عـدو إلى قائمة الأعداء، فاحتضنه

بحكمة سياسية بالغة قائلًا له: «حقك لدينا معظم وسابقتكم في دولتنا مشكورة وزلتكم مغفورة».

وبمجرد أن بايع أهل خراسان العباس، والذي كان المرض قد داهمه خرج الرجل إلى المسجد وخطب فيهم خطبته الشهيرة، والتي لقب من بعدها بالسفاح لأنه أنهاها بمقولته الشهيرة وهي في حقيقة الأمر مثال لمفهوم رجل الدولة بكل ما تعنيه الكلمة، فقال ضمن ما قال ليحبب الناس في الدولة الجديدة: «...أنتم محل محبتنا ومنزل مودتنا وأنتم الذين لم تتغيروا عن ذلك ولم يثنكم عنه تحامل أهل الجور عليكم حتى أدركتم زماننا وحباكم الله بدولتنا، فأنتم أسعد الناس بنا وأكرمهم علينا، وقد زدتكم في أعطياتكم مائة درهم فاستعدوا لحمل الأمانة... أنا السفاح المبيح والثائر المبير»، وتعكس الكلمات القليلة الشرعية الجديدة، وجذب تعاطف أهل الكوفة، كما لا تخلو من العطايا جزاء ما صنعوه من احتضان الدعوة، ويختتم الرجل بأن يصف نفسه بالسفاح والثائر، الأولى كنية عن الكرم والثانية كنية عن القوة والجبروت.

خضع الشرق للعباس ولكن الخليفة الأموى مروان بن محمد كان يستعد لملاقاة هذه القوة الجديدة، وفي منطقة أخرى بالعراق زيد بن عمر بن هبيرة أحد صناديد العرب وقوادها العظام، فعلى الفور وزع القيادة الجديدة على بنى العباس من أهله وهو أمر معروف في الثورات حيث يتم تثبيت أهل الثقة ورفعهم فوق أهل الخبرة، فأمر عمه عبد الله بن علي لمواجهة مروان بن محمد بينما بعث أخاه أبا جعفر المنصور ليتولّى قيادة الجيش المحاصر لقوات ابن هبيرة في واسط بالعراق، وبالفعل هُزم الخليفة الأموي في معركة الزاب على

ضفـاف أحد روافد نهر دجلة واسـتمرت جيوش العباس تسـتولي على مدن الشـام الواحـدة تلو الأخرى، وهـزم مروان مرة أخـرى في معركة «بوصير» في بنى سـويف بمصر وقطع رأسـه وأرسـل للخليفة، وبموته انتهت الدولة الأموية رسميًا واستتب الأمر للعباس.

وفي واسـط رأي ابن هبيرة عدم جدوى استمرار القتال بعد موت مروان ابـن محمـد وانقضاء الدولـة الأمويـة، وبالفعل جرت المفاوضـات بينه وبين المنصـور حتـى كتب له الخليفـة صلحًا عظيـمًا ولكنه نقض العهـد بعد ذلك وأجـبر المنصور على التخلص منه فغرَّروا به ووضعوا له المكيدة وقتلوه وهو سـاجد، فالرجـل لم يكن على اسـتعداد لأن يترك لفلـول الأمويين ذيولًا على الرغـم مـن أنه عهد، ولكـن في بناء الدول كثـيرًا ما تحدث مثـل هذه الأمور للأعداء والحلفاء على حد سواء.

ولكن هذه لم تكن شيمة أبي العباس إلا لمن توجس فيهم الخطر، فالرجل لم يغفر لأبي سلمة الخلال خيانته له، فبعث لسيف دولته أبي مسلم الخراساني رسـالة تضمنـت ضرورة القضاء على الرجل لأنه لم يعـد مصدر ثقة ويمكن أن يهـدد سـلطان الدولـة الناشـئة، ومرة أخـرى نقض أبو العبـاس عهده في سـبيل دولته وتم قتل الخلال وعُلق دمه على أيدي الخوارج، وقد تفنن عمال أبي العباس في القضاء على من تبقى من بنى أمية بل يورد المؤرخ ابن الأثير أن عمه عبد الله أحضر ما يقرب من تسـعين أمويًّا وأمر بقتلهم فغطاهم وجلس يأكل غداءه على جثثهم، وبعض لا يزال يزهق روحه، حتى إن الشعراء كانوا يخرجون عليهم بأبيات شعر تؤيد هذه المجازر منها قول سديف الشاعر:

جـرد السـيف وارفـع العفو حتى		لا تـرى فـوق ظهرهـا أمويًّـا

لم يدم حكم العباس إلا أربع سنوات فقد وافته المنية وهو في مدينة الأنبار وهو في الثانية والثلاثين بسبب مرض ما أصابه، ولكنه ترك دولة جديدة فتية واضعًا لبناتها الأولى بشكل دقيق للغاية، كما أنه لم يشـذ عن سـلوك بنى أمية حيـث عقد البيعـة لأخيه المنصور من بعده لأن أولاده كانوا صغارًا فلم يكن الرجل على اسـتعداد لتعريضهم للقتل عـلى أيدي أعمامه وإخوته، خاصة أن أخاه المنصور كان من أقرب الناس إليه.

أبو جعفر المنصور:
رب المـــكـــر والـدهـــــاء

لا يمكن لأي قارئ في التاريخ الإسـلامي أن يغض بصره السـياسي عن حياة رجل مثل أبي جعفر المنصور ثاني الخلفاء العباسيين وأمكرهم وأدهاهم بـلا منازع، كما أنـه كان أكثر الخلفاء بخلًا وحرصًا على المـال، وأكثرهم فتكًا بخصومه والمقربين إليه على حد سواء، فهو شخصية المتناقضات التي تميزت بحنكة وفراسـة سياسية جعلته بالفعل المؤسـس العملي للكيان العباسي على الرغم من أن أخاه أبا العباس هو الذي وضع قواعد الصرح العباسي، ولكن المنصور هو الذي شيد بناء دولة امتدت لقرون طويلة.

ولي أبـو جعفر الخلافـة بعد الموت المفاجئ لأخيه أبي العباس السـفاح في غفلـة مـن الزمـن، وكان في ذلـك الوقت يـترأس بعثة الحج، وقـد بلغه خبر الوفاة على يدي عيسى بن موسى، والذي بدأ يجمع بالفعل البيعة له باعتباره وليًا للعهد، وقد أدرك المنصور أن الأمر صار له ولكنه كان منزعجًا انزعاجًا شـديدًا حيث كان مدركًا أن أركان الدولة لم تكن ثابتة بعد وكان يخشـى على نفسه من قوة عمه عبد الله بن علي، والذي كان واليًا على الشام وله باع طويل وقـوة لا يسـتهان بها، لأنـه كان الرجل الذي هزم مروان بـن محمد في معركة

الزاب وكسر شوكة الأمويين، وقد تحرك عبد الله وأعلن نفسه خليفة ورفض مبايعة المنصور وأخذ البيعة لنفسه من الناس بالشام، وقد اضطر المنصور إلى أن يضع رجله الأول أبا مسلم الخراساني للقضاء على عمه، وبالفعل استمرت الحرب بينهما شهورًا طويلة حتى انكسر عبد الله بن علي، وبذلك دانت البلاد للمنصور.

لقد بدأ المنصور ينظم شئون البلاد بشكل مهني عالٍ، فاستتب الأمن في عهده، ونظم شئون الدواوين، وكان المنصور يختار وزراءه ومعاونيه بدقة متناهية، كما أنه كان يضمن ولاءهم تارة بالترهيب وتارة بالترغيب، ولكنه لم يكن قادرًا على استمالتهم بالمال مثلما كان يفعل أخوه السفاح لبخله، وقد التزم الرجل بمحاولة إرهاب الرعية في كثير من الأحيان لضمان ولائهم، وفي التقدير أن الرجل اتبع ذلك السبيل لظروف نشأة الدولة العباسية وحداثة عهدها، فقد عانى كما عانى أخوه وأبوه وأعمامه ورجال الدولة الجديدة من بطش بني أمية وهو ما أوجد لديهم حالة من التوجس والتشكك فيمن حولهم خاصة المنصور الذي كان يعمل في السر سنوات طويلة وسط مخاطر محدقة، وتورد بعض المصادر التاريخية أن الرجل كان يغير من سمات وجهه عندما كان يتعامل مع الرعية في محاولة أن يبرز القوة والبطش حتى يهابوه، فالهيبة كانت مرفوعة عن محبة الرعية.

ولكن الغدر كان السمة الأساسية في تعامل هذا الرجل، تمامًا مثلما كانت سمة أخيه السفاح، فلقد أدرك الرجل أن الخطر الوحيد الباقي عليه كان سيف الدولة ومؤسس الملك العباسي الحقيقي أبا مسلم الخراساني قاهر الأمويين في خراسان وفارس والعراق، كما أنه كان أداة المنصور للتخلص

من معارضيه، وقد لجأ الرجل للحيلة حتى يستدرج أبا مسلم الخراساني، فأمنه تأمينًا كبيرًا حتى يأتي به إلى بغداد، ووسط بينهما الكثير حتى أمنوه وأتوا به للمنصور الذي فتك به وأمر بقتله ولفه في السجاد، وبموت الخراساني استطاع المنصور أن يطمئن بعد ذلك ويشعر أنه يحكم بلا أية معارضة حقيقية أو مكمن خطر.

ولكن الخراساني لم يكن الأخير في قائمة من صفاهم المنصور من خصومه السياسيين حتى من لم يمثلوا خطرًا سياسيًّا عليه، وعلى رأسهم الكاتب العظيم ابن المقفع، ويقال إن السبب الحقيقي وراء ذلك هو أن ابن المقفع كان قد كتب وثيقة أمان المنصور لعمه عبد الله بن علي وكان شاهدًا على غدره وخيانته لعمه، فأضمر له الخليفة الشر وتم ترتيب الفخ واستدراجه وقتله، وقد قيل إن آخر كلمات ابن المقفع لقاتله هما بيتان من الشعر قال فيهما:

إذا ما مات مثلي مات شخص	يموت بموته خلق كثير
وأنت تموت وحدك ليس يدرى	بموتك لا الصغير ولا الكبير

لقد عزم المنصور منذ البداية أن يؤمن ولاية العهد لابنه الأمين بعدما كانت معقودة لابن عمه عيسى بن موسى، فأصر أن تكون ولاية العهد لابنه بعد عيسى، وكان يعتبر هذه هي الخطوة الأولى، فلم يكن الرجل على استعداد لأن يخسر ذراعه السياسي والعسكري، وبمجرد أن استتبت الأمور له أجبر ابن عمه على التنازل عن العهد لصالح ابنه، ومن نوادر المنصور أنه أراد أن يضمن محبة الرعية لولي عهده الأمين، وعندما شعر بدنو أجله قام بجمع المال من كبار الرعية ووضعه في أكياس عليها أسماء أصحابها وطلب من ابنه

بمجرد وفاته أن يقوم بإعادة توزيع هذا المال على أصحابه حتى يضمن حبهم وارتياحهم لحكمه، فيشتري بذلك ولاء الرعية لابنه بأموالهم.

لعل بخل الخليفة المنصور كان مدار تندر في تراجم الساسة العرب، فالبخل المادي لم يكن بكل تأكيد إحدى سمات الشخصية العربية، ومع ذلك فإن الرجل كان ممسكًا فكان حديث القصر والرعية على حد سواء، ويورد المؤرخ ابن الأثير أن المنصور أراد أن يشيد سورًا حول الكوفة والبصرة فعزم على جمع تكلفته من سكان المدينتين فأوضح له عماله أنه سيصعب عليهم حصر أعداد المدينة، فبعث بمنادٍ يجمع أهل المدينتين ليزف لهم خبر منح كل مواطن هبة قدرها خمسة دراهم من أمير المؤمنين، وبعد برهة زمنية قليلة قام بفرض ضريبة أربعين درهمًا على كل من تم إدراج اسمه على قوائم المنحة، فأنشد أحد الشعراء قائلًا:

يا لقوم ما لقينا   من أمير المؤمنينا

قسم الخمسة فينا   فجبانا أربعينا

وقد استمر المنصور يحكم الدولة العباسية لمدة اثنين وعشرين عامًا إلى أن مات وهو في سبيله لحج بيت الله في عام 158 هجريًّا فآل الحكم لابنه الأمين بعدما ضمن له أبوه دولة مستقرة وممتدة وغنية وقوية.

الرشيد بين العظمة والسياسة

هناك شبه اتفاق بين المؤرخين على أن خلافة هارون الرشيد تعد بكل المقاييس أعلى نقطة مجد وصلت إليها الخلافة العباسية، فلقد كان هارون الرشيد واحدًا من أقوى وأعظم الشخصيات السياسية في التاريخ الإسلامي، فهو ليس فقط رجل دولة حازمًا وقويًّا، بل هو مثال للترف والبذخ والعظمة والهيبة والرهبة، فهو مزيج مختلف لمفهوم الخلافة، لم ينافسه فيه أحد من الخلفاء العباسيين قبله أو بعده، ففي عهده قويت الدولة الإسلامية واستتب الأمن والأمان في ربوعها، وشهدت نهضة عظيمة في كل المجالات.

حقيقة الأمر أن الرشيد ورث دولةً قويةً من أخيه الهادي، والذي يقال إنه مات في ظروف غامضة، بل إن بعض المصادر التاريخية تشير إلى أن أمه الخيزران كان لها دور في موته، وفي كل الأحوال فإن الخلافة آلت إلى الرشيد وهو في الخامسة والعشرين، ولكن خبرته في الحياة السياسية كانت قوية حيث كان والده قد عهد إليه بعدة ولايات من قبل فتعلم كيف يقود ويدير دولة، فلما آلت إليه الخلافة استطاع أن يسيطر على مقاليد الأمور بلا مشاكل تذكر، وهو ما ساهم في الانطلاقة الحضارية للدولة الإسلامية في عهده.

تشير أغلبية المصادر التاريخية إلى أن الرشيد كان قوي الشخصية حاد

المزاج، ولكنها تُجمع على أنه كان كريمًا مع من يستحق ومن لا يستحق، كما أنه كان فصيحًا بليغًا، يحيط نفسه بالشعراء مثل أبي العتاهية، كما أنه كان واسع الصدر والعطاء للعلماء، والذين كانوا مقربين له ولمجالسه في القصر، وفي عهده تم تأسيس بيت الحكمة الذي أصبح منارةً فكريةً وعلميةً واسعة النطاق، وتم الاهتمام في عهده بعلوم الدين والعلوم الأخرى، وأصبحت بغداد بالفعل منارة للعالم الإسلامي وغير الإسلامي على حد سواء، وقد اشتهر عهده ببناء القصور العظيمة في ربوع بغداد التي صارت من أجمل مدن العالم.

ورغم القوة والعظمة التي كثيرًا ما توصف بها دولة هارون الرشيد، فإن خلافته لم تكن خالية من المشاكل والثورات الخارجة عليه، ونرصد هنا أهم الحركات التالية:

أولًا: حركة يحيى بن عبد الله وهو أحد الفارين من معركة «فخ» التي انتهت بهزيمة الثائر الشيعي الحسين بن علي بن الحسن، فما كان من الرجل إلا أن هرب إلى «الديلم» حيث بدأ يجمع القوى والأنصار حوله ضد الخلافة، والتي آلت إلى الرشيد في ذلك الوقت، فاشتد عوده فأرسل له الرشيد الفضل ابن يحيى على جند كثيف، ولكن الأخير آثر استمالته بدلًا من قتاله، فأمنه الرشيد بكل الكتب، ولكنه سرعان ما ألقى القبض عليه ناقضًا عهده تمامًا مثل أجداده مع أعدائهم، ولكنه أفرج عنه بعدما تأكد من عدم خطورته.

ثانيًا: حركة إدريس بن عبد الله وهو أيضًا أحد الفارين من معركة «فخ» فهرب إلى مصر ثم توجه إلى المغرب حيث التف حوله البربر واعتنقوا فكره

ودانوا له بالـولاء، وسرعان ما بدأت تقوى شـوكة الرجل، فـما كان منه إلا أن أعلـن دولته المعروفة بدولة الأدارسـة، ولكن هارون الرشـيد تعامل معه بحرص شـديد حيث كان يخشـى من إرسـال جيش يلقى هزيمـة على أيدي البربر المعروفين بشـدة بأسـهم، فيكون ذلك نموذجًـا ناجحًا للانفصال عن المظلة العباسـية، فأرسل له أحد رجاله ويقال إنه دس له السم، فمات الرجل ولكـن البربر لم ينفضوا من حوله، فدانـوا بولائهم لابنه الذي ولد بعد مماته، فاسـتمرت دولة الأدارسـة، وبالتالي لم يجد الرشيد بدًّا من إسناد ولاية تونس إلى إبراهيم بن الأغلب ليقف حائلًا أمام هذه الدولة الصاعدة.

ثالثـًا: لعـل الخـوارج كانـوا العدو والقاسـم المشـترك للدولـة الأموية والعباسـية عـلى حد سـواء، فقـد ثـاروا في العهد العبـاسي منذ بدايتـه، وقد شـهدت فـترة حكم الرشـيد خروجًـا للخوارج مـرة أخـرى، خاصة حركة الوليد بـن طريـف سـنة 178 هجرية، فأرسـل لهم يزيـد بن مزيـد، والذي اسـتطاع أن يهزمهم ويقضي على خطورتهم، ولكنهم ظلوا قرحة سياسـية في الخلافة العباسية.

لعل من أهم إنجازات هارون الرشيد صراعه مع دولة بيزنطة، فيدون لنا التاريخ أنه قاد أثناء خلافة والده الجيش العباسي في معركة خليج القسطنطينية حيث هُزم جيش بيزنطة هزيمة نكراء استسلم بعدها لمطالب الجيش العباسي ومنها دفع جزية قدرها سـبعون ألف دينار، ولكن بعد اعتلاء الرشـيد سـدة الحكم حدث انقلاب في القصر البيزنطي أطاح بالمرأة التي كانت تحكم وأتى بشخص يدعى «نقفور»، والذي سرعان ما أرسل للرشيد كتابًا وقحًا تضمن قولـه: «من نقفور ملك الروم إلى هارون ملك العرب... لتعلم أني أنا الشـاه

وأنـت الـرخ، فأد إلي ما كانـت المرأة تؤديه إليك» أي أنـه يطلب منه أن يدفع قيمة الجزية له، فما كان من الرشيد إلا أن انفعل فكتب على ظهر الرسالة رده والـذي جاء فيه «مـن عبد الله هارون أمير المؤمنـين إلى نقفور كلب الروم... أمـا بعد فقد فهمت كتابـك، والجواب ما تراه لا ما تسـمعه»، وبهذه البلاغة غير الدبلوماسية كانت نية هارون واضحة، فلقد تجددت الحرب بين الرشيد وبيزنطـة مرة أخرى، فدارت معركة هرقلة الشـهيرة وانتهت بهزيمة جيوش «نقفور» والـذي عاد ليدفع الجزية مرة أخرى، ولكنه سرعان ما نقض عهده فأرسـل له هارون جيشًـا جديـدًا ضرب هرقلـة مرة أخـرى فاضطر الرجل للخضوع لشروط هارون الرشيد مرة أخرى.

وعـلى الرغم من العلاقـات المتوترة مع دولة بيزنطة، فقد كانت للرشـيد علاقـة قوية مع الإمبراطوريـة «الكارولنجيـة» المكونة من القبائـل الفرانك Franks ممثلة في الملك شـارلمان العظيم، وهذه العلاقة كانت ممتدة قبل وبعد خلافة الرشـيد لأسـباب تتعلق بسعي العباسـيين لاحتواء الدولة الأموية في الأندلس، مثبتين حقيقة أساسـية وهي أن السياسـة تعتمد على توازن القوى وليـس الولاءات الدينية، فها هي دولة إسـلامية تفتح جسـور الود مع دولة متاخمة لدولة إسلامية معادية.

حقيقـة الأمر أن خلافة الرشـيد سـتظل تمثل في وجدان كل مسـلم المثال الحـي للقـوة والعظمـة والعلم والفـن والفكـر وبالأخص الهيبة السياسـية، وهو ما يعكس حقيقة أساسـية وهي أن الدولة تعتمد على رجال دولة لتتبوأ مكانتها في كتب التاريخ وبين الدول.

نكبة أسرة

تناولنا في مقال سابق بعض نماذج من الساسة الذين تم التخلص منهم على أيدي الخلفاء العباسيين بعد أن استتب لهم الحكم، وهو ما يكاد يكون نمطًا تقليديًّا للخلفاء العباسيين بما يشبه حالة من بارانويا سياسية ممتدة حيث عاني الخلفاء العباسيون الخوف المستمر من أي نفوذ ممتد داخل البلاط السلطاني، ولكن العباسيين لم يكن هذا شأنهم وحدهم، فهناك نماذج كثيرة لمن أطيح بهم على مر التاريخ وفي بقاع الدنيا المختلفة، ولكن التاريخ لم يسجل نماذج كثيرة لأسر ممتدة النفوذ عبر أجيال يتم القضاء عليها من قبل السلطة الحاكمة في لمح البصر، ولا يوجد في التاريخ الإسلامي أسرة قدمت رجال دولة على مدار أجيال تم الإطاحة بها مثل أسرة البرامكة في العهد العباسي فكانت نهايتهم على أيدي الخليفة هارون الرشيد.

تُرجع العديد من المصادر بداية النفوذ السياسي للبرامكة إلى عهد الخليفة السفاح أول الخلفاء العباسيين واستمر قرابة نصف قرن من الزمان حتى عام 187 هـ، وأن خالد بن برمك هو مؤسس هذه الأسرة وهو من أصول فارسية وينسب إلى جده، والذي كان أحد الكهنة المجوس، وقد انضم خالد إلى جيش قحطبة بن شبيب فأبلى بلاءً حسنًا حتى لفت انتباه السفاح فعينه

على الخراج، فنظم التحصيل وضبط الأموال والدفاتر، ثم أصبح أحد وزراء الخليفة وبدأ نجمه يسطع في سماء القصر، وعلى الرغم من المحاولات اليائسة لـضرب نفوذه داخل القصر على أيـدي الوزراء الآخرين فإن الرجل صمد، ونرى أن ابنه يحيى بدأ يتربى في القصر مع أولاد أبي جعفر المنصور كأنه واحد من الأمراء، بل إن بعض المصادر التاريخية تؤكد أن أولاد الرجل كانوا إخوة في الرضاعـة للرشـيد وغيره مـن الأمراء والخلفاء العباسـيين، وهـو ما دفع الرشـيد ليلقـب يحيى «يا أبـت» حيث كلَّف الخليفة المهدى يحيـى بكفالة ابنه الرشيد فنشأ مع أولاده الأربعة الفضل وجعفر ومحمد وموسى.

ولقـد اسـتوزر العباسـيون البرامكـة جيـلاً بعد جيـل إلى أن جـاء الدور عـلى أولاد يحيـى بن برمك الأربعـة، وقد قوي نفوذهم بشـكل كبير في عهد الرشـيد ليس فقط لكونهـم إخوة في الرضاعة، ولكن لأن الرشـيد في النهاية مديـنٌ لوالدهم يحيـى بالفضل في السـلطان، فلولا يحيـى وإصراره وضغطه على الرشـيد لعدم التنازل عن العرش لصالح ابن أخيه الهادي معرضًا حياته للخطر لكان الرشـيد قد تنازل عن الخلافة مقابل الزواج من زبيدة ابنة عمه والتـي كان مشـغوفًا بها، ولكن يضـاف إلى كل ما سـبق أن الإخوة البرامكة كانـوا على دراية كاملة بفنون إدارة الدولـة والبلاط، فكانوا بحق تربية أبيهم يحيـى، فلقـد بزغ نجـم الفضل أخـى الرشـيد في الرضاعة في مجـالات إدارة الدولة، فعهد له الرشـيد بالديوان والختم، فكان هو الحاكم والناهي لاسـيما مع تقلبات المزاج التي كان يعانيها الرشـيد، ويُنسـب للرجل أنه استطاع أن يقـضي على فتنـة يحيى بن عبد الله، كـما أنه كان من ذوي القـدرات الفائقة في التنظيـم الداخلي، وكان لجعفر بن يحيـى دوره ونفوذه الذي لا يقل أهمية عن

أخيـه، بل إن جعفرًا أخذ الخاتم من أخيه الفضل، وأصبح الاثنان يسـيطران معًا تمامًا على النفوذ لدى الرشيد، فذهب بعض المؤرخين إلى اعتبار البرامكة أقوى من الرشيد نفسه في مناسبات عديدة.

وكـما هي طبيعة السياسـة والدسـائس، فإن أسرة البرامكـة لم تتمكن من السـيطرة عـلى نفوذها لدى الرشـيد مدة طويلـة، فهم لم يكونـوا وحدهم في الصراع المباشر على امتلاك مفاتيح دولة العباسيين، فلقد كانت هناك تيارات مناوئة وشـخصيات هدفها الأسـاسي هـو الانتقاص مـن البرامكة لإحلال الفراغ السـياسي المناسب ليسـتطيعوا هم ملأه، خاصة شخصية مثل الفضل ابـن الربيـع، وهـو ابن الربيـع بن يونـس والـذي كان يعمل أيضًـا في وزارة العباسيين، وكان الأب والابن على قدر كبير من الوضاعة والدنو الأخلاقي، فسعى الفضل للتقرب من الرشيد تدريجيًّا على مدار سنوات حتى استطاع أن يعكر صفو السكينة التي كانت بين الرجل والبرامكة، خاصة عندما بدأ يشي لـه بأن الفضل وأخاه جعفرًا لا يقدمان فروض الاحترام والطاعة الواجبين، ثـم بدأ يهاجمهما من حيث زيادة رقعة نفوذهما وسـيطرتهما عـلى خيوط اللعبة السياسية، وهو ما بدأ يُقلق الرشيد تدريجيًّا.

لقـد بدأت نكبة البرامكة كما تسـجلها كتـب التاريخ أثناء عودة الرشـيد مـع الفضـل أخي جعفـر من الحـج، وكان الرشـيد قد نـوى التخلص منهم تمامًـا، ولذلـك بدأ الرجـل يدبر المكيدة لهـم من خلال التعامـل معهم الأخ تلـو الآخـر ومعهـم أتباعهم، وقـد كلَّف الرشـيد أحد رجاله عقـب عودته بالذهاب إلى قصر الفضل مطالبًا برأسـه، فتردد الرجل لأنه كان يعرف مدى نفوذهم، ولكن الرشـيد كان أقوى منـه، فما كان من عامله إلا أن أطاع الأمر

ولما استنجد الفضل بعامل الرشيد تحت حجة أن الرشيد قد لا يكون في وعيه، أخذ الرجل الفضل معه إلى القصر ولما تأكد من أن الرشيد يريد فعلًا التخلص منه، خرج من عند الرشيد وقطع رأس الرجل وأتى له به، وفي نفس الليلة أرسل الرشيد لكل عماله يطلب منهم التنكيل بالبرامكة، فصادر كل ممتلكاتهم وقصورهم كما أمر بهم في السجون دون أن تأخذه أية شفقة فيهم، وهكذا ما بنته الأسرة من مجد ونفوذ سياسي على مدى نصف قرن من الزمان أضاعه الرشيد بقرار منه في ليلة واحدة.

لقد كانت هذه قصة البرامكة، وهي في حقيقة الأمر رمز من رموز ما يمكن أن نصفه بشهوة الاقتراب من دائرة السلطة، وكم من الساسة والأسر تم القضاء عليهم بقسوة بعدما قدمت أياديهم من خدمات، ولكن هذه سُنة السياسة خاصة عندما لا يدرك المرء أين يقف نفوذه، فتقنين السلطة والنفوذ هما مفتاح البقاء في هذه الدائرة الصغيرة المقربة من الحاكم، وأمام هذا المثال السياسي لا يستطيع المرء إلا أن يتذكر حكمة المولى عز وجل ﴿تُؤْتِي ٱلْمُلْكَ مَن تَشَآءُ وَتَنزِعُ ٱلْمُلْكَ مِمَّن تَشَآءُ وَتُعِزُّ مَن تَشَآءُ وَتُذِلُّ مَن تَشَآءُ بِيَدِكَ ٱلْخَيْرُ إِنَّكَ عَلَىٰ كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ﴾ (آل عمران: 26)، فضلًا عن حكمة مصرية قديمة تقول إن «السلطان هو من بَعُد عن السلطان»!

صراعات سياسية من العصور العباسية

الصراعات السياسة هي جزء لا يتجزأ من التنظيم الإنساني، فلا يخلو مجتمع من الصراعات السياسية، وهناك أنواع لمثل هذه الصراعات في التاريخ الإسلامي شأنه في ذلك شأن الأمم والشعوب الأخرى، فقد واجهت الخلافات الإسلامية على مدى تاريخها مثل هذه الخلافات سواء على مستوى الشيعة أو الخوارج أو الحركات الانفصالية إلخ..، ولكن من أخطر هذه الصراعات التي يمكن أن تصيب الدولة -حتى القوية منها- الصراعات التي تقع في الدائرة الأولى لصانع القرار على مستوى الدولة، أي بين حاشيته أو مستشاريه، ومثل هذه الصراعات قد يكون لها أسوأ الأثر على مستقبل الدول، وتاريخ الخلفاء العباسيين يشمل في طياته عددًا غير قليل لمثل هذه الصراعات التي لا تختلف عن الخلافات التي نراها حتى في أعتى الديمقراطيات على مستوى العالم، فهناك نموذج للزوجة أو الأم المتدخلة في شئون الحكم مثل نانسي ريجان زوجة الرئيس الأمريكي رونالد ريجان، كما أن هناك مؤامرات القصر مثلما أطاح هنري كيسنجر مستشار الأمن القومي بوزير الخارجية ويليم روجر ليأخذ مكانه، كما أن هناك نموذجًا لمستشار قوي سيطر على القيادة السياسية

للدولـة فـإذا به يتهـاوى إلى القاع، وكل هـذه النماذج كانـت متواجدة بقوة في التاريخ العباسي ونقتبس منها أمثلة عديدة على النحو التالي:

أولًا: لعـل نمـوذج أبي عبيد الله معاوية بن يسـار، والذي كان اليد اليمنى للخليفـة المهـدي المثـال الحـي للمستشـار الـوفي الذي فقد سـلطانه بسـبب صراعـات الحاشـية، فلقـد كان الرجـل نموذجًا للـورع والتقـوى والحكمة والتعقـل، وكان مع المهدي منـذ أن كان وليًا للعهد، فلم يكن المهدي يرفض لـه الطلـب أو يرد له المشـورة، وبمجـرد أن اعتـلى المهدى سـدة الحكم تبوأ أبـو عبيـد الله منصبًـا يميل لكونـه رئيس الـوزراء، ولم يكن ينافسـه في ذلك سـوى شـخصية الربيع بن يونس أحـد الرجال الأشـداء للخليفة أبي جعفر المنصـور، ولكـن بعد تولية المهـدي صار الأمـر لأبي عبيد الله ولكـن الربيع كان لـه بالمرصاد فسـعى تدريجيًا لتقليم أظافر سـلطانه بـكل هدوء ولم يغفل خلالـه الإبقاء على سـاتر الود والصداقـة معه، ولم يكن الربيـع وحده الذي يسـعى لهـذا الهدف فلقد كان هنـاك فريق من الكارهين لهيمنتـه على الخليفة، وقـد رأى الربيـع أن يبدأ حربـه بأضعف الحلقات التي يمكـن أن يؤتى منها أبـو عبيـد الله وهو ابنه، فبـدأ الرجل يوعـز للخليفة بأن الابن مـن الزنادقة، وهي حركة قاربت الإلحاد وبدأت تنتشر في ربوع الدولة العباسية ووقف لها الخليفـة بالمرصاد، فسـأل الخليفة أبا عبيد الله عن ابنـه، فقال الرجل إنه يحفظ القـرآن وليـس له علاقة بالزندقة، فأتي به إلى الخليفة، وعندما فشـل الابن في تـلاوة القرآن بالشـكل المرضي أمر الخليفة أبا عبيـد الله بقوله «قم فتقرب إلى الله بدمه»، ثم أمر آخرين بضرب عنق الابن.

ومـع ذلك اسـتمر الخليفـة في تقريب أبي عبيد إليه، ولكـن مكائد الربيع

استمرت، فاستمال الأخير حرس الخليفة مطالبًا بأن يجهزوا على أبي عبيد الله عندما يقترب من الخليفة، فإذا ما نهرهم الخليفة يقولون له «قتلت ابنه بالأمس، فكيف نأمنه عليك أن يخلو بك ومعه سيفه اليوم»، وهكذا بدأ الربيع يخلخل ثقة الخليفة في الرجل تدريجيًا دون أن يقترف أية فاحشة أو خيانة أو سوء مشورة، ولكن كفاءته لم تؤهله لمواجهة دسائس غريمه في البلاط، وقد استمر الربيع يلعب على هذا الوتر حتى بدأ الرجل يرفض الخروج ليترك الخليفة مع أبي عبيد الله، وهكذا استطاع الربيع أن يحاصر نفوذ أبي عبيد الله، فأمر الخليفة بتقليص سلطاته ومنحها للربيع تدريجيًا، وحتى يمكن القضاء على كل وجوده أقنع المهدى بضرورة الاستحياء منه لأنه قتل ابنه، وحتى لا يكون ذلك عبئًا على نفس الخليفة فقد نصحه الربيع بعزله تمامًا عن مجلسه وهو ما تم، وهكذا استطاع الرجل أن يقضي على شخصية كانت من أقوى الشخصيات بحيلة قلما تتكرر في التاريخ البشري.

ثانيًا: لعل نموذج الإطاحة بيعقوب بن داود يكون المثال لما يمكن أن يحدث لو تمكن أهل السوء من أُذن الحاكم، فيعقوب كان من الأتقياء الملتزمين ومن ذوي الخبرة والكرم والنقاء الروحي، وتأتي قصته في إطار الكيد لأبي عبيد الله معاوية بن يسار، حيث دفع به الربيع ليكون موازنًا لنفوذ الرجل لدى الخليفة مقنعًا إياه بأن الرجل ذو ميول شيعية وأنه يستطيع أن يوظف ميوله هذه لتحسين علاقة المهدى بالعلويين، فاستمر نجم الرجل يسطع حتى برز كواحد من أقوى مستشاري الخليفة حتى بدأت الحيل تنهك نفوذه، فكانت بداية حصار نفوذه بسبب بيت شعر خرج بإيعاز من أعدائه قيل فيه:

بنى أمية هبوا طال نومكم إن الخليفة يعقوب بن داود

وهكـذا بـدأ الفتك بالرجل يأخذ مسـاره، فـكادوا له عنـد الخليفة فعمد الأخـير إلى اختبـاره فوعده بالمـال الوفير والجاريـة الجميلة لو أنـه كفى أمير المؤمنين شر رجل يخشـى أن يخـرج عليه، فعهد الرجل بذلـك وأخذ الجارية فأتـى بالرجل، والذي سرعان ما أدرك أن الهـدف هو الفتك به، ولكن قلب يعقوب مال إليه فمنحه المال وطلب منه الهروب، ولما عاد يعقوب إلى الخليفة سـأله الأخـير عن الرجل فقال له إنه مات، فما كان مـن الخليفة إلا أن أخرج الرجـل الذي كان قد قبض عليه، فأمر بحبس الرجل لسـنوات خرج بعدها في عهد الرشيد وقد أصيب بالعمى، وسبحان مغير الأحوال.

ثالثـا: لعـل نمـوذج الزوجـة أو الأم المتسـلطة يتمثل في شـخصية مهمة في التاريـخ العباسي عرفت باسـم «الخيـزران»، وهي زوجـة الخليفة المهدي ووالـدة كل من الهادي وهارون الرشـيد، وكانت امرأة قوية الشـكيمة وكان زوجها يترك لها هامشًـا من المناورة والنفوذ السـياسي، ولكن بموت المهدى بدأت «الخيزران» تفقد بعض سـلطانها خاصة بعـد خلافة الهادي، والذي لم يكـن يروقه هـذا النفوذ خاصة أنه أصبـح لها ديوانًا موازيًـا لذوي الحاجات والمطالـب والشـعراء إلخ..، فبـدأ الرجل يقلـص هذا النفـوذ الضخم لأمه ويبقيها بعيدًا عن السلطة وعملية اتخاذ القرار، فبدأ الصراع بين الا بن وأمه، فقـرر الخليفـة أن يـضرب عنق كل من يقرع بـاب أمه من رجـال دولته فبَعُد عنها الكثير.

بدأت الخيزران تقلق من محاولات محاصرة نفوذها السياسي خاصة بعدما نمـي إلى علمهـا أن الخليفة ابنها يسـعى لخلع أخيه هارون الرشـيد من ولاية العهد ليضع ابنه القاصر بدلًا منه مخالفًا بذلك وصية والده، وقد كان الرشيد

على استعداد لترك الأمر لابن أخيه، ولكن أمه ونفوذ أسرة البرامكة كانا وراء إثنائه عن قراره هذا، وهو ما عظَّم الهوة بين الخيزران والهادي. وتختلف بعض المصادر التاريخية حول ما آلت إليه العلاقة بين الأم وابنها، فعلى حين يصر البعض على أن الطرفين سعيا لوضع السم للآخر، فإن البعض يرفض هذا الأمر، وتشير بعض المصادر إلى أن نهاية الهادي كانت على يد أمه بعدما أوعزت لبعض الجواري أن يكتمن أنفاسه وهو نائم لتفتح بموته الفرصة أمام الرشيد لتولي الحكم طمعًا في النفوذ والبر من قبل ابنها، وهو ما تحقق لها، ولكن القدر لم يمهلها إلا ثلاث سنوات بعد تولي ابنها الرشيد سدة الحكم.

حقيقة الأمر أن هذه النماذج الثلاثة ترسخ لنا أمثلة حية نسمع عنها في كل العالم، فالسياسة مُحاطة بالمؤامرات والدسائس الداخلية، سواء على مستوى الفرد كما رأينا أو على مستوى العائلة كما سنرى في نكبة البرامكة، ولا يوجد استثناءات لها فهذه طبيعة إنسانية ارتبطت بالسلطة والسلطان، فالنفس البشرية واحدة حتى مع اختلاف العصور.

الباب الرابع
مــــن أحــاديـــث المحــروســـة

«تقيس المسافات قوة احتمال الفَرَسِ
ولكن الزمن يقيس معدن الشعوب»

مثل صيني

شعب الكنانة[1]

أكتب مقالي هذا بعد ساعات معدودة من تغيير النظام السياسي في مصر، وأذكر خلالها فرية كان البعض يرددها، وهي أن الشعب المصري لم يكن فاعلًا في صياغة مستقبله السياسي على مر التاريخ، وقد كنت دائمًا أتصدى لمثل هذه المقولة بالأمثلة التاريخية مطالبًا الجميع بقراءة سليمة ومتأنية لتاريخ مصر، فالقارئ لهذا التاريخ خاصة التاريخ الحديث، والذي يبدأ من 1798 أي عام هبوط الحملة الفرنسية على مصر بقيادة نابليون بونابرت حتى اليوم سيصطدم بحقيقة أساسية هي أن الشعب المصري من أكثر الشعوب ثورة! هذا ما يقوله التاريخ وتؤكده الأحداث، ولكي نكون أكثر دقة، فمنذ هذا التاريخ وحتى 30 يونيو الماضي أي خلال مائتين وخمسة عشر عامًا فإن هذا الشعب ثار سبع مرات على قيادته الحاكمة لأسباب تتعلق بخروجها عن المطلوب شعبيًا أو عن المفهوم التقليدي للشرعية، وهذه الثورات السبع تمثل

---

(1) لقد كتبت هذا المقال عقب ثورة 30 يونيو 2013 بعدما كنت قد سلمت الكتاب بالفعل ولكني رأيت إضافة المقال؛ لاقتناعي الكامل بأننا لم نفسر تاريخنا بالشكل المطلوب بعد، فلا يزال البعض يرى أن الشعب المصري يعاني خمولًا سياسيًا، فأردت أن أثبت للجميع أن معدلات الثورة لدى هذا الشعب تفوق كثيرًا متوسط المعدلات العالمية، وهو شيء يدعو للفخر، وهذا المقال إثبات لهذا.

محطـات تاريخية من العمل الوطني والسـياسي، ويمكن في عجالة أن نرسـم الخط البياني لتحرك الشعب المصري على النحو التالي:

أولاً: ثورة القاهرة الأولى والثانية: وهما الثورتان اللتان تمثلان نمطًا تقليديًّا لمقاومـة الاحتـلال الفرنسي لمصر مـن خلال اصطفاف الشـعب المصري مع الأزهر الشريف والأئمة والعلماء والأعيان والتجار ضد مستعمر يفوقهم في العدة والعتاد والحنكة العسكرية، وعلى الرغم من محاولات التقرب الفرنسي لهذا الشـعب تحت حجة أن قائد الحملة نابليون بونابرت يحب الإسلام، فإن الفراسـة المصرية والقيادة الوطنية كشفت كل هذه النداءات، بل إن الأغلبية العظمـى رفضـت المسـاهمة في الترتيبات التـي وضعها الفرنسـيون من أجل تشييد نظام للحكم المحلي بالوكالة، وقد أخمد الفرنسيون الثورتين بكل قسوة مسـتخدمين القوة العسـكرية الغاشـمة ضد الشـعب الأعزل، كما استباحوا حرمة الأزهر الشريف.

ثانيـا: تعد ثورة 1805 بكل المعايير حدثًا فريـدًا في تاريخ الأمة المصرية والشرق الأوسـط، وهي ثورة كثيرًا ما يتناسـاها الجميع، ويغفلها المؤرخون لأنها كانت في سياق حالة الفوضى التي عمت مصر بعد جلاء الفرنسيين عنها عام 1801 وتحولها إلى مرتـع لعربدة القوى الأجنبية ورجالاتها من العملاء ممثلـين في المماليك وبعض عناصر القوى الأجنبية التي كانت تعيش في مصر، فضـلًا عما كانت تعانيـه الدولة من حالة تفكك وتشرذم داخلي بسـبب فراغ السـلطة، في هذه المناسبة انتفض الشعب المصري بقوة في مايو 1805 بإيعاز مـن قيادته لكي يعزل الوالي العثماني المُعين ويفرض خياره ممثلًا في محمد علي ذلـك الضابط الألباني الذي كُتب له أن يكون حاكم مصر لمدة ثلاثة وأربعين

عامًا نقل خلالها البلاد من حالة فوضى إلى دولة إقليمية عظمى، ولكي يتمكن محمد علي من مفاتيح الحكم، فقد واجه الشعب المصري وقيادته محاولة السلطان العثماني وحاشيته خلع محمد علي ونقله واليًا عثمانيًّا على جدة، وفي كل الأحوال فإن هذه الثورة كان لها دورها الكبير في تغيير خريطة الفكر السياسي وأسس الشرعية، ليس في مصر فقط، ولكن المنطقة برمتها، وهي أيضًا من صنع الثورة الشعبية المصرية.

ثالثًا: لعل ثورة الجيش المصري المدعومة من الشعب والمعروفة بثورة عرابي عام 1882 كان لها أكبر الأثر في إشعال الروح الوطنية المصرية مرة أخرى، وهي ثورة قادها هذا الزعيم وحوله مجموعة من الضباط وأحاطها الشعب لمواجهة التدخلات الأجنبية في البلاد وخضوع الخديو توفيق إلى التأثير الأجنبي ووضع المالية المصرية تحت النفوذ الغربي بسبب الاستدانة، وفقدان مصر هويتها السياسية وبوصلتها الوطنية، وقد وصل هذا الصدام أوجه عندما قدم عرابي للخديو مطالب الشعب والجيش وعلى رأسها وضع حكومة من المصريين تحكم البلاد على أسس وطنية وعدم وضع قيود على تعداد الجيش المصري وفتح باب الترقيات للضباط المصريين، وقد أسفرت الأحداث المتلاحقة بالبلاد عن تدخل عسكري إنجليزي فوقعت معركة التل الكبير، والتي هزم فيها الجيش المصري بعدما صمد صمودًا باسلًا أمام قدرات القوة العظمى في العالم وهو ما أسفر عن احتلال البلاد على أيدي الإنجليز حتى عام 1956.

رابعًا: تمثل ثورة 1919 إحدى أهم الثورات السياسية في التاريخ المصري الحديث، والتي اندلعت في كل أنحاء مصر معلنة حالة انتفاض شاملة

لإجلاء الإنجليز عن البلاد، وتميزت هذه الثورة بوجود العنصر النسائي فيها بقيادة صفية زغلول، وكان من ضمن مطالب هذه الثورة إيفاد وفد مصري لمؤتمر السلام الدولي المنعقد في «فرساي» بفرنسا بعد الحرب العالمية الأولى، وعندما رفض الإنجليز هذا المطلب قاموا بنفي الزعيم سعد زغلول فتفجرت المظاهرات في كل الاتجاهات، وقد كان من أهم النتائج التي ترتبت على هذا الحدث الجلل أن نالت مصر استقلالها بعدها بأربعة أعوام.

خامسًا: تمثل ثورة 1952 إحدى المحطات الثورية والأساسية في التاريخ المصري والإقليمي على حد سواء انتفضت فيها القوات المسلحة لتغيير النظام الملكي في مصر، وعلى الرغم من أنها بدأت على اعتبارها حركة عسكرية ضد النظام فإنها سرعان ما وجدت تأييدًا شعبيًّا جارفًا، وقد لعبت الظروف المواتية دورًا مهمًّا للغاية في إنجاح هذه الثورة خاصة أن بريطانيا كانت تواجه ظروفًا سياسية واقتصادية صعبة مما جعلها أكثر ميلًا لإنهاء احتلالها لمصر، فضلًا عن وقوف القطبين الدوليين روسيا والولايات المتحدة إلى جانبها، الأولى من خلال التسليح العسكري والدعم الاقتصادي والثانية من خلال رفضها للعدوان الثلاثي البريطاني والفرنسي والإسرائيلي على البلاد في 1956.

سادسًا: ثورتا 2011 و2013 وهما الثورتان اللتان قام بهما الشعب المصري لتغيير نظامين رفضهما، الأولى أطاحت بنظام محمد حسني مبارك والثانية بنظام محمد مرسي، وهما ثورتان شعبيتان من الطراز الأول سيكون لهما أثرهما الكبير على حركة المستقبل السياسي المصري.

يعكس كل ما سبق حقيقة أساسية وهي أن هذا الشعب ليس خانعًا

أو مصابًـا بحالـة خمول سـياسي كما يدعي البعـض، بل إن التاريخ يشـير إلى أن الحـس السـياسي لهـذا الشـعب مرهـف إلى حد كبـير، وإذا مـا نظرنا لهذه الثورات السـبع بمعادلة رياضية فسـنجد أن الشـعب المصري ثـار في تاريخه الحديث بمعدل مرة كل واحد وثلاثين عامًا، وهي نسبة تتخطى في اعتقادي أو تقـارب أكثر الشـعوب الأوروبيـة ثورة وهو الشـعب الفرنـسي، فالثورة ليسـت غريبة عليه، ففي عصر الخليفة العباسي المعتصم على سـبيل المثال ثار الشـعب المصري بكل أطيافـه على طرق حكم الخلافة العباسـية اثنتي عشرة مرة أمام الظلم والغبن وسـوء الإدارة، فهذه سـمة الشـعب المصري؛ شعب الكنانة.

ثـورة مـايـو 1805 [1]

تعرضنـا في مقال سـابق إلى الثـورات المصرية السـبع في التاريخ الحديث، ودون الخوض في تفاصيلها، ولكننا سنقف اليوم أمام ثورة مايو 1805 والتي أعتقـد أنها كانت من أهم الثورات المصرية عـلى الإطلاق في التاريخ الحديث وذلـك بالرغم من أنها كانـت ثورة بدائية بالمفهوم التقليـدي، ثورة لم يكن لها خلفية سياسـية أو اجتماعية بالمفهوم التقليدي للثورات مثل الثورة الفرنسـية على سبيل المثال، ولكن أهميتها تكمن في أنها كانت بداية تغيير النظام السياسي المصري، ومثلت خلعًا لعباءة شرعية وارتداءً لعباءة أخرى، ولولا هذه الثورة لما رسم التاريخ المصري الحديث مجراه على النحو المعروف اليوم.

يتفق المؤرخون على أن التاريخ المصري الحديث بدأ مع الحملة الفرنسـية على مصر في 1798 بقيـادة الجنرال الفرنسي الطموح نابليون بونابرت، وقد

(1) هذا المقال كتبت فكرته الأساسـية في مقال منفصل بجريدة الأهرام منذ قرابة عشرين عامًا، وكان الهـدف منـه هـو التأكيد على الـدور الثوري الريادي لمـصر وأنها كانت المنـارة الحقيقية لفكرة الثورة والدولة في منطقتها من خلال اسـتعراض ريادة ثورة 1805، فهي الثورة التي جعلـت مـصر الدولة «المدنية» - رغم تحفظي على اسـتخدام هذا اللفظ غـير العلمي، ولكن هـذه هي الحقيقة، فمصر أول دولة تبني نظامًا سياسـيًّا على أسـاس ثـورة في هذه المنطقة، كما أنهـا وضعت القاعدة لأول فكر ديمقراطي ولو في أشـكاله البدائية، وكل هذه الأمور مدعاة للفخر والاعتزاز لنا جميعًا.

خرجت هذه الحملة بضغط من القوات الإنجليزية، ولكن ليس قبل أن تُغير مفاهيـم عديدة كان الشـعب المصري يعيـش بها، فلقـد أدت مقاومة المحتل الجديـد إلى الالتفـاف حـول الأزهـر الشريف كمنـبر للثورة ومركـز لمقاومة الاحتلال، كـما أنها فتحت المجال أمام ظهور طبقـة التجار والأعيان كفاعل مؤثر على الرقعة السياسـية في البلاد ومن ورائهم القدرة على حشـد الجماهير المصريـة، وعندما خرجت الحملة الفرنسية من مصر في 1801 بعد التدخل العسـكري الإنجليـزي المباشر بسـبب فشـل الجيـوش العثمانيـة الواحد تلو الآخر في إجبار الفرنسـيين على الجلاء، أصبـح في مصر قوى عديدة تتصارع عـلى نظام الحكم، وعلى قمة السـلطة في البلاد كان هنـاك من الناحية النظرية الـوالي الذي يعينه الباب العالي ولكن قوته كانت معلقة بحبل سري ضعيف متهالـك متمثـل في الشرعيـة الدينية باعتبـاره ممثلًا للحاكـم الشرعي للبلاد متمثلًا في السلطان العثماني.

لم يكـن الوالي وحده على السـاحة السياسـية، بـل إن طبقـة المماليك التي كانت تحكم البلاد فعليًا قبل قدوم الحملة، عادت من جديد بعد أن أجبرتهم الهزائم المتتالية على أيدي الفرنسـيين للهـروب من مصر، وعلى الرغم من أن الهزيمـة والطرد من مصر كان يجب أن يسـاهما في توحيـد الصف المملوكي، فإن هذا لم يحدث، بل إن التشرذم كان السمة الأساسية الغالبة على وجودهم في البلاد، فكل قائد مملوكي كان له فريقه ومؤيدوه، وعلى رأسـهم أشخاص مثل البرديسي بك والألفي بك وغيرهما، وكان القناصل الأوروبية – خاصة الإنجليـز والفرنسـيين منهـم – يراهنـون على القـوى المملوكية لكي تحسـم الأمور السياسية في البلاد فتعود إلى نفس أسلوب الحكم العقيم قبيل الحملة

الفرنسية، فكان الفرنسيون مائلين للبرديسي، بينما الإنجليز يراهنون على الألفي بك، والذي أخذوه خارج مصر حيث تم تدريبه وشراء ولائه تمهيدًا لإنزاله لمصر لتولي السلطة في البلاد في 1804.

أما من الناحية الأمنية، فإن البلاد كانت في حالة فوضى عارمة لأسباب متعلقة بوجود الجيش العثماني الذي تم تشكيله من أجل طرد الفرنسيين من البلاد، فالجيوش العثمانية كما هو معروف لم تكن متجانسة حيث كان يطلب من الولايات المختلفة إرسال فصائل وألوية للمشاركة في تكوين الجيش الموحد، بالتالي فالمشهد الداخلي في مصر تضمن انتشار قوات من جنسيات مختلفة بعدما فقد الوالي العثماني القدرة على السيطرة عليهم، منهم اللواء الألباني، وفصائل المغاربة والدلاة ... إلخ، كل له قيادته الخاصة ومطلوب توفير رواتبهم من خلال الضرائب المفروضة على المصريين، وكان من ضمن هذه القوات شاب يدعى محمد علي، وكان ثالث الضباط من حيث الأقدمية في اللواء الألباني، والذي كان يرأسه طاهر باشا، ومع مرور الوقت آلت قيادة اللواء الألباني إلى محمد علي وهو شاب في العشرينيات من عمره، وكان يتمتع بذكاء خارق وقوة وعزيمة وقدرة فائقة على المناورة والتحالف.

بدأ محمد علي بمناورة المماليك، سواء من خلال التحالف معهم أو ضدهم وفق الظروف السياسية، خاصة أن قواته لم تكن كافية لبسط سيطرتها على البلاد، وكان الرجل على دراية كاملة بأن الباب العالي لم يكن على استعداد لدعمه كوالٍ على مصر، والتي تعد من أهم الولايات في الدولة العثمانية فلا يحكمها إلا من يُضمن ولاؤهم، وبالتالي أرسلت الوالي تلو الآخر ليواجه مصيرًا محتومًا حيث استطاع المماليك والقوات المختلفة خلعهم الواحد تلو الآخر.

لم يتوقـع أحـد أن يكون محمـد علي هو صاحب الحظ الأوفـر، فلقد كتب القنصـل الفرنـسي في مـصر ليؤكد لباريـس أن محمد علي غير قـادر أن يكون لاعبًـا فاعـلًا على السـاحة المصرية، مشـيرًا إلى أنـه لا يملك أيـة مشروعات كـبرى، «...ولو سـلمنا جدلًا أنه فكر فيه فليس لديه من الوسـائل ما يُمكنه من تنفيذ ما يفكر فيه»، ولكن هذا الشاب كان له فكر آخر، فلقد أدرك محمد علي بفراسـته السياسية أن رهانه يجب أن يكون على الطبقة الوطنية الصاعدة ممثلـة في التجار والأعيان والمدعومة من قيادات الأزهر الشريف والشـعب، فبدأ يفتح قنوات الاتصال معهم ويستميلهم تدريجيًّا ويؤلبهم ضد الوالي تارة وضد قادة المماليك مثل البرديسي ويحثهم على الثورة عليه تارة أخرى، فتخرج جموع الشـعب بعد زيادة عبء الضرائـب لتهتف «يا برديسي يا برديسي إيش تاخد من تفليسي»، واسـتمر محمد علي في مناوراته حتى جاءت لحظة الحسم في مايو 1805 عندما أعلن خورشـيد باشا قرار السلطان العثماني تولية محمد علي ولاية جدة بالحجاز.

لم يعلق محمد علي على القرار وترك نفسـه لرحمة وحب القيادات الشـعبية المصرية والتي كانت ترى فيه الشـخصية المناسبة لتولي الحكم في مصر، فعقد المصريون الاتفاق مع محمد علي لمسـاندته على حكم مصر مقابل الاتفاق على خروج عسـاكر القوى المختلفة من القاهـرة وعدم فرض ضرائب إلا بإذنهم واستشـارتهم في الأمـور المهمة التي تؤثر على الشـعب مبـاشرة، وعندما قبل محمـد علي ثـارت البلاد ثـورة عارمة في وجه خورشـيد باشـا وحاصروه في القلعـة إلى أن فـر منهـا، وطالبوا بتولية محمد علي على مـصر، وإزاء الضغوط الشعبية القوية والثورة الجماهيرية أذعن السلطان واستجاب على الفور فخُلع

خورشيد باشا من الحكم وتم تولية محمد علي قائم مقام في مصر بفضل الشعب، وباءت كل محاولات السلطان العثماني لعزل محمد علي بالفشل بعد ذلك حيث ظل الرجل متمسكًا بعلاقته القوية بالزعماء المصريين إلى أن غدر بهم بمجرد أن استتب له الأمر في مصر.

وعلى الرغم من أن محمد علي نقض عهده نقضًا تامًّا وشتت أواصر الطبقة الوطنية المصرية الصاعدة وآخرها من خلال نفي قائدها عمر مكرم بعد عامين من توليه الحكم، فإن هذه الثورة تعد بكل المعايير ثورة فريدة من نوعها للأسباب التالية:

أولًا: إن هذه الثورة تمثل في حقيقة الأمر خطوة غير مسبوقة في المنطقة العربية والإسلامية بصفة عامة، فالعرف السائد في ذلك الوقت كان الولاء التام للسلطان العثماني وأن أي خروج عليه يمثل خروجًا على الشرعية والدين، وبالتالي فإن هذه الثورة تعد أول حركة ثورية من نوعها تخرج عن عباءة القومية الدينية وتدفع نحو شرعية جديدة لم تكتمل أركانها بعد.

ثانيًا: لقد فتحت هذه الثورة الطريق لأول مرة أمام فكرة مؤداها اختيار الشعب لحكامه، وبالتالي فرض الشعب حقه في الاختيار، ومن ثم فهذه تعد بداية لمفهوم القومية المصرية أو الوطنية المصرية؛ أي أحقية المصريين في اختيار حكامهم وعدم خضوعهم لرغبة السلطان العثماني الذي تحللت البلاد عن سلطانه وعباءته السياسية على مدى قرون ممتدة، فكانت هذه الثورة بمثابة اللبنة الأولى لفكرة الديمقراطية في السياسة الداخلية المصرية.

ثالثًا: فتحت هذه الثورة الطريق أمام بناء أول دولة مدنية في التاريخ

المـصري الحديث، والمقصود بالمدنية هنا هي الدولة التي تُحكم على الأسـس السياسـية المبنية على الشرعية والمؤسسية الوطنية، فكان الجيش المصري أول هذه المؤسسـية وبالتالي ولـد الفكر الوطني المصري المسـتقل من تبعات هذه الثورة.

لكل هذه الأسباب فإن ثورة مايو 1805 تعد في التقدير من أهم الحركات الثورية ليس فقط في مصر ولكن في الوطن العربي ككل، فهي تعبير عن بداية ظهور الدولة الوطنية أو القومية في هذه المنطقة.

حديث الكِنانة[1]

التاريخ مرآة الأمم والشعوب، وهو مثل ظل الإنسان لا يفارقه، وكلما اقتربت الأمة من الضوء كَبُر خيالها، وكلما ابتعدت عنه صغر، ومن أهم الشعوب التي ينطبق عليها هذه الظاهرة الشعب المصري، فهو شعب عريق مرت عليه القرون كالأيام، قَرُبَ السلطة والعظمة كثيرًا لذا كان ظله كبيرًا على مر التاريخ بما يتوازى مع قيمته، فظل هذا الشعب متشبثًا بتقاليده، بل إنه «مَـصَّرَ» أغلبية الغزاة والفاتحين وصهرهم داخل مجتمعه، ومثل هذه الهبة بين الشعوب والثقافات تحتاج لتركيبة اجتماعية وسياسية خاصة.

الثابت في علم الجغرافيا السياسية «أن الدول أثقال»، فدولة مثل الصين بالرغم من أنها كانت مستضعفة وتعاني التدخلات الأجنبية في بداية العهود

---

(1) هذان المقالان هما تأصيل للدور السياسي المصري عبر الأزمنة من خلال تحليل عناصر قوة هذه الدولة علميًا، والتي منحتها طاقات سياسية متجددة أثرت من خلالها على العالم من حولها، وقد سعيت لأن يكون المقالان هما افتتاحيتين في برنامج «التاريخ يتحدث» الذي كنت أعده، والهدف منهما هو أن يعرف كل مصري قيمة أرض الكنانة وكيف تتجدد قوتها بسبب عناصرها المتجددة، وهو ما جعل شعبها من أكثر الشعوب التي أثرت على منطقتها بشكل مباشر وواضح وصريح، والهدف من ذلك هو ألا يفقد المصري ثقته في ذاته أو في قدراته الجماعية، فمصر دولة كانت دائمًا قادرةً على التغيير والتفرد، والمقالان هما دراسة في التاريخ السياسي المصري باستخدام أسس علم السياسة والعلاقات الدولية لتحليل دورها عبر التاريخ.

الحديثة فإنها ظلت دولة ثابتة ورقعة جغرافية مهمة للغاية بموجب مقومات الجغرافيا والتاريخ والثقافة والديموجرافيا، وهي المعايير التي سبق أن تعرضت لها في مقال بعنوان «الشعوب البؤرية عبر التاريخ»، وهذه الدول عندما يغيب دورها فإن ثقلها لا يتأثر؛ لأن الأول مرتبط بشكل كبير بالثاني وليس العكس، فمادامت امتلكت الثقل من خلال هذه المقومات فإن استعادة دورها يصبح مسألة وقت وإرادة سياسية ليس إلا.

إن مصر وشعبها يعدان مثالًا محوريًّا لهذا النموذج التاريخي لأسباب موضوعية أهمها ما يلي:

أولًا: إن التركيبة الديموجرافية المصرية فرضت عليها نوعًا من التميز السياسي عبر التاريخ، وبدون الخوض في مفاهيم ونظريات مفكرين عظماء من أمثال د. جمال حمدان في كتابه الفريد «شخصية مصر: دراسة في عبقرية المكان»، فإن التفاف الشعب حول مجرى مائي ممتد عبر أكثر من ألف كيلومتر لآلاف السنوات جعل هناك حالة من البؤرية لهذا الشعب في منطقة جغرافية محددة، كما أن إحاطة هذا الامتداد السكاني بصحراء موحشة من الجانبين والبحر من الشمال جعلت هذا الشعب متجانسًا، وهذا نتاج طبيعي لحتمية جغرافية وضرورة ديموجرافية، وقد انعكست هذه الحقائق على المسيرة التاريخية للدولة المصرية إضافة إلى وضعيتها الدولية على مر العصور، فأصبحت مصر بؤرة متجانسة ثقافيًّا وقوميًّا، وهذه هي نقطة الانطلاق المحورية التي وضعتها في مصاف الدول المركزية عبر الإقليمية على مدى التاريخ.

ثانيًا: اتصالًا بما سبق، فقد مثلت مصر كيانًا إقليميًّا قويًّا في فترات تاريخية ممتدة، فكانت طرفًا أساسيًّا وفاعلًا في أي تطور إقليمي، وقد امتد هذا الدور

للمستوى الـدولي أيضًا كعنصر فعال ومؤثر فيه كلـما تعاظمت قوتها الإقليمية المقارنـة، ولكنها أبـدًا لم تلعب على مر التاريخ دور القطبيـة الأحادية أو الدولة العظمـى الوحيـدة وهـو أمر مفهـوم إذا ما أخذنـا في الاعتبـار محدودية الدول التي لعبت هذا الدور على رأسـها الدولة اليونانية والرومانية وبريطانيا وأخيرًا الولايـات المتحدة الأمريكيـة، وفي هذا الإطار فإنه يمكـن تتبع الدور المصري من خلال محطات تاريخية رئيسـة، فالدولة الفرعونية كلما قويت امتد نفوذها في الأغلب نحو منطقة الشام شرقًا، والسودان جنوبًا وبعض جزر المتوسط شمالًا والجزء الشرقي من ليبيا (برقة) غربًا لأسباب متعلقة بعدم وجود ثروات واسعة في الغرب مقارنة بالشرق الغني بالزراعة والأخشاب والتجارة الدولية.

وعلى هذا النسـق لعبت مصر دور القوة الإقليميـة العظمى منذ الفراعنة وكانت أشهر مراحلها عقب معركة «قادش» بين رمسيس الثاني والحيثيين، ثم أصبحت مصر في العهد الهيليني محطة قوة من خلال حكم «البطالمة» فكانت مرتكز القوة في منطقة المتوسـط إلى أن أصبحـت تابعًا للدولة الرومانية، وفي أعقاب الفتح الإسـلامي سرعان ما تحولت مصر إلى مركز القوى الشرقي في الدولة الإسـلامية من خلال الدولة الطولونية ثم الإخشيدية، ولعبت أقوى أدوارهـا الإقليميـة بعد ضعف الدولة العباسـية، فأصبحت أول وآخر دولة إقليمية شـيعية عظمى في الشرق من خـلال الحكم الفاطمي، ثم توالى الدور المصري في العهدين الأيوبي والمملوكي، ثم كانت دولة مصر الحديثة في عهد محمد عـلي امتدادًا طبيعيًا لهذا الدور، فصارت مـصر الدولة الإقليمية الأولى وذات النفوذ الممتد، بل إنها بدأت تؤثر على المنظومة السياسية الدولية وامتد هذا الدور نفسه في عهد عبد الناصر.

ثالثًا: اتصالًا بما سبق وإضافة للبعدين الديموجرافي والجيوستراتيجي، فـإن مصر حظيت ببعدين مهمـين للغاية عبر التاريـخ، الأول مرتبط بالغنى الاقتصـادي والثـاني مقرون بالمـوارد البشريـة، ويضاف إلى ذلـك أن الموقع الجغرافي جعلها مركزًا للتجارة بين الشرق والغرب وهو ما تُرجم إلى مكوس وضرائـب ووفـرة سـلعية جعلها بـؤرة جذب للاسـتثمار الخارجـي، أما من الناحيـة الاقتصاديـة فقد منحت الجغرافيا لمصر زراعة ممتدة على مدار السـنة من خلال نهر النيل وتربة صالحة غنية للغاية، وهو ما جعل الرومان يعتبرون مـصر مصـدرًا غذائيًا مهـمًا لهم فوصفوهـا بأنها «سـلة الحبـوب الرومانية»، ونذكـر في هذا الصدد كلمات واليها عمرو بـن العاص يصف مصر للخليفة عمر بن الخطاب ببلاغته فيقول: «إن الذي يصلح هذه البلاد وينميها... وألا يستأدي خراج ثمرة إلا في أوانها، وإن يصرف ثلث ارتفاعها في عمل جسورها وترعهـا، فـإذا تقرر الحال مع العمال في هذه الأحـوال، تضاعف ارتفاع المال والله تعالى يوفق في المبدأ والمآل». وهكذا لعب البعدان الاقتصادي والبشري دورًا مهمًّا في تعميق الدور السياسي والاستراتيجي المصري عبر التاريخ.

رابعًـا: لقد ترسـخ البُعد الثقـافي المصري بقـوة داخل هـذا المجتمع نظرًا للتوحـد الديموجرافي الممتد في إطار من الفـراغ المجاور، فكان البعد الثقافي عنـصرًا مهمًّا في هذه المعادلة ومنح مصر قوتها الناعمة المتجددة والعميقة عبر التاريـخ، والتي تُرجمـت في أوقات معينة إلى قوة فعليـة، فأينما يمتد بنا الزمن فالبعـد الثقافي كان موجودًا، فمصر جعلت من الثقافة سـلعة قوة وأداة فكر ومصدر ثـراء أثرت من خلالها على محيطها الجغرافي مباشرة، فمنظومة الآلهة المصريـة تـم تصديرها لأوروبا مـن خلال اليونان، كـما أن مصر أصبحت في

عهود كثيرة مركز الإسلام السني المعتدل من خلال الأزهر الشريف، والذي لا يحتاج دوره للتعريف، إضافة لدور كنيسة الإسكندرية الحاسم في مسيرة المسيحية على المستوى الدولي، فلمصر دورها المعروف في المجامع الكنسية المختلفة، والتي شكلت ركائز مهمة في العقيدة المسيحية، كما أنها الكنيسة التي قضت على الفتن التي حاولت التسلل للديانة المسيحية، ونتيجة لكل ما سبق فقد صارت مصر مصدرًا للتحرك الثقافي في المنطقة سواء من خلال ابتكار المكون الثقافي في أغلب الوقت، أو في مناسبات أخرى من خلال استضافة رواد هذا المكون على أرضها كما حدث عندما احتضنت رواد الصحافة والفكر والثقافة في النصف الثاني من القرن التاسع عشر.

كل هذه العوامل تدفع للتأكيد على ضرورة التفرقة المنطقية بين ثقل الدولة من ناحية ودورها الإقليمي من ناحية أخرى، فالثقل متواجد بقوة عبر التاريخ، ولكن اضطلاعها بدورها المتوقع كان اختيارًا طوعيًّا لقيادتها السياسية عبر الزمن، وفي التقدير أن هذا الثقل موجود لأن العناصر الأساسية المكونة له ما زالت كما هي حتى مع اختلاف بعض الثوابت الدولية بحكم العولمة والتكنولوجيا، بالتالي فالدور الإقليمي المصري كان يعتمد في تفعيله أو تعظيمه تاريخيًّا على الحكام أو القابضين على السلطة في البلاد، بالتالي فإن عملية الخلط بين مفهومي الثقل والدور أمر يحتاج لمراجعة فورية لأنه يعكس نقصًا معرفيًّا بفلسفة الوجود السياسي والجغرافي والثقافي المصري، فضلًا عما يمثله من قصر نظر تحليلي، ونظرة واحدة لعدد الكبوات التي استنهضت منها مصر عبر تاريخها لتصبح القوة المركزية - تثبت هذه الحقائق ولكن هذه قضية أخرى نناقشها في المقال التالي.

عودة لحديث الكنانة

تناول مقال الأسبوع الماضي ثبات عناصر الثقل المقارن لدولة مصر عبر العصور، وأشرنا لأهمية التفرقة بين ثقلها السياسي والموجود بحكم هذه العناصر المختلفة من ناحية وتفعيل دورها الإقليمي وبدرجة أقل الدولي من ناحية أخرى، والثابت تاريخيًا أنه قد تم تفعيل دور مصر الإقليمي أكثر من غيرها بأشكال وأنماط مختلفة على مر العصور، وسنرصد هنا هذا التفعيل من خلال تناول أهم الأدوار التي لعبتها مصر والمعارك الحربية الحاسمة التي خاضتها وغيرت بها مجرى الأحداث في منطقتها وبدرجة أقل تاريخ العالم لإثبات هذا النمط، ونبرز في هذا الصدد أهم ما يلي:

أولًا: لقد كانت الأسر الفرعونية المصرية مهتمة بالتفاعل مع المحيط الخارجي للدولة المصرية لأسباب سياسية وأمنية وتجارية لم تتغير حتى اليوم، وبالتالي كانت هناك موجات من النفوذ الخارجي المصري تنتهي في مناسبات عديدة بالتوسع العسكري الذي امتد من خلال الدولة الفرعونية في فترات زمنية محددة من برقة (ليبيا) غربًا إلى الفرات بالعراق ومن حدود تركيا شمالًا إلى جنوب السودان، وعلى الرغم أن مثال معركة «قادش» كان أكثر الأمثلة استخدامًا كأساس يعكس هيبة وقوة الدولة الفرعونية المصرية وتوسعاتها

لأسـباب ترجـع للآلة الإعلامية لرمسـيس الثـاني على جـدران المعابد، فإن العديد من الفراعنة سـبقوه في مد حدود الدولـة المصرية القوية خارج نطاق الدلتا والوادي مثل «سنوسرت» و«تحتمس» و«حتشبسوت» إلخ...، ولكن الجديـر بالإبـراز هو أن الدولة الفرعونية كانت دائـمًا تلعب الدور البؤري في هذا الإقليم إلا عندما تقرر الانكماش الطوعي أو تعاني الاحتلال؛ كما حدث أثناء احتلال «الهكسوس» و«الفرس».

ثانيًـا: منـذ الاحتلال اليوناني لـمصر على أيدي الإسـكندر الأكبر في عام 332 ق.م، أصبحت مصر لمدة ثلاثة قرون دولة مستقلة تحت حكم «البطالمة»، وقـد أقامـت هذه الأسرة دولة قويـة مقارنة بالدول المجاورة حيث اسـتطاع ملوكها تكوين جيش قوي شـمل المصريين، وقد سـاعدهم على ذلك الثروة الزراعية والطبيعية التي كانت لمصر، ولكن عظمة مصر في العهد اليوناني كانت في البعد الثقافي أيضًا من خلال مكتبة الإسـكندرية وجامعتها الشهيرة. وقد لعبت مصر في نهاية عهد البطالمة أهم أدوارها الدولية عندما شارك الأسطول المصري إبان حكم كليوباترا أسطول «ماركوس أنطونيوس» في مواجهة ضد «أوكتافيـوس» في معركة «أكتيوم Actium» عـام 31 قبل الميلاد، والتي تعد أشـهر معركة بحْرية بعد معركة «سـالامس»، ولو انتصر الأسـطول المصري لاختلف مسـار التاريخ بشكل كبير جدًّا، ولكن هذا لم يحدث فدخلت مصر بعد هذه الهزيمة كولاية رومانية مثلها مثل سـائر الأمصار وشـاركتهم نفس التوجـه حيث اختفى دورها الإقليمي لصالـح الإمبراطورية الرومانية ومن بعدهـا البيزنطية، ولكنها لم تكن بلا ثورات على هذين الحكمين، بل ناضلت نضالًا قوميًّا، كثيرًا ما تغافلته كتب التاريخ لأسباب مختلفة.

ثالثًا: منذ دخول مصر كولاية في الحكم الإسلامي فإنها كانت من أكثر الولايات تأثيرًا على الإسلام والدولة الإسلامية، فلقد كانت كنزًا اقتصاديًّا وثقافيًّا لا يفنى، ولكنها صارت بعد ذلك ركنًا مهمًّا من أركان المعادلة السياسية الإقليمية من خلال عدد من الدول المتعاقبة التي اتخذت من مصر قاعدة لها ومن الشام امتدادًا طبيعيًّا، وفي أوقات كثيرة الحجاز كثقل سياسي وبُعد ديني يُخدم على الشرعية السياسية للأسر أو الأنظمة الحاكمة في مصر، وقد سلك أحمد بن طولون مؤسس الدولة الطولونية هذا التوجه بعد استقلاله بمصر في 868 لمدة أربعين عامًا تقريبًا، وعلى الرغم من استرداد الخليفة العباسي لمصر بعد وفاة طولون بمدة غير بعيدة، فإن نفس الشيء تكرر مع محمد بن طغج الإخشيد الذي أسس الدولة الإخشيدية في مطالع القرن العاشر، وحكم رئيس وزرائه كافور الحبشي البلاد كوصي على أولاده لسنوات طويلة توسعت خلالها حدود الدولة المصرية وعظم شأنها وصارت ركنا مهمًا للدولة الإسلامية.

رابعًا: كانت الدولة الفاطمية مثالًا عظيمًا على استخدام القدرات المصرية لتعظيم شأنها إقليميًّا، فكانت دولة شيعية قوية للغاية أثرت مباشرة في النظام الإقليمي من خلال فرض سيطرتها على محيطها الإقليمي، ولكن أهم مكون في تقديري أثر على القوة النسبية للبلاد كان البعد الثقافي بإنشاء الجامع الأزهر الشريف الذي أصبح مركزًا للفكر السني المستنير فيما بعد، علاوة على الزخرفة والتقاليد التي صارت مرتبطة بالعبادات التي أخذتها مصر من خلال الاحتفالات الشيعية، والتي حولتها لمفاهيم سنية فيما بعد بمجرد سقوط الدولة الفاطمية.

خامسًا: لعبت الدولة المصرية دورها الحاسم في التصدي للحملات الصليبية والمغولية، والتي كادت تعصف بالإسلام ودوله، وهو ما فشلت فيه شخصيات تحكم دويلات أخرى حتى وإن كان لها دورها البارز مثل قلج أرسلان ونور الدين زنكي في شمال الشام، ولكن الثقل الإقليمي لدرء هذا الخطر جاء من مصر حيث استطاعت عوامل الديموجرافيا والغنى الاقتصادي والارتكاز الاستراتيجي أن تحسم الأمر لصالحه للدفاع عن الدين الإسلامي، وهنا برز دور صلاح الدين الأيوبي، والذي استطاع بقوته أن يُحجم من الحملات الصليبية المختلفة، ولعل معركة «حطين» هي المثال الأكبر على ذلك، لينتقل بعدها عبء الصراع الإسلامي الصليبي إلى دولة المماليك في مصر، خاصة «الظاهر بيبرس البندقداري» والذي استطاع بقوة مصر وجيشها تصفية أغلبية البقع الصليبية في الأراضي العربية.

سادسًا: تجلى الدور الإقليمي والدولي المصري خلال فترة حكم المماليك عندما استطاعت مصر وقف الزحف المغولي على العالم الإسلامي بعد معركة «عين جالوت» الشهيرة، والتي استطاع «المظفر قطز» فيها هزيمتهم في معركة حاسمة فاصلة أثنتهم عن ملاحقة التوسع الغربي بعد الاضطرابات السياسية التي أصابتهم، وتجدر الإشارة هنا إلى ما أكدته مصادر تاريخية عديدة من وجود تعاون وثيق بين المغول والصليبيين لضرب الدولة الإسلامية، ولكن الدولة المصرية القوية نجحت في دحض الاثنين معًا، وقد وصلت قوة الدولة المملوكية إلى الحد الذي صارت فيه دول أوروبية تقبل التداول بالعملة المصرية.

سابعًا: لقد لعبت مصر دورها القوي في التاريخ الحديث بعد صعود محمد علي لسدة الحكم في البلاد، حيث استطاع الرجل أن يحول الوضع في البلاد من حالة فوضى إلى حالة استقرار، وبنى جيشًا مصريًّا قويًّا في منتصف عشرينيات القرن التاسع عشر ووسَّع الدولة المصرية للحدود التقليدية لتوسعها الإقليمي، وهو ما أدى لتهديد مصالح الدول الأوروبية وتوازناتها الاستراتيجية وهو ما دفعهم للتكالب ضده وإرغامه على التوقيع على معاهدة لندن عام 1840.

لقد حجمت هذه المعاهدة الدور الإقليمي العسكري المصري ولكنها لم تنه ثقلها الثقافي والسياسي حيث أصبحت مصر دولة قوية بفضل قوتها الناعمة الممثلة في كونها قلب الثورات على الاحتلال الأجنبي للدول العربية سواء في ثورة 1919 والتي أثرت مباشرة على أقطار عربية عديدة، إضافة إلى دورها التنويري المهم في المنطقة العربية، ثم جاءت بعد ذلك الحقبة الناصرية واتبعت نمطًا مماثلًا ولكن بوسائل أخرى، فبدل من ضم الشام تم توحيد الدولتين، ويلاحظ أيضًا أن حرب أكتوبر 1973 كانت عنصرًا مهمًّا للغاية في حسم مستقبل الصراع العربي الذي أثر مباشرة على الأمة العربية.

يمثل ما سبق عرضًا لتفعيل الدور الإقليمي المصري المتراكم، ويهمنا هنا إبراز ملاحظتين أساسيتين: الأولى أن مصر تُعد بكل المعايير أكثر دول العالم تأثيرًا على إقليمها لفترات زمنية ممتدة كما هو واضح، والحقيقة الثانية، ولعلها قد تكون مستغربة، هي أن بزوغ الدور المصري كان يأتي دائمًا بعد مراحل ضعف وهوان ولكنه يحدث في فترة زمنية وجيزة للغاية كما حدث في

العهود الفرعونية ثم أواخر العهد اليوناني ثم الطولوني والمملوكي ثم في عهد محمد علي، وحتى بعد انتكاسة عام 1967، وهذا يرجع بشكل حاسم لتوافر عناصر ثقل الدولة القوية، والذي سـمح لقياداتها في فترة وجيزة باستنهاض هـذا الشـعب ومقوماته وقدرات الدولـة فيه بمجرد حسـن التنظيم ووضع السياسات السليمة.

لقـد كانت هذه محاولـة لاختزال أكثر من ثلاثين قرنًا مـن الزمان في عدد بسـيط من السـطور لنفسر أنماط شـعب مصري قدم لإقليمـه وهويته الكثير عبر العصور، وسـيظل كذلك ما بقي الثقل الأساسي والمقارن له على ما هو، وتظـل مقولة المؤرخ اليوناني الشـهير هيرودوت «إن مـصر هبة النيل» عالقة في الأذهان، ولكن بعد أكثر من ألفي سـنة منذ تدوينها فإنه وجب اسـتكمالها بمقولة «إن الحضارة هبة شعب».

اختلافات فكرية حول الأسرة العلوية[1]

بدأت تظهر في مصر موجة لمراجعة التاريخ المصري خاصة التاريخ الحديث والمعاصر، والذي يبدأ في مصر بالحملة الفرنسية على مصر والشام ثم صعود محمد علي لسدة الحكم في البلاد وتأسيسه لأول دولة حديثة ووطنية في الشرق الأوسط والمنطقة العربية.

لقد كان حكم محمد علي وشخصه أحد نقاط الاختلاف في هذا الحوار حيث طرح بعض المؤرخين فكرة أن الذي أسس مصر الحديثة لم يكن مصريًّا، بل ليس عربيًّا، بل ألبانيًّا لا يتحدث العربية، وهو ما يتناقض والمسيرة الطبيعية للشعوب، وهذه الخلفية انعكست بالفعل على الطريقة التي تعامل بها مع المصريين وأسلوب

(1) مشاعري واضحة تجاه محمد علي ودوره المهم في صناعة مصر الحديثة، وقد هالني في كثير من المناسبات محاولات البعض ممن يسعون لاغتيال شخصه السياسي من خلال رفضهم أن يحكم مصر مسلم ألباني، أو من يؤكد منهم أنه كان عنيفًا مع الشعب المصري أو من قال إنه فاقد للشرعية، وهذا المقال هو للرد على هذه الجمل التي أقل ما توصف به هو «أنها كلمات حق يراد بها باطل»، فشرعية الحكم في العالم الإسلامي كانت مرتبطة بأسس مختلفة عن أسس الشرعية اليوم، ومن ثم ضرورة أن نحكم على محمد علي بمنظور زمنه بعيدًا عن تسييس التاريخ الذي عانيناه، ولا نزال نعانيه إلى يومنا هذا.

حكمه الديكتاتوري، فكيف إذن يحكم مصر من ليس مصريًّا؟! وهذا استفسار شرعي بل طبيعي، ولا أعتقد أنه يخص مصر وحدها بل أي دولة في العالم، فلو سألت قطريًّا على سبيل المثال عن رأيه في فكرة أن يحكمه مصري، أو موريتانيًّا يحكمه سعودي، أو يمنيًّا في أن يحكمه جزائري، لجاءت كل الآراء رافضة تمامًا لهذه الفكرة، ولكن هذه الحتمية ستقل كلما رجعنا بعجلة التاريخ للخلف، فلقد كانت الإجابة عن هذا السؤال بالإيجاب هي الإجابة المقبولة منذ نيف ومائة عام مضى، كيف إذن يمكن أن نفسر هذا التغيير؟

حقيقة الأمر أنه لا عجب على الإطلاق في هذا الأمر، فقد كانت سمات مفهوم الشرعية السائد في تلك الأزمنة سواء في مصر أو غير مصر من العالم العربي أو الأوروبي تسمح بهذا، وفي التقدير أنه يمكن توضيح هذه الحقيقة من خلال النقاط الرئيسية التالية:

أولًا: إن مفهوم الشرعية السائد في ذلك الوقت كان يختلف تمامًا عما هو عليه الآن، فحكام مصر في هذه الفترات الزمنية السابقة لحكم محمد علي لم يكن من المفترض أنهم عرب أو مصريون أو غيرهم، بل إنك لو سألت المصري في مطلع القرن التاسع عشر عن آخر مرة حكمه فيها مصري لتاه وفشل في وضع إجابة واضحة، ففكرة الخلافة والقومية الإسلامية الكبرى تم استبدالها لقرون طويلة بفكرة الوطن المصري، ومن قبلها تم كبتها في إطار الاحتلال البيزنطي ومن قبل الروماني ومن قبلهما اليوناني، ومن ثم فلم يكن من الطبيعي أن يكون حاكم مصر مصريًّا وينطبق ذلك على محمد علي، فأوراق اعتماده تحتاج منه أن يكون «ذكرًا» و«مسلمًا»، وهاتان الصفتان فقط هما مسوغات الشرعية في ذلك الوقت وفقًا للقبول العام وسوابق التاريخ.

ثانيًا: إن مصر في ذلك الوقت لم تكن تعرف الفكر القومي المستقل الذي بـدأ يتطور بسـبب سياسـات محمـد علي حتـى وإن لم يكن الرجـل يهدف إلى ذلك، فسياسـاته أسـفرت في النهاية عن تطور القومية المصرية، ففكرة إقامة دولة قوية قاعدتها مصر، حتى لو لم يكن الهدف منها مصلحة مصر، صبت في النهاية في مصلحة الدولة المصرية خاصة بعدما بدأ يدخل إصلاحاته الثقافية والصناعية وإنشـاء جيش من مجندين مصريين، فكانت المحصلة النهائية هي بـروز الدولة المصرية الحديثة، سـواء كان بروز هـذه الدولة هدفًا في حد ذاته أو نتاجًـا لأهـداف أخـرى.. أمـر لا أعتقد أننا بحاجـة للاهتمـام به اللهم إلا لـو كانـت النية تتجه نحـو الحكم عليـه بالمعايير الفردية، وهـو أمر يخرج عن النطـاق العلمي الذي يفترض تقييم الشـخص بمعايـير زمانه وبظروفه السياسية في وقته.

ثالثًا: لقد عالج التاريخ البشري مشـكلة الانتقال السـلمي للسـلطة على مدار ألفيات طويلة من خلال مؤسسية الملكية أو الخلافة أو السلطنة... إلخ، فلم يشهد العالم حتى فترة قريبة للغاية فكرة توازن السلطات داخل الأنظمة السياسـية، بـل لم يكن هناك مفهوم التشريع بشـكله المتبـع حاليًّا، من ثم فقد تغلب هؤلاء على مشـكلة الانتقال الآمن بل والسلمي للسلطة من خلال ما عـرف بمفهـوم التوريث، وهو المفهوم الذي أدخله معاوية بن أبي سـفيان في المؤسسـية السياسية العربية، وأيًّا ما كان الرأي بالنسبة لفكرة التوريث، فإنها كانت المؤسسـية القائمة في أوروبا والعالم المتحضر أيضًا، بل لا تزال في دول ملكية كثيرة، ومن ثم فإنه لا ينبغي الحكم عليها بمفاهيمنا الحالية.

ثالثـا: إن فكـرة انتـماء الحاكـم إلى عرقية تختلـف عن رعاياه كانت شـأنًا أوروبيًّـا أيضًا، فلقـد حكمت «كاترينا الكبرى» روسـيا لأكثر من عقدين في القـرن الثامن عشر وهي ألمانية المولد والهوية، كما أن نابليون بونابرت لم يكن فرنسـيًّا بل كورسـيكيًّا، وقد تعلم الفرنسـية في المدرسـة وعـاش حياته وهو إمبراطور بل معشوق فرنسا بالرغم من أنه كان يعاني مشكلة لكنة واضحة في تحدثه بالفرنسية حيث طغت على لسانه لكنته الإيطالية، وهذه النماذج تعكس بوضوح أن شرعية الحاكم لم تُسـتق من وحدة العرق بين الشعب وحاكمه في ذلـك الزمـان، فوحدة القومية بـين الحاكم والرعية هي نتـاج لتيارات فكرية وحـركات قومية عديـدة جاءت في مراحل متأخرة للغايـة، ومن ثم فمحمد عـلي لم يكن حالـة فريدة بل النموذج الغالـب مع الفكر السـائد في كل الدول آنذاك.

وتبقـى في النهاية نقطة محورية تمثل مشـكلة حقيقيـة ولكنها كثيرة التواتر وتحدث عندما نحكم على التاريخ ورجاله، وهي مشـكلة «الشـخصنة»؛ أي اتجاهنـا للحكم على الشـخصيات التاريخية بمفاهيمنا الحاليـة، ومنها المعايير الأخلاقيـة التـي نحتكـم إليها اليـوم، فكثيرًا مـا ينال البعض مـن محمد علي عـلى اعتبـاره ديكتاتورًا كان هدفه النهائي مصلحته الشـخصية ممثلةً في ملكه وأولاده من بعده، وهي أطروحة سـليمة ولا خـلاف عليها، ولكننا لابد أن نضعها في سـياقها التاريخي السـليم، فهذه كانت سـمة كل الساسـة في ذلك الوقـت، فالتوريث كان الشرعية السياسـية السـائدة، كما أن فكرة استشـارة الرعيـة لم تكـن مطروحة من الأسـاس ولا الأفكار الليبرالية، وهذه ليسـت مشـكلة محمـد علي، بـل كل الساسـة في أيامه، فالحـكام لم يكـن لديهم نفس

هـذه المفاهيـم وأغلب الرعيـة لم تنتظرها منهـم، فصلاح الديـن كان كذلك ومعـه «الظاهر بيـبرس» و«عـماد الدين زنكي» و«هـارون الرشـيد»... إلخ فالديمقراطية لم تكن من شيمة «صلاح الدين»، ولا الإنسانية من أخلاقيات «بيـبرس» ولا القومية السـورية من سـمات «عماد الدين زنكـي» ولا حقوق الإنسـان في وجدان «هارون الرشـيد»... كل هذه قيم تم إدخالها في المعادلة السياسـية قريبًا، خاصة مسـألتي القومية والوطنية، فهاتان القيمتان لم تكونا موجودتـين مـن الأسـاس، ومن ثم فـلا يمكن أن نُقيم سياسـيًّا على أسـس متغيبة في عصره، تمامًا مثلما لا نسـتطيع أن نعاقب شـخصًا على سلوك لم يكن مُجرمًا وقت أن اقترفه.

وهـذه دعـوة للحكـم عـلى الشـخصيات التاريخيـة بسياسـاتها وبمعايير أزمنتهـا، على أن نترك الحكم على النوايا والقيم الشـخصية بعيدًا عن النطاق الموضوعـي، ففـي عـالم التاريـخ تُحاسـب الشـخصية على مـا فعلتـه لصالح الشـعوب التي حكمتها بعيدًا عن نواياها أو سـلوكياتها الشـخصية، فالحكم عـلى هـذه الشـخصيات بالمعايـير الشـخصية يعنـي أن يوليـوس قيصر كان وصوليًّا، والإسـكندر وضيعًا وشـاذًّا، ونابليون حقـيرًا وجانكيزخان دمويًّا والقائمة تطول وسقف السطور يقصر.

صناعة الآلهة وتصديرها[1]

تظل الحضارة الفرعونية أحد الإشعاعات الحضارية المهمة في التاريخ الإنساني، وقد بُنيت هذه الحضارة على أسس علمية وثقافية واضحة لا يمكن للعين إغفالها، ولكن أكثر الأمور تعقيدًا كانت وستظل التركيبة الدينية لهذه الحضارة حيث أصبحت الديانات الفرعونية عنصرًا مهمًّا في شكل ومضمون المكون الحضاري لمصر الفرعونية، وليس أدل على ذلك من منظومة الآلهة والأساطير المرتبطة بها، والتي خرجت من مجراها المتوقع لتصبح جزءًا ملحوظا من أدق تفاصيل ثقافاتنا، وقد ثبت بكل يقين أن هذه المنظومة الدينية الفرعونية كانت راسخة بشكل كبير في الكيان الاجتماعي والسياسي لهذه الحضارة، ولكن قدرة المصري لم تكن في صناعة الإله فقط بل أيضًا في تسويقه وتصديره لكل الثقافات المجاورة خاصة الحضارتين اليونانية والرومانية، واللتين بات التشابه الديني بينهما والفراعنة قويًّا للغاية بل يكاد يكون متطابقًا في نقاط تماس كثيرة.

---

(1) هذا المقال محاولة مني للتوصل إلى جذور القوة الناعمة المصرية منذ بدء الحضارة، والتي تعكس عظمة العقل المصري في محاولته شرح الظواهر الطبيعية من خلال البعد الميتافيزيقي، فالمصري القديم استطاع أن يخلق منظومة واسعة من الآلهة والأساطير المرتبطة بها، واستطاع أن يصدرها إلى حوض البحر المتوسط حتى حضارات ما بين النهرين، وهي عبقرية بدائية لشعب وهبه الله الخيال، وهذا يعكس قدرة وعظمة مصر في التأثير على منطقتها عبر التاريخ.

تحضرني الذاكرة أنني شاركت في محاضرة ممتعة لعالم المصريات د. علي رضوان في المتحف البريطاني عام 2008، وكان جزء كبير منها يقدم شرحًا لكيفية انتقال المفاهيم الأساسية للديانة الفرعونية والأساطير من مصر إلى حضارة ما بين النهرين، خاصة فكرة الإله الكبير وتكاثر الآلهة إلخ...، وأذكر أنني بدأت أحاول فهم بعض التفاصيل الخاصة بالمنظومة الدينية عند الفراعنة بعد ذلك فكانت الانطباعات التي رسخت في ذهني ما يلي:

أولًا: لقد كانت الديانة في مصر الفرعونية -شأنها شأن الدول المجاورة- تتمركز حول منظومة من الآلهة يؤثرون على مسيرة البشر، فقد خلق العقل المصري أو تأقلم مع أفكار مجاورة ليخلق منظومة آلهة مختلفة، فلكل إله دوره وهدفه، وهناك كبار الآلهة وعلى رأسهم الإله «آمون»، ثم هناك آلهة أخرى للحرب والسماء والأرض والحكمة... إلخ، ولكل منهم وظيفته، ونظرًا لأن الدولة المصرية كانت دولة مركزية فإن فكرة الاستقرار والقانون كانتا مهمتين للغاية فجاءت فكرة الإلهة «ماعت» ممثلة للتجانس والتوازن في الكون.

ثانيًا: كانت لدى الفراعنة فكرة تزاوج الآلهة فيما بينهم، ففي هذه المنظومة تزوجت إلهة السماء «نط» من إله الأرض «جب» فأنجبا أوزوريس وإيزيس وست ونبثيس، وبالتالي كانت فكرة التزاوج الإلهي لتقريب المنظومة الدينية للبشر من ناحية ولفتح المجال أمام ميلاد الآلهة وزيادتها من ناحية أخرى، وهكذا بات واضحًا الخصوبة الدينية للفراعنة لتبسيط الأمور للعامة والسيطرة عليهم أيضًا من خلالها.

ثالثًا: كانت لدى الفراعنة أيضًا أساطير دينية لكيفية بدء الكون وأخرى لكيفية نهاية الكون فضلًا عن فكرة البعث، وهي في التقدير أهم فكرة في

المنظومة الدينية الفرعونية، لأنها أثرت مباشرةً في العديد من الظواهر الاجتماعية والسياسية في البلاد، فكانت فكرة رحلة الإنسان من دنياه إلى آخرته، ثم تطورت فكرة الحساب على أيدي اثنين وأربعين إلهًا يحاكمون المبعوث ليعترف بما فعل في دنياه من خلال أسئلة نافية فيما عرف بالاعتراف السلبي.

رابعًا: لعل أخطر ما أفرزته الحضارة الفرعونية ما عرف بأسطورة «إيزيس» و«أوزوريس»اللذين تزوجا فقتل «ست» أخاه أوزوريس، ولكن زوجته أحيته من جديد وأنجبت منه ابنهما «حورس» دون اتصال مباشر، ولكن «ست» قتل «أوزوريس» مرة أخرى ووزع أشلاءه في سائر أنحاء البلاد فجمعته زوجته إيزيس وبدأ حورس في الانتقام لأبيه فتصارع مع «ست» لينتهي بمثولهما أمام مجمع الآلهة الذين أنصفوا حورس ونفوا الأخير من البلاد، وأصبح أوزوريس منذ ذلك التاريخ إله العالم السفلي.

لعل أخطر ما في هذه الأسطورة كانت «إيزيس» التي أصبحت رمزًا دينيًا مهمًّا عرف بـ «طائفة إيزيس أو Cult of Isis» فأصبحت تمثل قوة إلهية لكونها استطاعت أن تبعث زوجها بعد وفاته وأن تحمل منه في ابنهما دون أي اتصال جسدي، كما أنها مثلت القدرة على البعث ورمز الأسرة وحنان الأمومة والقوة في آن واحد، وهو ما جعل هذه العبادة تجذب انتباه الكثيرين بل انتشرت حول حوض البحر المتوسط- كما سيجيء ذكره.

لقد مثل هذا عرضًا سريعًا لبعض أوجه منظومة الآلهة عند الفراعنة، ولكن أثر هذه المنظومة كان غاية في الأهمية على الحضارات المجاورة، وكانت أولى هذه الحضارات هي الحضارة اليونانية (الهيلينية) ومن بعدها الرومانية، ويمكن تتبع هذه الآثار من خلال أهم النقاط التالية:

أولًا: لقد نقل اليونانيون منظومة الآلهة بالكامل ولكن بعد تغيير أسمائها، كما أضافوا عليها فكرة وجودهم جميعًا في مكان واحد وهو مدينة أوليمبيا، ومن هناك بدأ الآلهة يؤثرون على مسيرة البشرية، ونقلوا عن الفراعنة صفة لكل إله، وهو نفس ما فعلته الحضارة الرومانية بنفس التقليد؛ ففي الفرعونية كان هناك «آمون» كبير الآلهة، وفي اليونانية كان هناك «زيوس» وفي الرومانية أسموه «جوبيتر»، وزوجة كبير الآلهة كانت «هيرا» في اليونانية و«جونو» في الرومانية، إلهة الحب عند الفراعنة كانت «هاثور» ولدى اليونانيين كانت «أفروديت» فتحولت عند الرومان إلى «فينوس» ... إلخ.

ثانيًا: انتقلت الأساطير الفرعونية بأشكال مختلفة من خلال تزاوج الآلهة مع بعضهم البعض، أو من خلال زواج الإله بإنسية، فنجد مثلًا أسطورة «هيركيوليس» ابن زيوس من إنسية وغيرها وهو ما خلق أنصاف آلهة أو ما شابه ذلك، وكانت هناك أيضًا فكرة الموت في سبيل الآلهة، ولعل أنشودة القائد «هوراشيو كوكلز» في أثناء دفاعه عن الجسر المؤدي لروما في مواجهة الأعداء تعكس هذا؛ فقد كتب الشاعر فيه: «يأتي الموت لكل رجل في الأرض عاجلًا أم آجلًا، فكيف يموت الإنسان ميتة أفضل من مواجهة ما هو أكبر منه، من أجل رفات آبائه ومعابد الآلهة».

ثالثًا: لقد ورثت هذه الأديان أيضًا فكرة معاقبة الآلهة للبشرية على سوء سلوكها أو الإساءة إلى الآلهة، وفي هذا الصدد نجد مثلًا فكرة الإلهة المنتقمة «سخمت» التي أرسلت للأرض فأغرقتها دمًا عقابًا للبشرية، وهو نفس ما وجد في المنظومة الدينية الرومانية من حيث الأساطير والوحوش التي ترسلها الآلهة لعقاب البشر، ففي اليونان كان هناك ما عرف بالنمسيس Nemesis إلهة الانتقام.

رابعًا: لعل أهم وأكبر الأثر على الإطلاق كان ما أشرنا إليه بـ «ديانة إيزيس» التي انتشرت انتشارًا واسعًا في حضارات البحر المتوسط، وقد كان الحاكم «بطليموس سوتر» أحد الأسباب وراء انتشار هذه الديانة؛ حيث أراد أن يقرب بين الثقافة الفرعونية واليونانية لأسباب سياسية تسمح لأسرته التي منحت حكم مصر بأن يكون لها تقارب مع اليونان، فنشر هذه الديانة من خلال تحويلها للإغريقية تحت مسمى الإله «سيرابس Serapis» لكنها في حقيقة الأمر كانت أقرب ما تكون لأسطورة إيزيس، وقد وصل الأمر إلى حد عدم القدرة على السيطرة على هذه الديانة، وهو ما انتهى إلى اعتناق بعض القياصرة الرومان لهذه الديانة مثل «فيسباسيان»، ويقال إن هذا الدين كان من الأسباب التي أخرت اعتناق المسيحية في اليونان والدولة الرومانية.

ورغم انتشار الديانة الفرعونية فإن الاستثناء عن هذه القاعدة كان أول فكرة للتوحيد في البشرية ممثلة في فكر الفرعون «أخناتون» عندما حث الجميع على عبادة الإله «أتون» على اعتباره الإله الأوحد، أو القوة التي كانت فوق أي إله آخر، ولكن هذا الدين الجديد لم يلقَ القبول لدى الشعوب والحضارات المختلفة حول المتوسط الذي كان مرتبطًا بالآلهة ومنظومتهم الدينية، فما كان من الممكن قبول التوحيد لأنه ضرب الأساس الديني والمجتمعي القائم عليه المنظومة الدينية الفرعونية والأديان الموازية التي تفرعت عنها.

لقد كانت هذه مجرد خواطر تعكس مدى عمق البعد الديني في الحضارة الفرعونية القديمة للحد الذي جعل الفرعوني يصنع آلهة وثنية من وحي خياله، ثم يطورها وفق مفاهيمه المختلفة، ثم يصدرها للثقافات المجاورة.

المماليك وتفردهم[1]

حلت في مارس الماضي (2011) الذكرى المائتان لمذبحة القلعة الشهيرة عندما جمع محمد علي حاكم مصر المماليك في القلعة بمناسبة سفر جيشه إلى الحجاز ثم أجهز عليهم فتخلص الرجل منهم ومن شرورهم نهائيًّا. وكما كانت طريقة التخلص منهم فريدة فإن حياة المماليك كانت أيضًا فريدة، فهم من أغرب الظواهر السياسية والاجتماعية التي يمكن لأحد الاطلاع عليها في تاريخ الأمم والشعوب.

لقد بدأت ظاهرة المماليك في مصر خلال فترة الاضطرابات التي تلازمت مع اضمحلال الدولة الأيوبية؛ حيث لجأت القيادات السياسية لاستيراد

(1) أذكر جيدًا أنني كتبت هذا المقال وأنا عائد من رحلة للإسكندرية في عام 2010، وكان السبب الرئيس وراءها هو التلميح للواقع السياسي المصري، فلقد كانت مصر - تُحكم بفكر مملوكي بحت لا يختلف عن ستمائة سنة من تاريخ المماليك في هذه الدولة، فالمؤسسية ضعيفة مقابل الشخصية السياسية والاقتصادية الطاغية، فهناك كبير المماليك وهو الحاكم وهناك المتطلعون لخلافته، ولكلٍّ حاشيته، والاقتصاد يدار بطريقة الاحتكار تمامًا كما كان السلطان يصادر بمماليكه المنتجات ويبيعها لصالح الدولة، والأقربون أولى بالإحسان السياسي والمالي، والضحية كانت الشعب.. فلقد تخلصت مصر من المماليك ولكن فكرهم لا يزال مستمرًّا، وللقارئ أن يقرأ ويقارن بين هذا الزمن ومصر قبيل الثورة ويطلق خياله التاريخي ويتذكر أن التاريخ يعيد نفسه في مناسبات كثيرة.

الرقيق من المقاتلين كنوع من «الميليشيات» لحمايتهم، ومع مرور الوقت بدأ المماليك يلعبون دورهم المهم في السيطرة على مقاليد الدولة المصرية لاسيما بعد ضعف السلاطين الأيوبيين، حتى آلت إليهم السلطة رسميًّا فكان السلطان قطز أول سلاطين المماليك واشتهر في كتب التاريخ بموقعة «عين جالوت» الشهيرة، فحمى المماليك الإسلام من شرور المغول، ومن بعده جاء بيبرس الذي ينسب له فضل القضاء بشكل كبير على ما تبقى من معاقل الحملات الصليبية، وقد استمر وجود المماليك كحكام رسميين للبلاد حتى معركتي مرج دابق والريدانية في 1516 و1517 على التوالي مع الدولة العثمانية، ومع ذلك استمر المماليك يحكمون مصر من وراء الكواليس أو بالوكالة حتى مذبحة القلعة.

إذا ما كان تاريخ المماليك غريبًا، فثقافتهم كانت أغرب، فالشعوب أو الفئات الحاكمة يمكن أن تستورد أي شيء من سلع إلى خدمات حتى النساء، ولكن المُستغرب له هو أن تستورد هذه النخب مع استمراريتها من خلال الاستعباد أو الاسترقاق، وهذه ظاهرة تحتاج لتوقف وتحليل على المستويات كافة.

تمامًا مثل نشأتهم فإن مظاهر حياتهم تضمنت أمراضًا سياسية واجتماعية نرصد منها ما يلي:

أولًا: أن حكمهم كان بلا مؤسسية واضحة للانتقال السلمي للسلطة، وقد كانت هذه آفتهم الحقيقية التي أضعفتهم على مر القرون الستة التي سيطروا فيها على البلاد فعليًّا أو بالوكالة، فانتقال السلطة لديهم كان وفقًا

لكل حالة على حدة ما بين التوريث والعنف والانقلابات والمؤامرات، حتى صار الاغتيال والنفي أفضل الطرق للتخلص من المنافسين، فحتى التوريث كثيرًا ما كان يفشل وأمثلة «سولامش» ابن «الظاهر بيبرس» و«ابن قلاوون» واضحة؛ فسرعان ما كان المماليك ينقلبون على ابن السلطان وينفونه، ولكن المستغرب له أيضًا أن دولتهم استمرت بفضل قوة الدفع التي ولدها ظهور سلطان قوي بين الحين والآخر استطاع أن يعيد للدولة رونقها وقوتها ويجدد حيويتها، ولكن ليس لمدة طويلة، فسرعان ما يستخلف من هو أضعف منه أو تأتي الفصائل المملوكية بسلطان ضعيف.

ثانيًا: تميز المماليك بآفة المؤامرات والقتل والاستغفال، وكافة الخصال التي لا يمكن لأية فئة حاكمة أن تتطور على أساسها، ولكنها سمة ميزتهم عن غيرهم إلى الحد الذي يمكن أن نعتبر أن الخسة والغدر والخيانة أصبحت جزءًا من جينات هذا النظام السياسي والقائمين عليه، فلا يكاد يخلو المملوك من آفة عدم الولاء أو التآمر على سيده، أو الفتك بأقربائه أو من أحسنوا إليه وغيرها من السلوكيات المتدنية لهذه الفئة التي حكمت مصر -وذلك مع اعترافنا الكامل بإنجازات عظيمة تمت في عهدهم، والتي لا تُنكر، وعلى رأسها دورهم في كسر المغول والقضاء على بقايا الحملات الصليبية، وتشييد المعمار وتوسيع طرق التجارة وغيرها من الإنجازات التي استفادت منها مصر والعالمان العربي والإسلامي.

ثالثًا: حتى بعد هزيمتهم عسكريًّا على أيدي العثمانيين والقضاء على قيادتهم السياسية، فإنهم لم يندثروا بل انكسروا فقط، واستمروا كأسياد غير رسميين للبلاد إلى أن أصبحوا الحكام الفعليين لمصر تحت القيادة الصورية

لدولة الولاية العثمانية فتحولوا من القيادة المركزية إلى قيادة المحليات بلغة اليوم، والمؤرخ الشهير عبد الرحمن الجبرتي قدم أوصافًا لهذا النمط في كتابه «عجائب الآثار في التراجم والأخبار»، وأورد منها عندما كانوا يحاصرون الوالي العثماني في القلعة ويسيطرون على مجريات البلاد أو عندما استقلوا بحكم مصر مثلما حدث مع علي بك الكبير في 1768.

رابعًا: أن طريقة القضاء عليهم تظل من الطرق الفريدة في تاريخ الصراعات السياسية؛ فمذبحة القلعة كانت بالفعل جديدة ولم تستخدم في التاريخ إلا فيما ندر؛ وتشير بعض المصادر التاريخية إلى أن محمد علي ارتعد وهو يرى المماليك يقتلون أمامه في فناء القلعة، كما تؤكد أن هذه الواقعة كان لها أكبر الأثر في نفسيته وأسرته. من ناحية أخرى، نفذ السلطان العثماني محمود الثاني نفس الحيلة للتخلص من فيالق الانكشارية بعد محمد علي بحقبتين؛ وبهذا اختلف المماليك في تكوينهم وتميزوا بثقافتهم السياسية البدائية وتفردوا في طريقة تصفيتهم سياسيًّا وجسديًّا، أما أولادهم فقد لجأ محمد علي لدمجهم واحتضانهم فصار بعضهم ضباطًا في الجيش المصري الحديث.

لا أعتقد أن التاريخ سيأتي بأمثلة المماليك مرة أخرى، ففرص ظهور أنظمة مشابهة في عالم اليوم تكاد تنعدم مع مرور الوقت، ولكن المؤكد هو أن لكل شعب مماليكه أو ما شابههم قابعون في ذاكرته خلال فترة سياسية مر بها أو مرحلة زمنية أثرت فيه فحُكم خلالها من فريق تميز بالآفات السلبية سابقة الذكر حتى وإن لم يكونوا من العبيد، فسلطة الإقطاعيين في أوروبا عبر العصور أو مجتمع اسبرطة في القرن الخامس قبل الميلاد، أو المجتمعات العسكرية في أمريكا اللاتينية في سبعينيات وثمانينيات القرن الماضي أمثلة

قليلـة على ظاهرة متفشـية عـبر التاريخ. إن أخطر ما في هـذه الفئات هو بقاء موروثاتهم السياسـية والفكرية بأسـاليب مختلفة لتتمشى مع كل عصر، مثل «الكرونية الرأسمالية» Crony Capitalism عندما يتم توظيف آليات السوق الحر لصالح فئة بعينها من المقربين للسلطة، أو الأوليجاركية السياسية عندما تطبـق نخب قليلة على السـلطة في البلاد فيصبح حكمًا «أوليجاركيًّا» بشـكل بدائي كما وصفه الفيلسوف اليوناني أرسطو في كتابه «عن السياسة» أو عندما يتحول الفساد إلى مؤسسية... إلخ.

حقيقة الأمر أن أساس المشكلة لم -ولن يكون- في الأشخاص أو الفئة كما كان حال المماليك؛ فالتركيبات الاجتماعية والسياسـية تتغير ويمكن تفكيكها بطبيعـة الحال كما حدث مع المماليك، لكن موروثات هذه النخب هي مكمن الخطـر؛ فهـي تحتـاج لنهضـة بشريـة ولأجيـال تتمتع بوعـي ثقـافي وفكري وتاريخي للتغيير ولاستئصال هذه الآفات السلبية من مجتمعاتها للوقاية منها، وإلا فسنكون قد تعلمنا من أخطاء الماضي كيف نصنع أخطاء اليوم.

القيمة القبطية في المسيرة التاريخية[1]

يعرف أقباط مصر اليوم على أنهم المسيحيون الذين يعيشون في مصر، ولكن كلمة قبطي كانت تعني «مصري» قبل أن يتحول اللفظ إلى تصنيفه المسيحي، وقد كانت هذه الروح القومية هي التي فصلت مصر والمصريين عن حكم وثقافة المستعمر الروماني والبيزنطي في عصر احتلالهما للبلاد، فلفظ قبطي في الأساس انعكاس وتجسيد للقومية المصرية أو مرادف لها في حقبة زمنية محددة، وهي القومية التي بنيت على اللغة القبطية المشتقة من

(1) هذا المقال من أكثر المقالات التي أعتز بها ونُشر تحت مسمى «الأقباط متأصلون في تاريخ مصر» في 21 أكتوبر 2011 والذي أخذت من الوقت الكثير من أجل تجهيزه ومراجعته، وأهدافه واضحة لا تحتاج لشرح، فهو محاولة لتعريف كل مصري بأن هناك خلفية قبطية مهمة في تاريخه كثيرًا ما ننساها أو نتغافلها، وهو مقال لكل مسلم أو قبطي على حد سواء، الأول ليعرف قيمة الكنيسة القبطية من الناحية التاريخية، والثاني ليفخر بتاريخ كنيسته، ففي هذا المقال الممتد أنظر للكنيسة نظرة حيادية للغاية كقوة تلعب دورًا سياسيًّا واجتماعيًّا من الناحية التاريخية بعيدًا عن العاطفة الدينية، فأنا أسعى لإبراز دورها كمكون مصري يجب أن نعرفه، تمامًا مثلما أتناول تاريخ شخصية مثل رمسيس الثاني أو أحمس، خاصة أنني وجدت ما أفخر به كثيرًا في هذه المؤسسة الممتدة والشامخة على حد سواء، وقد عمدت أن أخصص حلقة خاصة عن تاريخ الكنيسة القبطية في برنامجي التلفزيوني (التاريخ يتحدث) اعتقادًا مني بأهمية هذه القيمة والمكون السياسي والثقافي الهام.

الفرعونيـة القديمة وامتداد للروح الفرعونية التي ميزت الشـخصية المصرية عن غيرها وأعطتها روحًا مختلفة، ولكن هذه القومية سرعان ما تغيرت خلال القرنين الثاني والثالث الميلاديين بعد قدوم المسيحية لمصر، فامتزجت القومية المصرية بالقومية المسـيحية وتجسدتا معًا، وهو أمر ليس بمستغرب على مصر فقد تكرر هذا في تاريخها في مناسبات كثيرة وليس فقط مع المسيحية.

تشـير أغلبية من المصادر إلى أن المسيحية دخلت مصر مع قدوم «القديس مرقس» الرسـول أحـد حواريي السـيد المسـيح في حـدود عـام 44 م، وقد كتب القديس مرقس إنجيله في الإسـكندرية، والثابت تاريخيًا هو أن كنيسـة الإسكندرية التي أسسها سبقت كنيسة روما، فهي أول كنيسة بالفعل، ويكاد يكون من المؤكد أن أسقف الإسكندرية كان أول من حصل على لقب «بابا» قبل الكنيسـة الكاثوليكية بعقود، والمرجح تاريخيًا أيضًا أن المسيحية انتشرت في مـصر بقوة خلال أواخـر القرنين الأول والثاني الميلاديـين إلى أن اعتنقتها أغلبيـة عظمى من شـعبها، وذلك رغـم محاولات عديدة للتشـكيك في هذه الحقائق من قبل مؤرخي فرق أخرى مسيحية.

لقـد زاد من قيمة الكنيسـة القبطيـة أن مهمتها كانـت أصعب من غيرها في أركان الإمبراطوريـة الرومانية، فلقد كانت تعاني معاناة إضافية لأسـباب أخرى جعلتها تحظى بالاحترام، منها:

أولًا: أن الكنيسـة القبطيـة وخلفاء القديس مرقـس عانوا بقوة من الزخم الفكـري والفلسـفي لمدينة الإسـكندرية، إضافـة لمواجهة عنيفـة مع مفاهيم دينية راسخة من العصور الفرعونية والاحتلال الهيليني للبلاد، فلقد جاءت

الديانة المسيحية الجديدة في أرض روحية وعرة ومع شعب متمسك بتقاليده الدينيـة، ولعـل طائفـة إيزيـس Cult of Isis وحدها كانت كفيلـة بتقليص فـرص انتشـار أي دين جديـد في البلاد، ناهيـك عن أن الإسـكندرية كانت بالفعل مركز الثقل الفكري في المتوسط أكثر من أي مدينة أخرى مثل أنطاكية أو إيفسوس إلخ.. وبالتالي كان على الكنيسة أن تتغلب على الفلسفات القوية المعارضة لها، وهو ما أضفى على فكرها قوة ورجاحة فلسـفية سـمحتا لها في المستقبل بحماية معتقداتها.

ثانيًا: واتصالًا بما سـبق فإن الشـعب المصري لم يكن على استعداد لقبول الديانة الجديدة بسـهولة، بل إن المقاومة العقائدية له كانت السـمة القوية في التعامل مع من اقترب من عباداته وأركانه بحكم تكوينه المتدين، ولكن هذا لم يثـن «القديـس مرقس» وخلفاءه عن التبشـير بالدين الجديد والاستشـهاد دفاعًا عنه، وتشير المصادر التاريخية إلى أن القديس مرقس تعرض لهجوم وتم سـجنه ثم ترك للعامة لضربه ومات مسحولًا بغضب شعبي- وهو أمر يجب ألا يكـون محل اسـتغراب خاصة إذا مـا تذكرنا أن القديـس بطرس، والذي أدخل الديانة المسيحية لروما مات مصلوبًا رأسًا على عقب في يوم ليس ببعيد عن مقتل القديس مرقس في الإسـكندرية بسـبب رفـض الرومان له، ولكن القديـس مرقس لم يمـت قبل أن يرمي بذرة الديانة الجديدة للمصريين والتي نبتت في قلوب المصريين.

ثالثًا: لقد تجرعت الكنيسة القبطية ألوانًا من العذاب والعنف والتنكيل على أيـدي الدولة الرومانية ومن بعدهـا البيزنطية إضافة لبعض الكنائس الأخرى في القـرون الأولى، مـن أشـكال هذه المعارضة رفض كنيسـة رومـا الاعتراف

بأول تسعة خلفاء للقديس مرقس، بل أعلنت أن مسيحيي مصر هراطقة، أي خارجون عن الدين، وسرعان ما شككت المصادر الكنسية الأخرى في اعتناق أغلبية المصريين للديانة المسيحية حتى نهاية القرن الثاني الميلادي كمحاولة للنيل من الكنيسة المصرية ومحاربتها في معتقداتها، وهي أمور مفهومة بالنظر للتنافس القوى بين الكنيسة في روما والإسكندرية في ذلك الوقت، والتي أدت لتمترس كنيسة الإسكندرية أمام محاولات كنيسة روما والإمبراطور فرض معتقداتهم على الديانة المسيحية عالميًا من خلال بعض المجامع الدينية التي أقيمت لحسم الخلافات حول المسائل المتعلقة بالمعتقدات المسيحية.

وعلى الرغم من محاولات بعض المصادر التقليل من قيمة كنيسة الإسكندرية فإن الحقائق التاريخية تعكس بكل وضوح أن هذه الكنيسة كان لها دورها المحوري في التطور التاريخي والعقائدي للمسيحية ذاتها خلال القرون الخمس الأولى لانتشار المسيحية، وهذه الحقائق تضيف قيمة عالمية ولاهوتية خاصة للكنيسة القبطية وتجعلها بالفعل مصدر فخر لكل المصريين والعرب على حد سواء، ومن أهم هذه الوقفات المؤثرة ما يلي:

أولًا: لقد لعبت كنيسة الإسكندرية دورًا مهمًا في استقبال وإظهار الأفكار المسيحية وبلورتها وتصديرها للعالم الخارجي بأشكال مختلفة، وهي حركة فكرية طبيعية بالنظر لمحورية مدينة الإسكندرية واحتضانها للتيارات الفكرية والفلسفية المختلفة، فزادت إسهاماتها من الثقل الفكري للعقيدة المسيحية، ولعل أهم مؤسسة في هذا الصدد إلى جانب الكنيسة كانت المدرسة اللاهوتية بالإسكندرية التي أخرجت فلاسفة عظماء وفكرًا دينيًا مستنيرًا وبلورت غطاء فلسفيًا للعقيدة الوليدة.

ثانيًا: التزمت الكنيسة القبطية باستقلالها الديني والسياسي فكانت أحد أهم مراكز المعارضة للحد من تأثير السلطة الزمنية ممثلةً في روما ومن بعدها القسطنطينية عليها، وهو ما دفعها للصمود من أجل مبادئها في كافة المجامع الكنسية التي حاولت توحيد نقاط الاختلافات العقائدية للكنائس، فكانت دائمًا كنيسة مستقلة لها رونقها الفكري وصلابتها العقائدية سواء اختُلِفَ أو اتُّفِقَ معها.

ثالثًا: من الأدوار التي لعبتها كنيسة الإسكندرية في تطوير المسيحية ما عرف بدورها في إقرار «الأساس الديني لمجمع نيقيا Nicene Creed»، وهو ما تمخض عن المجمع الديني الذي عقد في المدينة التي تحمل نفس الاسم (نيقية) عام 325 م والذي حسم إحدى أهم المسائل الخلافية المرتبطة بالعقيدة المسيحية ذات الصلة بطبيعة ألوهية السيد المسيح، وقد أسهم في تكوين هذا الفكر رجال دين من الكنيسة القبطية في مواجهة فتنة «أريوس» أحد رجال الدين المتمصرين وقد تصدى له فكر القديس «أثاناسيوس» بطريرك كنيسة الإسكندرية بقوة.

رابعًا: لعل مجمع خلقدونيا عام 451 م كان أكبر انعكاس لذلك عندما أصرت كنيسة الإسكندرية على الانشقاق عن الرغبة السياسية والدينية للمجمع بسبب إقرارهم طبيعة للسيد المسيح تختلف عن إيمانها، فأصرت الكنيسة القبطية على الالتزام برأيها بالطبيعة الواحدة للسيد المسيح وهو ما دفع بعض المؤرخين لتسمية أقباط مصر الـ Monophysites أي الذين يؤمنون بأن طبيعية المسيح بعد التوحد كانت واحدة ولم يُفرق بين لاهوته

وناسوته، وفي سبيل هذا المعتقد تم عزل البطريرك المصري وحرمانه، وقد صمد بطريرك كنيسة الإسكندرية ومعه المصريون على معتقدهم، بل إن البطريرك الجديد الذي عينته دولة بيزنطة رُفض ولُفظ من قبل الشعب المصري الذي تمسك ببطريركه المعزول، ففشل الرجل في مهمته في مصر رغم محاولاته استمالة القيادات المختلفة في الكنيسة وإذاقتهم كل ألوان العذاب والهوان، ولولا هذه المواقف المشهودة فقد كان من الممكن أن تختفي العقيدة القبطية وإذابة الهوية المصرية معها، فقوة السيف البيزنطي لم تستطع كسر إيمان شعب مصر.

خامسًا: بغض النظر عن إيجابية أو سلبية هذا الدور تشير المراجع التاريخية إلى أن الكنيسة القبطية لعبت دورًا حاسمًا في مواجهة خطر ما سمي «النساطرة» وهم فئة ينتمون إلى بطريرك أنطاكية الذي رفض تقديس العذراء كما اختلف حول طبيعة الروح القدس، وتؤكد كل المراجع أن «القديس كيرولس» (الملقب بعماد الدين) بطريرك الإسكندرية Cyril of Alexandria كان من تصدى بكل قوة لهذه الهرطقة فكريًّا وعمليًّا، ولولاه لكان يمكن أن تتأثر مسيرة المسيحية، ويورد المؤرخ بول جونسون في كتابه «المسيحية» أن أعداء هذا البطريرك الفيلسوف امتدحوا موته بقولهم «الأحياء سعداء بموته، والأموات يخشون وجوده معهم»، وهذه العداوة تعكس الدور القوي الذي واجه به هذا البطريرك الفتنة ومحاصرة تعاليمها والقضاء على ثقلها في المسيحية، وهذا الأمر انعكاس آخر لإسهام كنيسة الإسكندرية في الحفاظ على العقيدة المسيحية.

سادسًا: من الثابت تاريخيًّا أن فكرة الرهبنة كانت فكرة وممارسة مصرية

صرفة انتقلت منها إلى الكنائس الأخرى حول العالم، وتشير بعض المصادر المصرية إلى أن فكرة الاعتزال والاختلاء في الصحراء كانت فكرة فرعونية، حيث كان الناسك يعتزل الحياة في الصحراء ليواجه شظف العيش وصعوبته ومحاربة قوى الشر الأرضية الموجودة فيها، وبصفة عامة فإن القديس «أنطونيوس» يعد من أوائل القديسين الذين نشروا هذا السلوك، ويشار كذلك إلى أن الاضطهاد الذي لاقاه مسيحيو مصر كان سببًا مباشرًا في هروب المتدينين والقابضين على دينهم المسيحي في مواجهة الطغيان الروماني والبيزنطي، وقد كانت الأديرة بالفعل أداة لتطوير الدين والتفكر والتزهد، وبالتالي تكون المسيحية مدينة لمصر وكنيسة الإسكندرية بهذا الأمر.

ومع كل هذا، فلم يقتصر دور الكنيسة المصرية والأقباط المصريين على التطور التاريخي للعقيدة المسيحية، بل إن الكنيسة القبطية المصرية كان لها إسهاماتها الكبيرة لمصر وتاريخها وتكوين شخصيتها، وبالتالي فثقلها في التاريخ المصري يمكن أن نختار من معالمه أهم ما يلي:

أولًا: إن فضل الكنيسة القبطية حاسم في تطوير الفكر القومي المصري، فقد كانت تمثل قومية مصر وروحها التي ميزتها عن الثقافة الهيلينية والقوة الرومانية، فبفضل هذه القومية المصرية الناشئة حافظت مصر على هويتها إلى أن انتشرت المسيحية في البلاد، وهو ما يعيد للذهن ما حدث في مصر في العصرين المملوكي والعثماني بالأخص حين أصبح المكون الديني أبرز عناصر المكون القومي والمهيمن عليها، وفي هذا الإطار جسدت الكنيسة الروح القومية المصرية في مواجهة الاحتلال ومحاولاته تغيير المعتقدات والهوية المصرية؛ حيث وقفت الكنيسة في مواجهة الاحتلال الروماني

والبيزنطي بقوة، وجسدت الرفض المصري لهما من خلال مقاومة العزل والحرمان الكنسي لقيادات الكنيسة المصرية ومعاقبة المصريين لإصرارهم على الالتزام بمعتقداتهم وسعيهم لطرد المستعمر، ولعل هذا ما يبرر ارتياح الأقباط لاستبدال الحكم البيزنطي بالحكم الإسلامي، والذي احترم الكنيسة المصرية ولم يحاول العبث بمعتقداتها أو تغييرها.

ثانيًا: لقد منحت كنيسة الإسكندرية قيمة مضافة لمصر سياسيًّا على مر العصور حتى عندما كانت تترنح تحت الحكم الروماني والبيزنطي، فالثابت تاريخيًا أن أغلبية من الفكر المسيحي على مدى القرون الأربعة الأولى كان إما مصريًّا، أو متأثرًا بفكر مصري أو تقدم به مصريون، وهو ما جعل لمصر رغم كونها دولة محتلة دورًا مهمًّا وقيمة سياسية وفكرية مضافة لكونها منارة للفكر العقائدي الجديد والسائد لدى شعوب البحر المتوسط.

ثالثًا: لقد دأبت كنيسة الإسكندرية وقياداتها على مدى التاريخ على المحافظة على استقلالها في التعاملات الخارجية، فلم يستطع أباطرة روما أو بيزنطة أن يكسروها أو يجعلوها طيعة لمعتقداتهم كما رأينا، وهذه الاستقلالية منحتها مصداقية عالية لم تتغير مع مر القرون، ويقال إنه حتى في منتصف القرن التاسع عشر عندما لجأت روسيا لمحاولة استمالة الكنائس الأرثوذكسية المختلفة لمد نفوذها، فإن القنصل الروسي في مصر سعى لمحاولة وضع الكنيسة المصرية تحت حماية قيصر روسيا نيكولاس الثاني، فلما عرض ذلك على بطريرك الكنيسة رد عليه مستفسرًا عما إذا كان القيصر الروسي سيموت، فلما رد القنصل مؤكدًا ذلك بطبيعة الحال، سأله البطريرك مستغربًا عن السبب الذي يجعله يضع كنيسته تحت حماية من سيموت بينما هي تحت

حمايـة الإله الذي لا يمـوت أبدًا. وقد كان هذا نموذجًا واضحًا لاسـتقلالية الكنيسـة التي منحت لهـا وضعية خاصة ومصداقية وطنيـة لا يتوقع أن تحيد عنها أبدًا.

رابعًـا: لقد أضافت الكنيسـة المصرية لما يسـمى القـوة الناعمة لمصر، فإلى جانب كل ما سـبق الإشـارة له فإنها كانت ترأس في حد ذاتها كنائس عديدة حول العالم منها كنيسة الحبشة على سبيل المثال، ويكفي هنا التأكيد على أن بابا كنيسة الإسكندرية يحظى بمساواة مع قيادات الكنائس القليلة الأخرى، ولا يجب خلط مسـألة أسـبقية بابا الفاتيكان لدى البعض حيث إن هذه الأسبقية تحكمهـا القاعدة العامة Primus inter pares أو «الأول ضمن متسـاوين»، وهي كلها أمور تصب في بند الإضافة لقوة الدولة المصرية.

يؤكـد التاريـخ أن أقبـاط مصر جـزء متأصل فكريًـا وثقافيًـا في الحضارة المصريـة، وقيمة مضافة للفكر المسـيحي العالمي، وهـذه حقائق ثابتة لا مجال للاختـلاف حولهـا، ولـو أن الكنيسـة القبطيـة كانـت قد رضخـت لمطالب إمبراطوريـة أو دولـة عظمـى فأغلـب الظـن أنهـا كانت سـتصبح مـن أكثر المذاهب المسيحية انتشارًا في العالم في ذلك الوقت، إلا أنها اجتازت وتمسكت بـأن تكون قابضةً -دائمًا- على اسـتقلالها أمام المسـتعمر في فـترات التكوين الأساسية للمسيحية بعدها.

أيًـا كانـت أيديولوجية المرء أو بوصلته الدينيـة، فالتاريخ القبطي جزء لا يتجـزأ مـن الميراث المصري، كما أنـه يضيف لرصيد الدولـة المصرية وعمقها وقوتها إلى يومنا هذا، ويجب ألا نجحف دور أمثال «أثاناسيوس» و«بنيامين»

وغيرهما ممن قادوا حركات التحرر والصمود أمام المستعمر، تمامًا مثل رموز حركة التحرير الوطني الحديثة كمصطفى كامل وسعد زغلول ومكرم عبيد وغيرهم، آخذين في الاعتبار الاختلاف الزمني وشكل الوطنية ومظلتها، فهم جميعًا مثلوا القومية المصرية وخدموها.

خلاصة الأمر، إن طمس هذه الحقائق أو إغفالها يعد تغريرًا بالحاضر وحرمان مستقبل مصر من مصدر ثراء هام له.

الفهرس

إهداء 5

مقدمة 7

تصدير 11

شكر وتقدير 17

دمعة على نهر دجلة 19

قيمة الدبلوماسية 25

الجيش وصناعة أنماط التغيير في مصر 31

الباب الأول: مقالات في الثورة والسياسة 35

الباب الثاني: مقالات من التاريخ والتراث الإسلاميين 157

الباب الثالث: رجال دولة في عهود إسلامية 223

الباب الرابع: من أحاديث المحروسة 265



السيرة الذاتية
للسفير الدكتور
محمد البدري

- السفير الدكتور محمد البدري هو سفير مصر المُرشح لموسكو.
- شغل منصب مدير معهد الدراسات الدبلوماسية 2013.
- شغل منصب نائب مساعد وزير الخارجية للشئون العربية 2012.
- عمل مديرًا للمكتب الإعلامي المصري في لندن.
- خدم في سفارات مصر في أنقرة وبروكسل.
- عمل مستشارًا للوفد المصري الدائم لدى الأمم المتحدة في نيويورك.
- عمل مستشارًا للوزير أحمد ماهر السيد وزير الخارجية عام 2003.
- كان عضوًا في فريق التفاوض المصري لإبرام اتفاقية المشاركة المصرية الأوروبية.
- إلى جانب عمله الدبلوماسي فهو أستاذ مساعد بالجامعة الأمريكية بالقاهرة ويدرس مادة التاريخ الحديث والعلاقات الدولية.
- صاحب الباب الأسبوعي «من التاريخ» بصحيفة الشرق الأوسط اللندنية.
- له من الإصدارات: «المواجهة المصرية الأوروبية في عهد محمد علي» عام 2002، و«حوارات الموتى: لقاءات خيالية مع شخصيات تاريخية» 2012.
- كان يعِدُّ ويُقدِّمُ برنامج «التاريخ يتحدث».





السياسة والثورة والدين في التاريخ

من الجيش ومساهمته في صناعة التغيير في مصر، إلى سقيفة بني ساعدة التي شهدت مولد تأسيس الدولة بعد وفاة الرسول، إلى "بسمارك" السياسي الألماني المُحنك.

ومن الدولة الأموية التي رسخت لمفاهيم مختلفة في الحكم والسياسة، إلى نساء العرب وكيف لم يمنحن حتى يومنا هذا مشاركة في الحياة السياسية بالمعنى المؤسسي للدولة.

و من أبي جعفر المنصور رجل المكر والدهاء، إلى الشعب المصري وكبواته ونجاحاته منذ ثورته على الوالي العثماني عام 1805 وتوليته لمحمد علي بدلًا من عمر مكرم قائد تلك الثورة.

ومن عادة صناعة الآلهة في عالم السياسة وكيف [illegible] الفكر المصري منذ آلاف السنين...

وغيرها الكثير من القضايا التي يتناولها السفير محمد [illegible] دبلوماسية تستعمل الوقائع والشخصيات في التاريخ ليس [illegible] من أفكار تتناول واقعًا سياسيًّا بتنا نحياه اليوم لندرك أن [illegible] السياسة والتاريخ ممتدة وما علينا إلا الاستفادة منها.





6 221133 347693